وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية و استراتيجيات مواجهة تحدياتها

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك

إعداد الطالبتين:
- *زقاي فازية*
- *حمزة فايزة*

إشراف الأستاذ:
د/ عوينان عبد القادر

لجنة المناقشة

د/ طويطي مصطفى .....رئيسا

د/ عوينان عبد القادر ..... مشرفا

أ / العمري علي..... مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعاننا على انجاز هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه "أنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون" فالحمد لله في الأولى و الحمد لله في الآخرة.

و عملا بقول رسول الله صلى الله علية وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل الدكتور **عوينان عبد القادر** الذي قبل الإشراف على هذا العمل و الذي لم يبخل علينا طوال مشوار إعداد هذا البحث بالنصح و الإرشاد و التوجيه.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه المذكرة.

و الشكر موصول إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير من أساتذة، و طلبة، و عمال.

و الشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد.

© Ladie Lynn

إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح

أهدي عملي هذا:

إلى حبيبتي الغالية **جدتي** أطال الله في عمرها

إلى من قال الله في حقهما :

(... ولا تقل لهما أف و لا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ...) الإسراء الاية 23

اللذين دعوتها ذللت لي الكثير من الصعاب **أمي** الحبيبة **و أبي** الغالي

إلى أختي **أمينة** و زوجها **اسماعيل**

إلى اخي و أخواتي **مصطفى** ، **فتيحة** ، **حورية**

إلى روح قلبي و قرة عيني **فادي**

إلى كل العائلة كبيرا و صغيرا

إلى زميلتي **فايزة** التي شاركتني في هذا العمل متمنية لها كل النجاح و التوفيق في حياتها.

و إلى كل الأحباب و الأصدقاء الذين قاسمتهم شطرا من حياتي

إلى كل من ذكره قلبي و لم يكتبه قلمي

إلى كل هؤولاء أهدي ثمرة جهدي.

زقاي فازية

إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح

أهدي عملي هذا:

إلى رمز وجودي في الحياة... إلى من يرافقني دعائها دوما ويزيدني رضاها نجاحا، إلى الشمعة التي تنير طريقي و تمضي زهاء عمرها تحف طموحي بعبير الأمل و تسقيه من ندى حبها

و فيض حنانها، إلى **أمي** ثم **أمي** ثم **أمي**.

من تعب و كافح، و جعلني أرى أن الحياة عمل و كفاح، و أن نتائجها فرح و نجاح

إلى من غرس في نفسي روح المثابرة إلى سندي في هذه الحياة...إلى من حلم بهذا اليوم فكان له ذلك...إلى من أفتخر به إلى **أبي** العزيز.

إلى روح جدتي الطاهرة عسى أن تحسب لها صدقة جارية.

إلى من نشأت و ترعرعت معهم إخوتي و أخواتي: نور الإسلام، محمد، أختي أسماء و زوجها حليم، و أختي الصغيرة سعدة.

إلى ابنة عمي فاطيمة و أتمنى لها النجاح في شهادة البكالوريا.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى زميلتي فازية التي شاركتني في هذا العمل متمنية لها كل النجاح و التوفيق في حياتها.

إلى كل زميلاتي و زملائي في فرع اقتصاديات المالية و البنوك و الفروع الأخرى.

إلى أعز صديقتين عرفتهما و أحببتهما: ربيحة و كريمة.

إلى كل من مد لي يد العون و ساعدوني و لو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤولاء أهدي ثمرة جهدي.

حمزة فايزة

الفهرس

الشكر
الإهداء
الفهرس
قائمة الأشكال
مقدمة ..... أ- ح
إشكالية البحث ..... ب
الأسئلة الفرعية ..... ب
فرضيات البحث ..... ب
أسباب اختيار الموضوع ..... ب
أهمية الدراسة ..... ت
أهداف البحث ..... ت
منهج البحث ..... ت
الدراسات السابقة ..... ت
تقسيم البحث ..... ج
الفصل الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري..... 1-40
تمهيد 2
المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990 3
المطلب الأول: نشأة و تكوين الجهاز المصرفي الجزائري 3
المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986 10
المطلب الثالث: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988 14
المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 10/90 16
المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في أطار قانون النقد و القرض 10/90 16
المطلب الثاني: أهداف و مبادئ قانون النقد والقرض 10/90 18
المطلب الثالث: البنية الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90 21
المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد و القرض 24
المبحث الثالث: تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية 28
المطلب الأول: مفهوم التأهيل أهدافه و ضرورته 28
المطلب الثاني: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية 30

المطلب الثالث: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الدولية 36
المطلب الرابع: الإجراءات الأخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي 38

خلاصة 40
الفصل الثاني: العولمة المالية و أثرها على الجهاز المصرفي 42- 69
تمهيد 42
المبحث الأول: ماهية العولمة المالية 43
المطلب الأول: مفهوم العولمة و خصائصها 43
المطلب الثاني: تعريف العولمة المالية 46
المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة المالية..... 47
المطلب الرابع: أسس العولمة المالية و مؤشرات قياسها 50
المبحث الثاني:مراحل تطور العولمة المالية و مؤسساتها 53
المطلب الأول: مراحل تطور العولمة المالية 53
المطلب الثاني: مؤسسات العولمة المالية 55
المطلب الثالث : مزايا العولمة المالية..... 57
المطلب الرابع: مخاطر العولمة المالية 59
المبحث الثالث: آثار وانعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي 63
المطلب الأول: تنويع النشاط المصرفي و تغيير هيكل الخدمات المصرفية 63
المطلب الثاني: التحول إلى البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي..... 64
المطلب الثالث: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال و احتدام المنافسة المصرفية 65
المطلب الرابع: تزايد حدوث الأزمات بالبنوك و انتشار عمليات غسيل الأموال 66
خلاصة 69
الفصل الثالث: الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية..... 70-104

تمهيد 71
المبحث الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي 72
المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة و متطلبات التحول إليها 72
المطلب الثاني: تجارب البنوك الجزائرية مع البنوك الشاملة 76
المطلب الثالث: تعريف الاندماج المصرفي 77
المطلب الرابع: ايجابيات و سلبيات الاندماج المصرفي 81

المطلب الخامس: آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي و موقع البنوك الجزائرية منه 84
المبحث الثاني: الاهتمام بحوكمة المصارف 87
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة و أهميتها.....87
المطلب الثاني: العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك 88
المطلب الثالث: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة في البنوك 89
المطلب الرابع: مدى تطبيق الحوكمة في الجهاز المصري الجزائري 91
المبحث الثالث: إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية 94
المطلب الأول: مفهوم خوصصة البنوك 94
المطلب الثاني: أهداف خوصصة البنوك 96
المطلب الثالث: شروط و ضوابط نجاح خوصصة البنوك 96
المطلب الرابع: تجربة الخوصصة في الجزائر 97
المبحث الرابع: استراتيجيات أخرى لمواجهة تحديات العولمة المالية 99
المطلب الأول: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي 99
المطلب الثاني: تنويع الخدمات المصرفية 101
المطلب الثالث: مواكبة المعايير الدولية 102
المطلب الرابع: تنمية الموارد البشرية 103
خلاصة 104
خاتمة 106
قائمة المراجع 111

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986	**13**
02	النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية 1988	**15**

مقدمة عامة

مقـــدمـــــة:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التطورات و التغيرات العالمية السريعة و العميقة في العلاقات المالية و النقدية الدولية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف لا تعيقها الفواصل الجغرافية بفعل الثورة التكنولوجيا و المعلوماتية، و ذلك في إطار العولمة و التحرر المالي و المصرفي الذي انتهجته العديد من الدول، فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم هذه الدول و المؤسسات المالية و البنوك العاملة فيها تتمتع بقدر كبير من الحرية، و من بين هذه التطورات نمو و توسع التكتلات الاقتصادية و تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته العولمة الاقتصادية و المالية في زيادة ترابط و اندماج الاقتصاديات العالمية مع المزيد من الانفتاح و التحرر و المنافسة.

و يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة إستجابة و تأثيرا لهذه المتغيرات العالمية، و بخاصة العولمة المالية نظرا لأهمية القطاع المالي و المصرفي في استقرار النشاط الاقتصادي للبلاد، و ما يقوم به من دور أساسي في التنمية و إن وجود نظام مالي قادر على حشد و تخصيص الموارد المالية لخدمة أغراض منتجة و تحقيق معدلات نمو عالية و قابلة للاستمرار يعد أمرا أساسيا، لمواكبة التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية العالمية، و التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية و المالية.

و من بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية و تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و كذلك دخول البنوك و المؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة لم يكن مسموحا بها في الماضي، و شكل تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة أهم هذه الأنشطة المستحدثة، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية و تطور تقنيات الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي، و نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.

لقد انعكست هذه التطورات التي شاهدتها الساحة المصرفية العالمية على معظم الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم، و أصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها و مسايرتها، كما أصبحت مهمة القائمين على الأنظمة المصرفية إيجاد الآليات و السبل، التي تمكن من تعظيم الاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي و العولمة المالية و التقليل من الآثار و الانعكاسات السلبية، التي يمكن أن تصيب الأنظمة المصرفية في ظل الانفتاح و التحرير المصرفي.

و انطلاقا من هذه التحديات التي حملتها تغيرات البيئة المصرفية الدولية، أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، و ذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه و تبني آليات اقتصاد السوق.

و فيما يتعلق بالنظام المصرفي الجزائري بالذات، فقد قام بتبني مجموعة من الإصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي، و فتحه أمام المنافسة و السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية و المختلطة و الترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية في

الجزائر، و كان لصدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات الجزائرية في ذلك، خاصة بعد الفشل الذي أظهره الجهاز المصرفي في ظل التوجه الاشتراكي.

و نتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية، و دعم القدرة التنافسية للبنوك بغية الرفع في كفاءة أدائها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات، و التي تجمع ما بين الاندماج، الخصخصة، الالتزام بمعايير لجنة بازل و كذا تبني مبادئ الحوكمة، و ذلك للحد من المخاطر و الأزمات لمواجهة تحديات العولمة المالية و الكيانات المصرفية العملاقة.

- الإشكالية:

وانطلاقا من هذا التمهيد جاء سؤالنا المحوري الذي نود الإجابة عليه في إطار إعدادنا للمذكرة كالتالي:

" كيف يمكن تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة المالية ؟ "

و للإجابة عن هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري في مختلف الإصلاحات التي مر بها ؟
- فيما تتمثل أثار و انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي ؟
- ما هي الاستراتيجيات الواجب على البنوك الجزائرية اعتمادها لمواجهة تحديات العولمة المالية ؟

- الفرضيات:

- الإصلاحات المصرفية في الجزائر لم تسمح بتحسين أداء و تنافسية الجهاز المصرفي؛
- الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي لما تحدثه من آثار سلبية؛
- إعتمدت الجزائر على إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية لمواجهة تحديات العولمة.

- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى:

- علاقة الموضوع البحث بالتخصص اقتصاديات المالية و البنوك؛
- كون الموضوع يكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي، و ضرورة إيجاد حلول للبنوك الجزائرية للاندماج في الاقتصاد، في الوقت الذي تتجه فيه نحو التفتح على السوق المصرفية العالمية؛
- محاولة التعرف على أهم المستجدات الاقتصادية و المصرفية و تحدياتها للأنظمة المالية و المصرفية الناشئة؛
- ضرورة تسليح الجهاز المصرفي الجزائري بآليات حديثة و دراسات جادة و طويلة المدى تؤهله للعيش في كوكبة تنافسية عالمية.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي في أي دولة حاليا في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاد السوق و الشراكة الدولية. و تزايد أهمية التأهيل المصرفي الذي يعد من الخطوات المهمة، التي فرضت نفسها بعد التوجه نحو اقتصاد السوق و تحرر الأنظمة المصرفية.

و تبرز الأهمية أيضا في قدرة الانفتاح المصرفي في جذب رأس المال الأجنبي، و الاستفادة من الكفاءات العالية و الوسائل المتطورة أملا في الوصول بالبنوك الجزائرية إلى تبني فكر حديث في تعاملاتها.

و تتلخص أهمية البحث في كون النظام المصرفي لم يؤدي بعد الدور المنوط به مما أدى إلى حدوث إختلالات في الاقتصاد و هو ما يؤثر على التنمية الاقتصادية، لذا تسعى الجزائر إلى جعل الجهاز المصرفي قوي و سليم و مؤهل لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

- أهداف البحث:

- إبراز دوافع توجه الجهاز المصرفي الجزائري للإصلاحات الاقتصادية و المالية؛
- محاولة إبراز أهم المتطلبات التي تم تجسيدها لتأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية؛
- تحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية لرفع كفاءة أدائها و دعم قدراتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

- منهج البحث :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التاريخي لعرض و تحليل مختلف أبعاد الموضوع و الوصول إلى الملاحظات و النتائج في الأخير.

- الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في هذا التخصص بالبحث في موضوع النظام المصرفي الجزائري و تعددت أيضا حول تقييم الإصلاحات، و قليل منها التي أشارت إلى تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي، و من بين الدراسات التي اطلاعنا عليها في حدود ما توفر لنا من مراجع :

- الدراسة الأولى: رسالة ماجستير للطالبة بن عيسى شافية بعنوان **آثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، و توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- بإمكان الجزائر من خلال موقعها كدولة نامية الاستفادة من الاستثناءات التي تتحها الاتفاقية للدول النامية و المتمثلة في القيود غير التميزية و المؤقتة على ميزان المدفوعات و فترات السماح التي تقيد حماية الاستثمارات المحلية في هذا القطاع و التي تصل إلى أكثر من 10 سنوات؛

- إن تحرير الجزائر لقطاعها المصرفي قد يجعلها غير مهيأة في الوقت الحاضر لمواجهة المنافسة الأجنبية و هذا نظرا لانخفاض رؤوس أموال البنوك الجزائرية و محدودية أحجامها، و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة، إلا أن عملية تحرير الخدمات المصرفية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمنحها مزايا قد تحرم منها إن بقيت بعيدة؛

- يستوجب على الجزائر من أجل تحرير قطاعها المصرفي في ظل التحضيرات لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة القيام بالإصلاحات تلاءم المعطيات الجديدة للاقتصاد العالمي

- الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للطالب بورمة هشام بعنوان **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تختلف مكونات النظام المصرفي و المالي من بلد لآخر و ذلك حسب درجة التطور الاقتصادي و درجة الابتكار المالي التي وصلت إليه كل دولة، فوجود نظام مصرفي و مالي متطور يعتبر من بين مقومات و متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات العجز؛

- لم يتغير أسلوب تعامل الدولة مع البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90، حيث كان من المفروض أن تتمتع هذه البنوك باستقلالية و أن تخضع أنشطتها للقواعد التجارية، غير أن الواقع أثبت أن هذه البنوك مازالت موضوعة تحت رقابة إدارية، و أن السلطات الاقتصادية كانت دوما تل محل البنوك بإصدار أوامر و تعليمات، هذا التصرف يغذية الاعتقاد بأن البنوك العمومية هي تحت سلطة الدولة، لذا فهي متخصصة في خدمة القطاع العام؛

- لم تقم البنوك الجزائرية بتطبيق قواعد الحذر التي وردت ضمن نصوص قانون النقد و القرض 10/90 للوقاية من أثار الأزمات المالية المحدقة؛

- إن البنوك العمومية الجزائرية لم تقم بوضع الأطر المناسبة لترقية علاقاتها مع زبائنها لتصبح علاقة شراكة عملية يمكن لها أن تتجسد في تعاون متين و فعال، حيث لم تقم بتوفير كل المعلومات اللازمة التي يسألون عنها، أضف إلى ذلك قلة التوجيه و التراخي في تقديم الخدمات المصرفية.

- الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير للطالب صوفان العيد بعنوان **دور الجهاز المصرفي الجزائري في دعم برنامج الخصخصة**، و توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- عدم حداثة أداء الجهاز المصرفي الجزائري، الذي لا يزال تقتصر وظائفه على قبول الودائع و منح الائتمان، إضافة إلى عدم تنويع الخدمات المقدمة للعملاء و المستثمرين و ذلك بالرغم من الإصلاحات التي خص بها؛

- ضعف ثقة الجمهور و المتعاملين بالجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل نقص السيولة المتكررة التي تعرفها البنوك الجزائرية و التي يمكن أن تتحول إلى أزمة سيولة؛

- أن ضعف أداء القطاع العام يوضح لنا أهمية تطبيق سياسات الخصخصة عليه و الإسراع في تنفيذها، و ذلك حتى يتسنى لنا تطوير أداء المؤسسات و تجهيزها للمنافسة و الدخول في مرحلة الانفتاح على الأسواق الخارجية في ضوء تنفيذ متطلبات الشراكة الجزائرية الأوروبية؛

- على الرغم من أن أهداف برنامج الخصخصة هو العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة في الشركات العامة و إدارتها بأسلوب القطاع الخاص، إلا أننا نجد بعد تطبيق الخصخصة على بعض المؤسسات من خلال طرح أسهمها في بورصة الجزائر و كذلك من خلال البيع للعاملين، أن الإدارة في هذه المؤسسات العمومية تخضع للإدارة العامة و ليس للإدارة الخاصة.

- **الدراسة الرابعة:** رسالة ماجستير للطالبة عبو هودة بعنوان **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية"**، و توصلت الطالبة إلى النتائج التالية:

- أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات العولمة المالية، كما أن معظمها موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة ما عدا مؤشر الانفتاح الاقتصادي،

- حتى تتمكن الجزائر من تحقيق الطموحات المنتظرة من الاستثمار الأجنبي في ظل مواجهة العولمة المالية لا بد من تظافر جهود كافة الجهات المرتبطة بالاستثمار لتضليل العقبات التي تحول دون تنفيذ أنشطتها بالصورة المطلوبة و زيادة التنسيق فيما بينها، و أيضا الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذا فإن أوجه الاختلاف الذي نتقدم به من خلال هذا البحث يتمثل في التفصيل في دوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات المالية و الاقتصادية، و أثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي و الاستراتيجيات الواجب اعتمادها من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة هذه الآثار

- تقسيم البحث:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يتعرض **الفصل الأول** إلى واقع الجهاز المصرفي الجزائري، و ذلك في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990، أما المبحث الثاني يتطرق إلى الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 10/90، و يختص المبحث الثالث بتأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية.

أما **الفصل الثاني** فيختص بالعولمة المالية وأثرها على الجهاز المصرفي في ثلاث مباحث، حيث يعالج المبحث الأول لماهية العولمة المالية، أما المبحث الثاني فيتناول مراحل تطور العولمة المالية و مؤسساتها، فيما يتعرض المبحث الثالث إلى آثار و انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

و يختص **الفصل الثالث** الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية في أربع مباحث، المبحث الأول يتناول التوجه نحو البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي، و المبحث الثاني يتطرق إلى الاهتمام بحوكمة المصارف، أما في المبحث الثالث يتناول إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية، أما المبحث الرابع فيتطرق إلى استراتيجيات أخري لمواجهة تحديات العولمة المالية.

الفصل الأول:

واقع الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيد:

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرر الاقتصادي و المصرفي، و يمثل الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي بشرتها السلطات العمومية في الجزائر. حيث بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 و الدينار الجزائري سنة 1964، و لهذا من الملائم التطرق إلى لمحة تاريخية عن نشأة الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي في أي اقتصاد، و خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية و حسن توجيهها نحو القطاعات و الأنشطة الاستثمارية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي، حيث أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية.

و يهدف هذا الفصل إلى دراسة ظروف نشأة الجهاز المصرفي الجزائري، و هذا من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 10/90

المبحث الثالث: تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية و نجاعة الجهاز المصرفي للدولة، و مدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية و الشاملة، و قدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

المطلب الأول: نشأة و تكوين الجهاز المصرفي الجزائري

لقد تميز الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية و منشآت لإعادة الخصم، و كانت معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ما هي إلا امتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة.

الفرع الأول: الجهاز المصرفي الجزائري أثناء مرحلة الاحتلال

منذ سنة 1830 عرف الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات ميزت المرحلة الاستعمارية آنذاك، حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر و هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد. و قد بدأ هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848، و لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري* من تلك السنة في فرنسا. و ثاني مؤسسة كانت le comptoir national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان (أي لم تتمتع بحق إصدار النقود)، و لم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع. أما ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérie سنة 1851 برأس مال قدرة ثلاث ملايين فرنك مقسمة إلى ستة آلاف سهم و قد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحته اعتمادا بنصف قيمة رأس ماله المدفوع أي 1.050.000 فرنك، و ربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي و حق تعيين المدير، حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية.

و قد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة من 1880-1900 نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية و العقارية، مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه و ذلك بنقل مقر البنك إلى باريس، و تغيير إسمه إلى بنك الجزائر و تونس، تغيير أسس الإصدار و التغطية، تخصيص ثلاث ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي، تعيين محافظ و نائبه مع 15 عضوا، و تفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة، و قد تأمم البنك سنة 1946 و في 1958/09/19 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه بنك الجزائر مجددا و وصل عمله إلى غاية 1962 ليتحول اسمه بعد ذلك إلى "البنك المركزي الجزائري"[1].

---

* اقصاء الملك لويس فيليب عن العرش و إعلان الجمهورية الثانية.

[1]- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص: 46

الفرع الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

أولا: الجهاز المصرفي الجزائري قبل إعادة الهيكلة:

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها و سيادتها، لأن الجهاز المصرفي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني و كانت هذه الإجراءات عبر عدة مراحل.[1]

- المرحلة الأولى: 1962 – 1966

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى و تم إنشاء أربع مؤسسات و هي: الخزينة، البنك المركزي، الصندوق الجزائري للتنمية و كذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

أ- الخزينة:

إن تاريخ 1962/08/29 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، و هو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة.[2] مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات في القطاع الاقتصادي، و كذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.[3]

ب- البنك المركزي الجزائري: (بنك الجزائر)

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة و قد كان ذلك في 1963/12/13 بموجب القانون 144/62، و قد ورث البنك المركزي اختصاصات بنك الجزائر، الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار و بتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار و إبراز نيتها في وضع مؤسسات تعبر عن استقلالها. و قد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم فهو مسؤول عن إصدار النقود و تحديد معدل إعادة الخصم و كيفية استعماله، و البنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك و يجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية و السياسة الإقراضية، و هو أيضا بنك الحكومة و يحتم عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة، أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.[4]

من بين خصائص البنك المركزي الجزائري ما يلي:

- يحتل صدارة الجهاز المصرفي و هو يمثل الرقابة العليا على البنوك التجارية؛
- يعتبر مؤسسة عامة يهدف إلى خدمة المصلحة العامة و تنظيم النقود و الائتمان؛
- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية؛

---

[1]- حبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 180

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص: 173

[3]- عبد الرحمان بلحفصي، **محاضرات في الاقتصاد المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 25

[4]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004، ص: 186

- يتميز بمبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد.[1]

ت- بنك الجزائر للتنمية:

لقد تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 1963/05/07 و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في سنة 1972[2]. وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية الوزارة المالية، و هو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات، و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني، و تشمل الصناعة بما فيها، قطاع الطاقة و المناجم، قطاع السياحة و النقل و التجارة و التوزيع، و المناطق الصناعية، الدواوين الزراعية و قطاع الصيد و مؤسسات الانجاز.[3]

و حل البنك محل خمسة بنوك فرنسية و أربع مؤسسات كانت تتعاطى الائتمان المتوسط الأجل و مؤسسة خامسة للائتمان طويل الأجل و هذه المؤسسات هي:[4]

- القرض العقاري؛
- القرض الوطني؛
- صندوق الودائع و الارتهان؛
- صندوق صفقات الدولة؛
- صندوق تجهيز و تنمية الجزائر.

ث- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:

تم تأسيسه في 1964/08/10 بموجب القانون 227/64*، و تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد. أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء، الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة العمومية الوطنية و في إطار هذه العمليات فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.[5]

- المرحلة الثانية: 1966 – 1970

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و عرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية و الأجنبية و الأهداف التي كانت ترمي إليها

---

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 182

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 186

[3]- محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص: 130

[4] - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 157

* الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة بتاريخ 25 أوت 1964.

[5]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 187

الدولة، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، و قد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل الجهاز المصرفي. حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة و تتمثل هذه البنوك في:[1]

أ- البنك الوطني الجزائري:

تأسس بالمرسوم الصادر في 1966/12/29 الذي يحمل رقم 366/66*، و كان المطلوب من البنك إضافة لواجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي)، و ليس التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي[2]. و هو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية و تجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، و هو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة.[3]

ب- القرض الشعبي الجزائري:

و قد تأسس بالمرسوم رقم 78/68 ** الصادر في 1967/05/14 برأسمال قدره 15 مليون دينارا، و قد ورث البنك مجموع فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة و عنابة، و كذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي و قد اندمجت فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها.[4] و القرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا، و يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل، و ابتداء من سنة 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل.[5]

كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية، التقليدية و المهن الحرة، و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان التجارة و الصناعة الحرفية و السياحة.[6]

---

[1]- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 30

* الجريدة الرسمية العدد 13 الصادرة بتاريخ 14 جوان 1966

[2]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 59

[3]- لعشب محفوظ، **الوجيز في لقانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص: 15

** الجريدة الرسمية العدد 40 الصادر بتاريخ 16 جوان 1967

[4]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 60

[5]- الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره، ص: 190

[6]- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص: 68

ت- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم 204/67* بتاريخ 1967/10/01، و منذ هذا التاريخ قام الجهاز المصرفي بإلغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية، و ضم 05 بنوك أجنبية و هي:[1]

- القرض الليوني الذي أمم في 12 أكتوبر 1967؛
- الشركات العامة؛
- قرض الشمال؛
- البنك الصناعي للجزائر و حوض المتوسط؛
- بارك ليزينك.

و في هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع و قروض)، و الثاني للعمليات الأجنبية و يتضمن تمويل التجهيز بالإضافة إلى مواضيع النفط و التعدين.

فقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 حيث هو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونا طراك و نفطال) و الكيماوية، البتروكيماوية، التعدين، النقل البحري، و مواد البناء و هو الذي يمدها بالقروض.[2]

المرحلة الثالثة: 1970 – 1982

أ- الإصلاح المالي لسنة 1971:

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات و التعديلات على السياسة المالية و النقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض و الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 47/71** الصادر في 1971/06/30 و المتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعد ما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة و ذلك بمنحها قروض و تسبيقات بدون قيد أو شرط.

و في إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في عام 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، و هو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في منح القروض الطويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية و منها المخطط الرباعي الأول.

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إنشاء مهمة تسيير و مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، و فرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، و نوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ

* الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 1967.

[1]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 185-186

[2]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 61

** الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1971.

الإجراءات التالية[1]:

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال و ذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971، و نتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام؛
- من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971 تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و المتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية و ذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية؛
- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، و ذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 93/71 لـــ 1971/12/31، و التي تقتضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات و الاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، و لكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساهمة في ميزانية الدولة.

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، و يجب التذكير أن البنوك و المؤسسات ليست مجبرة في عملية التوطين باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة؛
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجز في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة و إلى معايير تطهير المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير؛
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و إدارية؛
- إلزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما: حساب الاستغلال خاص بعمليات الاستغلال، و حساب الاستثمار خاص بعمليات الاستثمار.

رغم ما أتى به أصلاح 1971 في محاولة لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي المنشأ حديثا قصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع، إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات و التناقضات نتج عنها العديد من المشاكل

[1]- بلاغ سامية، **دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003، ص: 22

من بينها نذكر ما يلي[1]:

- عدم توافق دور الجهاز المصرفي مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؛

- إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة (أي دفع مبالغ الاهتلاكات و الاحتياطات للخزينة العمومية)، رغم أنها تحقق خسائر حيث لم يكن الأمر سوى تسجيل محاسبي، فجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات تأتيها من البنوك بفضل تقنية السحب على المكشوف، و أمام هذه الوضعية تم إلغاء هذا الإلزام من خلال قانون المالية لسنة 1971؛

- العودة إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات و هذا ما أقرته المادة 07 من قانون المالية لسنة 1978 "الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة و كذلك عن طريق رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات". و منه تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي، فابتداء من سنة 1970 قررت السلطات إسناد مهمة التسيير و التحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك، مما استلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد، أما في سنة 1978 فقد ترك الجهاز المصرفي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي.[2]

ثانيا:الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة إعادة الهيكلة 1982 – 1985

نظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التي انجر عليها تغير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى و إعادة هيكلة و إصلاح المؤسسات الأخرى، فإن لإعادة الهيكلة هدفها الأساسي هو تدعيم اختصاص البنوك بخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة، تهدف أيضا إلى تخفيض سلطة البعض منها التي حققت كسبا بفضل الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر.[3]

و لهذا تم إنشاء بنكين و هما:

أ- بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 106/82* في 1982/03/13 برأسمال قدره مليار دينار جزائري و قد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، و هو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و تتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي، الصناعات الزراعية، بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.

---

[1]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 51

[2]- بن عيسى شافية، **أثار وتحديات الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص ص: 110-111

[3]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 185-186

* الجريدة الرسمية العدد 11 الصادرة بتاريخ 16 مارس 1982.

إذا بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و العمل على تطوير الريف و الإنتاج الغذائي، و بإنشاء هذا البنك أصبح البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا 100% بعد أن رفع عن كاهله جانبا هاما من اختصاصه المتمثل في الائتمان الزراعي.

ب- بنك التنمية المحلية:

انبثق هذا البنك من القرض الشعبي الجزائري، و قد تأسس بالمرسوم رقم 85/85* الصادر في 1985/04/30 برأسمال قدره نصف مليار دينار، و مقره الرئيسي خارج العاصمة في اسطاوالي ولاية تيبازة، و هو بنك ودائع مملوك للدولة (إقراض، ضمانات و خدمات متفرقة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعليات الهيئات العامة المحلية، قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، تمويل عمليات الاستيراد و التصدير إضافة لخدماته للقطاع الخاص (قروض قصيرة و متوسطة)، و يحتوي مقره العام على تسع مديريات متخصصة، أما فروع البنك فقد امتدت خلال سنة و نصف من تأسيسه على مجمل التراب الوطني.[1]

المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986

ظهرت بوادر الضعف و الهشاشة للاقتصاد بعد سنة 1986، أين ظهر مع هذا الضعف عدة مشاكل على مستويات مختلفة: اقتصادية، اجتماعية و سياسية، ساهم في ظهورها السياسة المتبعة في مجال التمويل بالاعتماد على إيرادات البترول كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد و في غياب أي مبادرة لتنشيط الادخار الوطني.

الفرع الأول: أسباب و دوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية و المالية:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة 1986، فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية و مالية، و يمكن إرجاع هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب:

أ- أسباب و دوافع داخلية:[2]

- إعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة و أهملت الزراعة مما أدى إلى اختلال في بنيان الاقتصاد، و تراجعت الفلاحة أمام النمو المتزايد للسكان؛
- إنتهاج سياسة التخطيط و إهمال قواعد التسيير الاقتصادي، و الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص بحيث فضل القطاع العام و أهمل القطاع الخاص؛
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، و ذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة

* الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة بتاريخ 01 ماي 1985.

[1]- شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 62

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره ص: 178

التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة و التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية؛

- إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية، كاستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المترلية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل" و هذا الشيء صاحبه انخفاض أسعار المحروقات و النتيجة الحتمية هي عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة خدمة الدين الخارجي؛

- سياسة التمويل التي اعتمدتها الجزائر في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على الجهاز المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة، و كانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و اعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط و ذلك لمعالجة العجز المستثمر في الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي.

ب- أسباب و دوافع خارجية:

يمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

- أزمة البترول: إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95% الشيء الذي دفع إلى انهيار مداخيل الصادرات سنة 1986م بسبب أزمة البترول، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985م انخفض إلى أقل من 14 دولار سنة 1986م، و نتيجة لذلك انخفضت الصادرات من 12.7 مليار سنة 1985 إلى 07.9 مليار دولار سنة 1986، أي انخفاض قدر بـــ 4,8 مليار دولار خلال سنة واحدة، و هو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات، كما أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض 50% من إيرادات الميزانية و عجز الميزانية بـــ 13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988م و ارتفع معدل خدمات المديونية من 35% إلى 78% بين سنة 1985م وسنة 1988.

- المديونية الخارجية: لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية، و التي فتحت على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 و المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و ذلك أمام نقص الموارد الداخلية و أمام نموذج التنمية المتبع و الذي كان يقوم على الصناعات المصنعة، الأمر الذي تطلب رصد أموال ضخمة كان مصدرها الاستدانة الخارجية، فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت. و بهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، و إذا تتبعنا مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر فنجد أن هذه الأخيرة قدرت في سنة 1970 حوالي 0.9 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في 1980، أي تضاعفت بـــ17 مرة خلال عشرية واحدة، أما خدمات الدين فانتقلت من 0.05 مليار

[1]- قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، ص ص: 77-78

دولار في سنة 1980 بمعنى تضاعف بـــ84 مرة و ما يبرهن ارتباط المديونية الخارجية بالاستثمارات المخططة هو قيمة المديونية الخارجية في 1985م بلغت 19.8 مليار دولار بعدما كانت حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

الفرع الثاني: صدور قانون النقد و البنك لسنة 1986

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول و انهيار سعر صرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 12/86* الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية، المردودية و الأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها، و من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية.[1]

و يمكن إيجاز أهم المبادئ، و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك؛
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك، و إن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، و من ثم تبدو في أحيان كثيرة مفيدة؛
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة جهاز مصرفي على مستويين؛
- أعاد القانون للبنوك و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، و أصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه و الحد من مخاطر القرض خاصة عدم السداد؛[2]
- تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة و هيئات استشارية على النظام المصرفي.

في النهاية فالخروج من مرحلة كان فيها الاقتصاد الوطني تحت احتكار مبادئ نظام يتميز بالتخطيط المركزي الشديد، جاء قانون البنك و القرض بتأسيس المخطط الوطني للقرض، باعتبار هذا الأخير يحدد الأهداف الواجب

* الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 20 أوت 1986.

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 53

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 183-184

بلوغها فيما يخص تعبئة الموارد و الأولويات التي يجب مراعاتها في توزيع القروض، و تحديد مستوى تدخل البنك في تمويل الاستثمارات.[1]

الشكل رقم 01: النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986**:**

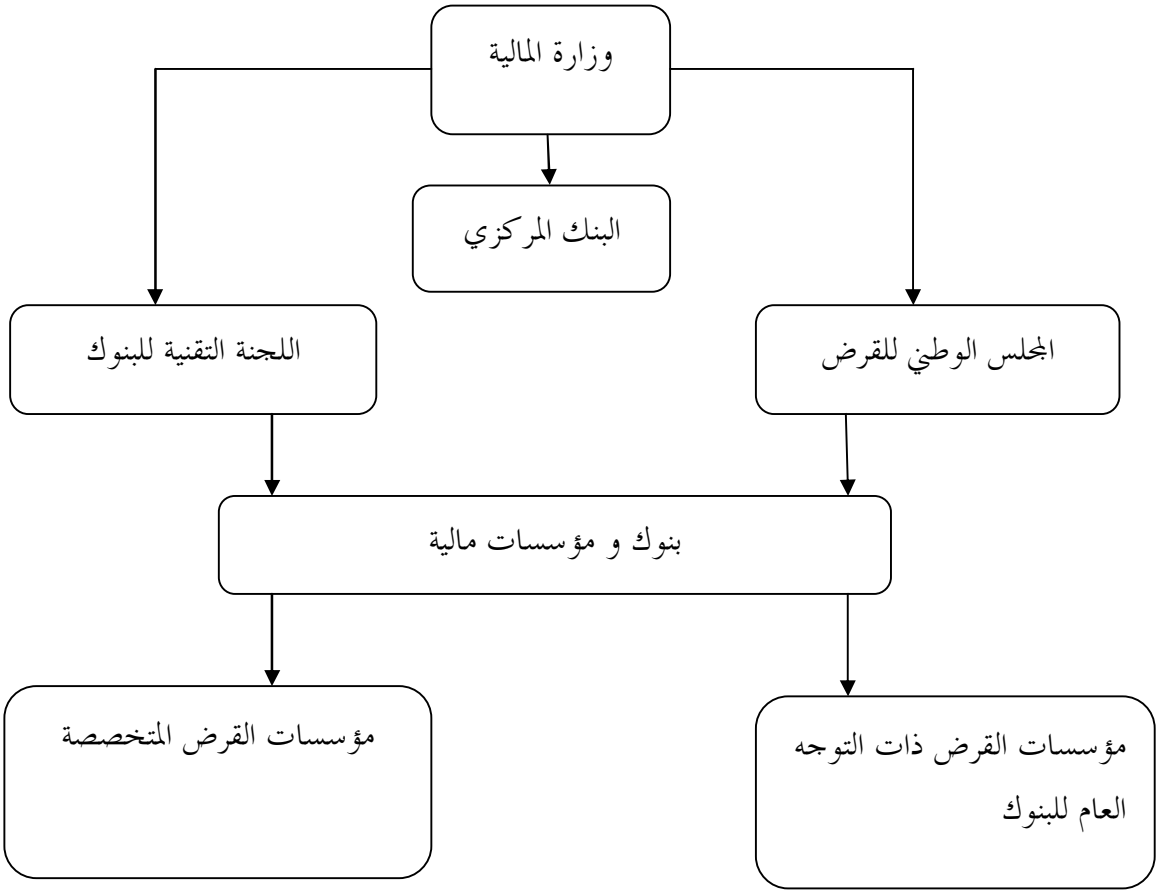

Source : Benhalima Ammour, le système bancaire Algérien (texte et réalité), 2 édition, Dahleb, Alger, 2001, P : 61

[1]- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية و منهج الاصلاح** ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، بشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص: 495

المطلب الثالث: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988

نظرا للنقائص و العيوب المتعلقة بقانون سنة 1986، اتضح انه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، و لم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، و خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988 والذي تم تعديله بالقانون 06/88* المؤرخ في 1988/01/12 و الذي ندى باستقلالية البنوك و المؤسسات المالية و ضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الأتي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات؛
- اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و بالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم و سندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛[1]
- كما منحت للبنوك حرية اختيار متعامليها، أي تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسة العمومية و الخاصة دون تمييز، و أكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعداد و تسيير السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقوف إعادة الخصم حسب المادة 03 من القانون، مراعاة عامل الخطر في توزيع القرض و ما ينجز عنه من مردود سواء كان ايجابيا أم سلبيا، عكس ما كان عليه من قبل لما كانت الخزينة مسؤولة عن ضمانة سواء القرض الذي يعطي بدون مقابل مهما أدى إلى تأزم النظام البنكي.[2]

* القانون رقم 06/88 المعدل و المتمم للقانون 12/86، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.

[1]- كمال عايشى، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص: 341

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188-189

الشكل رقم 02: النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية 1988

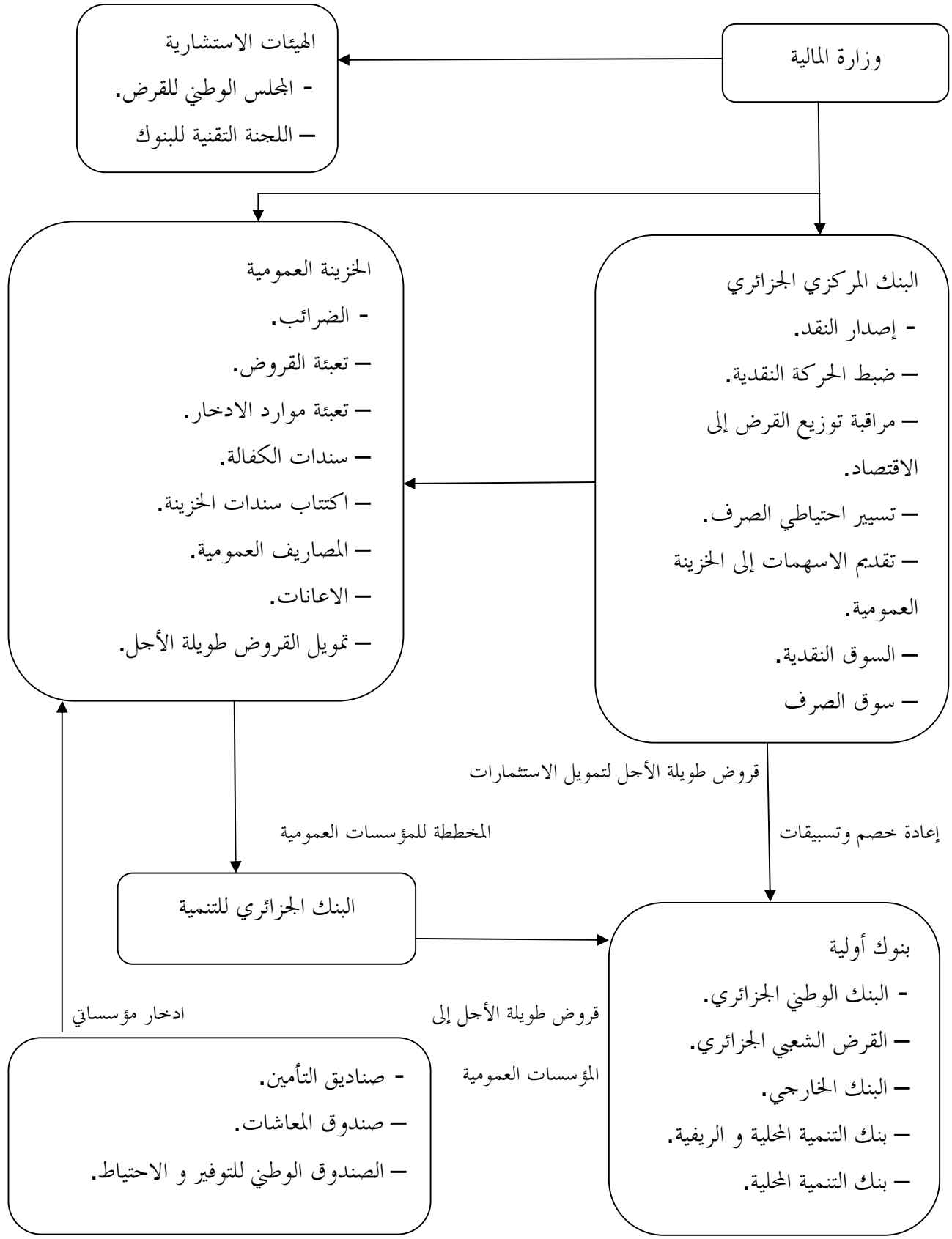

Source : Benhalima Ammour ,op. cit, P :72

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 10/90

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر و الذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد و القرض بموجب قانون 10/90* الصادر في 1990/04/14 ضمن سياق الإصلاحات المصرفية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي، و ذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي، و يمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العامة في الجزائر، و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي في أي اقتصاد، و خاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك و ضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي.

المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد و القرض 10/90

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أعاد التعريف كلية لهيكل الجهاز المصرفي الجزائري، حيث أظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد و الإجراءات أو على مستوى التعامل و الميكانيزمات فضلا عن تغيير المفاهيم و تحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة و مزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المصرفي:

يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري و جوهري في القوانين و التشريعات و السياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها و أشكالها، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء و التكييف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية، و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها و إعطائها الوصف الحقيقي.[1]

الفرع الثاني: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 10/90

بعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، و بعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.

جاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد و القرض الجهاز المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية،

* الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 56

و نتج عنه تأسيس جهاز مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، و استرجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد و القرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، و بينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها أو في مجال منح القروض و تمويلها لمختلف الاستثمارات و بهذا جاء قانون النقد و القرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

- منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر، و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته؛

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على الجهاز المصرفي الخاص؛

- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.[2]

الفرع 03: دوافع الإصلاح المصرفي

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي الجزائري متعددة و متنوعة و نعرض منها:

أ- دوافع نقدية:

فلقد أصبحت الحاجة ملحة و ضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر، على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي و الخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية و بما يسمح للسلطات النقدية بصرامة و أكثر استقلالية.

---

[1]- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29 و 30 أكتوبر 2004، ص: 08

[2]- بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 118-119

ب- دوافع اقتصادية:

تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية و تلعب دورا هاما في تمويل التنمية، و نظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في الجهاز المصرفي و المالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد و تخصيصها نحو المشاريع و الأنشطة الاقتصادية بفعالية، و من المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي و تحسين دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك ايجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ت- دوافع تقنية:

ترتبط هذه الدوافع بالتطورات النقدية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية و التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية و تحديث و عصرنة أنظمة الدفع و الربط الشبكي بين البنوك و إدخال أنظمة المقاصة الالكترونية.[1]

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ قانون النقد والقرض 10/90

لقد أتى قانون النقد و القرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر.

الفرع الأول: أهداف قانون النقد و القرض 10/90

بناء على قرار المجلس الشعبي الوطني، صدر قانون النقد و القرض في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي. و نظام تسيير البنوك و القرض في آن واحد و أعطيت تسمية بنك الجزائر كتسمية جديدة للبنك المركزي و طبقا لأحكام المادة 12 من القانون فهو ملزم بإعداد سياسة نقدية فعالة تخدم الاقتصاد الحديث وتحقق استقرار العملة داخليا و خارجيا.[2] و من الأهداف الأساسية لقانون النقد و القرض:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر و بين الخزينة العمومية بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة جهاز مالي و مصرفي أكثر استقرار، و ذلك من خلال إنشاء مجلس النقد و القرض (كسلطة نقدية)، و منحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك و المؤسسات المالية، و قد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة البنك المركزي الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية و المالية؛
- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي و المصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، و هو ما

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 57

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 189

يترجم هدف دعم الوساطة المالية و خلق جو من المنافسة.[1]

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد و القرض

يعتبر القانون 10/90 الصادر في 1990/04/14 و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترفا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي و أدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، و لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول استعراضها فيما يلي[2]:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، و خلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، و جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، و تبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.[3] و قد تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية و النقدية و يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط. و لكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ أساسا الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، و بناءا على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- إستعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

---

[1]- رحيم حسن، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 301

[2]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 196

[3]- بلعزوز بن على، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 187

- إستعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميزية على حساب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. و خلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويلي و تفطن قانون النقد و القرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة و ابتدءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، و يسمح فصل هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- إستعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية و إنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، و كان ذلك بأنه انشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت، و قد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية و بالذات في هيئة جديدة اسماها مجلس النقد و القرض. و جعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية:

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية؛
- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الأهداف النقدية؛
- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و يتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

ج- وضع نظام بنكي على مستويين:

كما أن قانون النقد و القرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل

فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطها و يتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الافتراضية للبنوك و وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي و تواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.[1]

المطلب الثالث: البنية الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90

ادخل قانون النقد و القرض 10/90 تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهياكل البنك المركزي و مهامه أو البنوك التجارية، كما انه و لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة و القيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، و لمواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي و الدخول في اقتصاد السوق و لقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية و رقابية جديدة لها مهمة تنظيم و تسيير الجهاز المصرفي أهمها:

الفرع الأول : مجلس النقد و القرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و الصلاحيات الواسعة التي منحت له فهو يؤدي دورين أو وظيفتين، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهو مشكلا من:

- المحافظ رئيسا؛
- نواب المحافظ كأعضاء، و ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الحكومة.

كما يمكن لمجلس النقد و القرض أن يشكل من بين أعضائه لجان استشارية و يحق له استشارة أية هيئة أو شخص إذا رأى ذلك ضروريا، و كلف مجلس النقد و القرض بالتسيير الإداري لبنك الجزائر، كما يرخص بإجراء المصالحات و المعاملات، و يحدد شرط توظيف الأموال الخاصة لبنك الجزائر، و يحدد الشروط و الشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته و يوقفها ...الخ.

و بصفته سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود، الخصم، قبول السندات تحت نظام الأمانة، و رهن السندات العامة و الخاصة، عمليات لقاء معادن ثمينة و عملات أجنبية، فتح وإغلاق غرف المقاصة بين البنوك....الخ.[2]

---

[1]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 196-199

[2]- بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008، ص ص:33 -34

الفرع الثاني: بنك الجزائر و الهيئات المسيرة له

بموجب قانون النقد و القرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، و يسير بنك الجزائر من طرف المحافظ و مجلس النقد و القرض، و يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من الإصلاحات الواردة في قانون النقد و القرض، حيث أصبح يؤدي هذا الأخير وظيفتين أساسيتين: وظيفة مجلس إدارة البنك ووظيفة الوساطة النقدية بقيامه بتنظيم إصدار النقود، كما يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك مع البنوك و المؤسسات المالية (إعادة التمويل و شروطه).

حسب المادة 55 من قانون 10/90 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب، بجمع الوسائل الملائمة، توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف.

الفرع الثالث: الهيئات الرقابية

إن التنظيم الجيد للجهاز المصرفي الجزائري، و الذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية، و الذي يعتمد على قواعد السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات و هيئات للرقابة لضمان الانسجام و انضباط السوق المصرفي و يحافظ على استقرار الجهاز المصرفي و تتكون هيئات الرقابة من:[1]

أ- لجنة الرقابة المصرفية :

تعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد و القرض 10/90 على إنشاء هذه اللجنة، أين حددت أعضاها و صلاحيتها، و هي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية. و تتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا، و قاضيا من المحكمة العليا و خبيرين يقترحهما وزير المالية، و تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية.

ب- مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق في العمل المصرفي، و نظرا لحرية المنافسة بين البنوك، تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي و خاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، و البنك المركزي يحاول أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة الجهاز المصرفي عن التقليل من هذه المخاطر، في هذا الإطار أسس قانون النقد و القرض 10/90 في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر (ينظم و يسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و سقف القروض

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61-62

الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية). و تتضمن اللائحة 01/92 المؤرخة في 1992/03/22 و الصادرة عن بنك الجزائر تنظيم مركز المخاطر و طرق عمله.

ت- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمحافظ على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض و الزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، و في المحيط الاقتصادي و المالي الجديد، الذي يتميز بالتغير و عدم الاستقرار، تقوم البنوك و المؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، و أثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض.

لذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب الأمر رقم 02/92* المؤرخ في 1992/03/22 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، و فرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات الضرورية لها، و تقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال، و تتلخص في عنصرين :

- **الأول:** هو تنظيم بطاقية مركزية لعوارض الدفع و ما قد ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛

- **الثاني:** هو نشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض.[1]

ث- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة :

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع و هي الشيك، و قد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب الأمر 03/92 المؤرخ في 1992/03/22، و يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين. و يجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها و تبليغها للوسطاء الماليين الآخرين، و يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.[2]

* الجريدة الرسمية العدد 08 الصادرة بتاريخ 07 فيفري 1993.

[1]- بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص : 35-36

[2]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 63

المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد و القرض:

إن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري الحالي عملية متجددة و غير منتهية، فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة مع التغيرات الجديدة و من أهم هذه التعديلات:

أولا: تعديل قانون النقد و القرض 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01* تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
- الثاني يتكون من مجلس النقد و القرض، و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

و المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد و القرض حيث تعدل أحكام الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد التوظيف العمومي و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، و لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

و مما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد و القرض، و هذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ و نوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، و قد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ و نوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، و بزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر .

تلغي المادة 13 من الأمر رقم 01/01 أحكام المادة 22 من القانون 10/90 و التي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات و يعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، و يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة. تتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية لا يخضع المحافظ و نوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات و التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض وفقا للأمر 01/01*.[1]

ثانيا: تعديلات سنة 2003

يعتبر الأمر 11/03** الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 10/90، و جاء الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية و المقاييس العالمية، و كاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، و يهدف هذا التعديل إلى ما يلي:

- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة و ذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية وتسيير بنك الجزائر؛

- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته و ذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، و من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل و الصلاحيات لممارسة مهامها.

و في هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية، و منح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، و يعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس و الفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي.[2]

الفرع 03: تعديل قانون النقد و القرض سنة 2004

القانون رقم 01/04*** الصادر في 2004/03/04 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـــ 500 مليون دينار جزائري و بـــ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 بـــ2.5 مليار دينار للبنوك و 50 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف يتزع منها الاعتماد و هذا يؤكد تحكم السلطات السياسية و النقدية في الجهاز المصرفي.

---

* الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2001.

[1]- بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 53-54

** الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

*** الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004.

[2]- صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص: 18-19

القانون رقم 02/04 الصادر في 2004/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

القانون رقم 03/04* الصادر في 2004/03/04 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية و يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية و تقوم البنوك بإيداع علاوة

نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (1 حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.[1]

الفرع 04 : تعديل قانون النقد و القرض 2009

إن قانون النقد و القرض لسنة 2009 الصادر وفق الأمر 03/09** بتاريخ 26 ماي 2009، صدر لتكملة النقائص في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد و القرض 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، و في آليات مراجعة البنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل و الذي يهدف إلى:

أ- على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك:

في هذا المجال نصت المادة 33 من الأمر 03/09 على انه:

- يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير انه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، و لضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد بترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر؛

- يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة بكل حرية، و كذلك معدلات و مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية و يتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك و المؤسسات المالية تجاوزه؛

- إلزام البنوك و المؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها و الجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها و خاصة معدلات الفائدة الاسمية و معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات، يترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون؛

* الجريدة الرسمية العدد 35 الصادرة بتاريخ 02 جوان 2004.

** الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2009.

[1]- حبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 194

- إلزام البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات و الاستغلال الفعال للموارد؛

- إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنكا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49% و منح 51% من رأس المال إلى مساهمين جزائريين مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر؛

- منح بنك الجزائر و إعطائه الصلاحيات اللازمة و الكافية للإشراف و المراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008، و خصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية و المشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي خلصت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية؛

- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع و تحديد قواعد تسييرها مع ضمانة أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن و متانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية و الخاصة العاملة في الساحة، و إلزامها بحماية مصالح زبائنها و التزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك و المؤسسات المالية العمومية و الخاصة، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات البلاد و وضعها المالي، و يخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد و القرض التي تحول دون تعرضها للاختلال[1].

[1]- صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 19-20

المبحث الثالث: تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

أصبح الجهاز المصرفي الجزائري ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى أداء مصارفه إلى مصاف المصارف العالمية، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف المصارف الأجنبية ستؤدي إلى إقصائه من دائرة النشاط المصرفي، و يعتبر موضوع إصلاح الجهاز المصرفي العمومي والإصلاح المالي بشكل عام، من البرامج التي ليست بالجديدة على السلطات الاقتصادية الجزائرية إذ تم مباشرتها منذ سنوات السبعينات، رغم ذلك يبقى الجهاز المصرفي العمومي يعاني العديد من الصعوبات و المشاكل، التي تحد من أدائه و تضعف من دوره و مكانته التنافسية على المستوى المحلي و الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل أهدافه و ضرورته

عرف مصطلح التأهيل انتشارا واسعا في أواخر القرن العشرين، من جراء الانتشار الحاد للعولمة، حيث ارتبط هذا المفهوم بشدة بأنظمة البلدان النامية الساعية لمواجهة المنافسة من جراء الانفتاح الذي تبنته.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل

التأهيل هو مجموعة من الإجراءات الواجب القيام بها لإحداث تغيرات هيكلية على مستويات مختلفة، و هذا من أجل الوصول إلى مستوى يسمح بمواجهة المعطيات الداخلية و الخارجية و التغيرات الجديدة. فالتأهيل يمكن اعتباره أداة تدفع إلى تطوير المؤسسات الاقتصادية، و هذا الأخير يختلف عن إعادة الهيكلة التي يقصد بها تغيير الإستراتيجية بكاملها، فهو مصطلح يشمل عدة جوانب منها التأهيل التنظيمي والإداري، الإنتاجي، التكنولوجي و التسويقي...إلخ. و يعني إحداث تغيرات في جميع أساليب و أنظمة إدارة المؤسسة من خلال التعرف على نقاط القوة و الضعف الداخلية للمؤسسة، إضافة إلى إعادة النظر في العديد من المتغيرات الخارجية، و يكون ذلك بتشخيص شامل و استراتيجي، و الذي يعتبر بداية التأهيل.[1]

ويمكن القول أيضا بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسيري، بهدف الوصول بالمؤسسة المصرفية إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية و الأجنبية، بمعنى جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأهداف و الأرباح[2].

---

[1]- مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف، 2009، ص ص: 3-4

[2]- حدو علي، **انعكاسات الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، حامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 80

الفرع الثاني: ضرورة التأهيل المصرفي

في ظل بيئة تتمتع بالتحرير المالي و المصرفي، يسعى كل بنك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، كما يحاول الحصول أو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من التعامل في السوق المصرفي، و أيضا إلى اكتساب الثقة و السمعة الجيدة في الوقت ذاته، و هناك مظاهر عدة للتحرير المصرفي و المالي نذكر منها ما يلي:[1]

- زيادة القوة المالية و تدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادر على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية و جوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية؛

- إحداث تقدم ملموس و حيوي في أنشطة البحث و التطوير في المصارف لتحسين الأداء و الدخول إلى مجالات جديدة أفضل و أرقى؛

- تحقيق فاعلية محدودة في إعادة هندسة البنك من الداخل لتصبح أنشطة التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز و المتابعة جماعية ارتقائية فعالة و نشطة، توظف كافة الإمكانيات و الطاقات و في الوقت ذاته دافعة و محفزة على الابتكار و الإبداع و التحسن المستمر؛

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية و التحوط، الصيانة، الأمن و السرية؛

- التوافق السريع مع الأطر التنظيمية و الإجراءات و المعايير الدولية؛

- توسيع نطاق التعامل و نمو أسواق البنوك و إتاحة الفرصة أمام البنك لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية كونية من المزايا التنافسية.

الفرع الثالث : أهداف تأهيل المنظومة المصرفية

يلعب التأهيل دورا مهما لأنه يعمل على تحقيق الأهداف التالية: [2]

أ- زيادة القدرة التنافسية للمصارف:

يمكن الوصول إلى تحقيق هذا الأخير عن طريق :

- تكييف المصارف مع الظروف الحديثة للتسيير و التنظيم، خاصة التحكم في نوعية الخدمات و يقتضي هذا وجوب خضوع المصارف للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة (مقاييس الايزو ISO)؛

- تدعيم مؤهلات المديرين المستخدمين المنفذين في الوظائف التسويقية و التجارية، يتعلق الأمر بتدعيم القدرة التسيرية لدى مسيري المصارف.

[1] - عصام الدين اباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العرابية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 92

[2] - حدو علي، مرجع سبق ذكره، ص: 81

ب- قابلية استمرار المصارف:

تهدف التنافسية إلى السماح للمصارف بزيادة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى، و اقتحام الأسواق الدولية في مرحلة ثانية، و من أجل تجسيد ذلك يجب:

- تحديد الاحتياجات الحقيقية؛
- تشخيص المجالات ذات القدرة العالية؛
- البحث عن تنمية متوازنة و مستقرة للاقتصاد الوطني؛
- تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

ت- خلق مناصب عمل:

- يهدف التأهيل إلى الحفاظ على مناصب الشغل من جهة، و الرفع من عرض الشغل من جهة أخرى؛
- التخفيض من نسبة البطالة.

و نظرا لأهمية عنصر العمل يمكن اعتباره كعامل أساسي بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي يجب أن تراعي عملية التأهيل

المطلب الثاني: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

لقد كانت البنوك العمومية تفتقد إلى إطار مؤسسي و الخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التي تتميز بالفعالية، و أمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجية فعالة لإعادة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لأن الأجهزة البنكية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد، إذ أن أغلب الدول تعتبرها مقياسا لنشاطها و تطورها الاقتصادي لهذا تسعى الجزائر إلى التعجيل بالإصلاح الفعلي و العميق لهياكل و آليات عمل الجهاز المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: عراقيل تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري

القطاع المصرفي العمومي يجب أن يمثل المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي و النمو إلا انه يواجه في الوقت الراهن بعض الضغوطات من بينها:

أ- عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار:

المؤسسات المصرفية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص و العام، و كذلك المساهمة بشتى الوسائل و الأدوات المناسبة و الفعالة لحث الأفراد و المؤسسات على الادخار، و من ثم توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون لها الوقع الايجابي على الاقتصاد.

غير أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية، حيث أن الجهاز المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك و الأموال الموجهة

للتوظيفات، و كذلك فالبنوك كانت و مازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار و التي بإمكانها إحلال و تعويض الائتمان المصرفي.

- **غياب سياسة إدخارية محفزة:** إن البنوك الأولية في الاقتصاديات المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي يمليها المركز، و في مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية امتيازات لجمع الادخار وذلك عن طريق صيغ تحفيزية للادخار، و خدمات تستجيب لتطلعات وإحتياجات الزبائن، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلالات المالية التي تميز هذه الاقتصاديات تجعل من ديناميكية تدفقات الأموال بين الأعوان العاجزة و الأعوان ذات القدرة غير موجودة، فضعف معدلات الفائدة و استقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، و عليه فإن الأعوان الاقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

- **غياب أدوات مالية جديدة:** إن وجود وتوفر الأدوات المالية و تنوعها يعتبر في أي اقتصاد من الضروريات و الأساسيات لتعبئة ادخارات الأفراد، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري، و ذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار و كذلك المتعلق بالقرض.

- **على مستوى أدوات الادخار:** إن تطور و توسع السوق الموازي يعتبر معوق من معوقات تجنيد أو تعبئة الادخار في الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي، و ذلك للتفاوت في المكاسب التي تدرها هذه السوق مقارنة بالبنوك. و في هذا الإطار، فإن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل صناديق التوظيف المشتركة، و في شكل أسهم شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية، و سوق للبورصة و كذالك سوق للرهن، و على هذا الأساس، فالموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها من خلال هذه الأدوات من شأنها تعويض الموارد الأولية من عملية إعادة التمويل تدريجيا .

كذلك فإن اللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنويع أصول و خصوم الاستثمارات، و كنتيجة لذلك فإن الوسطاء الماليون يمكن لهم أن يحصلوا على مداخيل و عمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية و عليه يصبح هؤلاء الوسطاء أقل ارتباطا بالهوامش على معدلات الفائدة و الشروط المقرونة بها.

- **الأدوات البديلة للقروض البنكية:** إن من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية و التي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري و ذلك لتمويل الاستثمارات و توجد تقنية أخرى تدعى Factoring وذلك من أجل تمويل الصادرات.كما أن هناك بعض الإجرءات السريعة التي تهتدي إليها البنوك من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة و يتعلق الأمر بـــ:

- اللجوء إلى المقاصة، و كذا عمليات المعالجة داخل البنك؛
- تنويع المنتجات المالية؛

- منح فوائد محفزة للأفراد.

ب- ضعف في تقييم المخاطرة:

في ظل الحرية الاقتصادية و اقتصاد السوق، يتعرض البنك عند ممارسته لوظائفه كوسيط مالي إلى مخاطر عديدة و متنوعة، مرتبطة بكل من الزبائن و السيولة و معدل الفائدة و الصرف، هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها و دراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها و حسن تسييرها. و عليه فإن وظيفة البنك هي أخذ المخاطرة التي من خصائصها التأثير على سلوكه و ذلك بدافع الاحتياط و الحذر عن طريق الأخذ بأكبر الضمانات قبل اتخاذ أي قرار تمويل.

و بالنسبة لحالة الجزائر فإن تقدير درجة المخاطرة تبدو عملية صعبة و معقدة، و ذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معانات المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييريه، و عجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات البنكية، و أيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، الأمر الذي يعرقل إقامة تحليل للمخاطر على أسس دقيقة، و كذلك لعدم الاستقرار في محيط المؤسسة و كثرة العمال فيها و ضعف نشاطها و انخفاض قدرتها الإنتاجية و عجزها على تحقيق فوائض موجبة.[1]

ت- قيود ذات طبيعة تنظيمية و قانونية:

إن التحولات التي أصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطني نتيجة إنتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة و الفعالية التي يتطلبها إقتصاد السوق. و بنوع من الإيجاز يمكن أن نحصر الصعاب التي يعاني منها القطاع المصرفي فيما يلي:

- الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية: إن الوضعية القانونية الحالية للبنوك المتمثلة في المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت لتحدد نوعا جديد من العلاقات بين الجهاز المصرفي و بقية القطاعات الاقتصادية، و لتوضح طبيعة الروابط بين البنوك و المحيط الذي تترعرع فيه.

إن هذه العلاقات تعتمد على مبادئ إحترام قواعد السوق التي تقوم على التجارة و المردودية و دراسة درجة المخاطرة، غير أن هذه النظرة تعتبر غير واضحة عندما يتعلق الأمر بعلاقة البنوك بالدولة، حيث أن هذه الأخير تتدخل في شؤون البنوك و تملي عليها أوامر و إجراءات تؤثر في قرار التمويل دون إعطاء أدنى مقابل ينص عليه القانون؛

- علاقة البنوك بالخزينة العمومية: في إطار عمليات التطهير المالي المتكررة التي أشرف عليها الجهاز المصرفي، وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يتعرض التسيير فيها و يثقل كاهلها، و الذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية. هذه السندات كبدت البنوك حملا

[1]- قادة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص: 128 - 131

ثقيلا تجسد في تغيير و تحويل شكل ميزانيات البنوك مما عرضها إلى مخاطر السيولة و إنعكس سلبا على مستوى معامل التحويل الذي يحدد تغطية الالتزامات طويلة الأمد بالموارد قصيرة الأمد.

إن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـــ 5 % الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر، و التي تقدر بـــ 22 % و الأدهى في ذلك أن هذه الأوراق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم و إلا التفاوض على مستوى السوق النقدية؛

- **معوقات النشاط التجاري للبنوك:** إن اللجنة البنكية المكلفة بضمان و مراقبة النشاط البنكي وضعت شروط و قواعد يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدودا أمام البنوك فيما يخص منح القروض و تؤثر بشكل واضح و عميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، إن هذه التعليمات و التوجيهات من شأنها المساهمة في تفتح قطاع البنوك والسماح بإرساء أسس المنافسة البنكية.

غير أن هذه التعليمات لم تجد مجالا للتطبيق، و هذا كون تطور مستوى درجة السيولة المعبر عنه بـــ الموارد/ الاستخدامات و كذا النسبة الإجمالية للملاءة المعبر عنها بالأموال الخاصة / الالتزامات، كلاهما لا يعبران عن المعايير المعتمدة دوليا و خاصة احترام معيار نسبة كوك، كما أنهما بعيدان كل البعد عن الاستجابة لتدابير قانون النقد و القرض التي تنص و تحث على احترام بعض القواعد التحذيرية و أهداف السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي؛

- **عراقيل أخرى:** إن البنوك التجارية عند أداء مهامها تواجه كذالك عراقيل من نوع آخر ترتبط بالبيئة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع المتواجدة فيه و نذكر من بين هذه العراقيل: غياب ثقافة بنكية في المجتمع و مدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها. ذلك أن نقص الحس الاقتصادي و غياب الثقافة البنكية في المجتمع، من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، مما ينعكس سلبا على دور البنوك فيعيق تمويل الاقتصاد و التنمية، و يؤثر جراء ذلك في حركية عجلة الاقتصاد.

ث- ضعف مردودية العنصر البشري:

إن العنصر البشري يعتبر أحد العوامل الأساسية و الهامة في قطاع الخدمات و بالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث أن تكوين و تسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، كون مقتضيات المحيط و فعليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية و ذلك بوجود عناصر مسيرة ذات خبرة و كفأه عالية.[1]

[1]- قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 134-138

الفرع الثاني : مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

إن القدرات المالية و الهيكلية التي يتوفر عليها الجهاز المصرفي بالجزائر لا تتناسب مع ما هو منتظر من تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك العديد من المبررات التي تدعو إلى تأهيل الجهاز العمومي الجزائري، يمكن أن نتناول أهمها فيما يلي:

أ- الترتيب الجيد للبنوك العمومية الجزائرية في تصنيفات جهات أجنبية:

بموجب الترتيب الذي يعده سنويا اتحاد المصارف العرابية، و من بين الـــ 100 أكبر مصرف عربي جاء ترتيب البنك الوطني الجزائري في المرتبة 28 سنة 2001، و هو الترتيب الذي يعتمد على عدة مؤشرات هامة في العمل المصرفي أهمها: حجم الأصول، حجم الودائع، حقوق المساهمين و صافي الربح.

و في ترتيب أخر يعده الإتحاد بالنسبة لـــ 1000 بنك كبير في العالم لنفس السنة و الذي يعتمد على مؤشرات أخرى منها: حجم رأس مال الأساسي، حجم الأصول، معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل1، العائد على رأس المال و العائد على الأصول، فقد كان ترتيب ثلاث بنوك عمومية جزائرية في هذه القائمة كما يلي:

- بنك الجزائر الخارجي في المرتبة 50 عربيا و 676 عالميا؛
- القرض الشعبي الجزائري المرتبة 52 عربيا و 709 عالميا؛
- البنك الوطني الجزائري المرتبة 63 عربيا و 866 عالميا.

فإذا كانت البنوك العمومية الجزائرية تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بنسبة كبيرة، و تحتل مراتب حسنة في التصفيات الخارجية فإن تأهيلها و تحسين أدائها سوف يعزز بالتأكيد هذه المكانة و يحسنها أكثر[1].

ب- المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي (مقررات لجنة بازل):

عمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975 إلى تنظيم الجهاز المصرفي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معايير لكافية رأس المال حده الأدنى 8 % هو ما عرف باتفاق بازل1، و هو يعالج مخاطر الائتمان فقط وتحسب بالعلاقة لتالية:

$$\text{رأس مال الشريحة الأولى + الشريحة الثانية / مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مجبرة للخطر} \geq 8\%$$

ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996 و 1998 ليضم أيضا مخاطر السوق. و في جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل الثانية لتحل محل الاتفاق الأول، و الذي أضاف إلى معالجته نوعا أخر من المخاطر و هي مخاطر

[1]- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب و المبررات**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية " ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص:4

* الجريدة الرسمية العدد 24 الصادرة في 29 مارس 1992.

** الجريدة الرسمية العدد 84 المؤرخة في 18 ديسمبر 2002.

التشغيل و حددت نهاية 2006 كأخر أجل لتطبيق هذا الاتفاق، و بالرغم من أن هذه القرارات غير ملزمة التطبيق إلا بعد اعتمادها من قبل السلطات الإشرافية لمختلف بلدان العالم، فإن الملاحظ أن هذه البلدان تسعى إلى تطبيق هذه المعايير و الالتزام بها من طرف البنوك العاملة فيها ليكون لها قبول على المستوى الدولي.

و بالنسبة لنا في الجزائر فإن التنظيم رقم 09/91* الصادر في 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة و الحذر في تسير البنوك و المؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 74/94 الصادر في 1994/11/29 الموضحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق كانت مسايرة لاتفاق بازل1، و حددت برنامجا للتطبيق ينتهي سنة 1999 أي بعد سبع سنوات من أجل تطبيق الاتفاق عالميا أما بالنسبة لاتفاق بازل 2، فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02** بتاريخ 2002/11/14 و الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاق بازل 2 يتميز بالكثير من التعقيد و بالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instruction لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث في اتفاق بازل1.

ت- التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة:

يعد التخلف في استعمال أنظمة الدفع لدى البنوك العمومية أهم المبررات لتأهيلها، فعلى سبيل المثال و بالرغم من الهيئات التي أنشئت على مستوى بنك الجزائر لمكافحة ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد فلازالت 80% من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا، و بسبب التهرب الضريبي و انخفاض معدلات الفائدة فإن أكثر من 1400 مليار دينار جزائري تتداول خارج دائرة البنوك، و بالنسبة لنظام الدفع الإلكتروني الذي بدأ من خلال إصدار بطاقة الدفع بين البنوك فقد انظمت له كل البنوك العمومية بعد بداية العمل به سنة 1995، إلا أن ما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي و ليست بطاقة دفع، كما يشير إلى ذلك اسم النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة، فعلى سبيل المثال و بما أن هذه البطاقة تكاد تكون الوحيدة في الجزائر فقد بلغ عدد حاملي بطاقة الدفع 250 ألف من بين 10 ملايين شخص مالك للحساب في حين تجاوز هذا الرقم 1.5 مليون شخص مالك لبطاقة الدفع في المغرب.[1]

و هناك مبررات أخرى تدفع لضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري و هي كالتالي: [2]

- الانفتاح المصرفي الدولي نحو العالمية و احتدام المنافسة المصرفية؛
- الارتفاع المستمر لمعدلات الفوائد الدولية و التذبذب المستمر في أسعار صرف؛
- تطور تكنولوجية المعلومات و الاتصال يتطلب المواكبة و تحقيق تكامل؛
- زيادة وحدات مصرفية و فروع، و تواصل عمليات الاندماج المالي و المصرفي بشكل كبير في السنوات الأخيرة

[1]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7

[2] -الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مجلة الباحث عدد 2003/03 ، ص: 54

و تداخل المصارف مع النشاطات الاقتصادية الأخرى مع تنامي الخدمات و الأعمال المصرفية في ظل الاقتصاديات الحديثة.

المطلب الثالث: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الدولية

تعد المنظومة المصرفية أساس اقتصاد البلاد و لهذا فإن البنوك الجزائرية ملزمة على مواكبة التطورات و التغيرات المالية الدولية من خلال إعطاء صورة جيدة لهذه المنظومة.

هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها و هي كالتالي :

أ- تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف: و نذكر ما يلي:

- تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي: تحتاج المنظومة المصرفية في أداء مهامها إلى بنية تقنية متطورة تشمل كافة الفروع التكنولوجية للخدمات و الصناعات المالية، و كذا أنظمة التحويل الإلكتروني و الدفع الالكتروني و تبادل الوثائق الالكترونية و التوزيع الالكتروني للأوراق النقدية، إن إقامة جهاز مصرفي حديث يتكيف مع المعايير المصرفية الحديثة يتطلب استعمال موسع و مكثف للتكنولوجيات و الهندسة العصرية و توسيع دائرة التنافس بين القطاعات، و التعاون و التكامل بين المصارف و كذا تحرير أسواق الخدمات المالية و هذا ما يزيد من القدرة التنافسية للبنوك لتصبح محركا لإنعاش الاقتصاد الوطني؛

- إتباع سياسة جبائية محفزة: يقصد بالسياسة الجبائية المحفزة إعفاء رؤوس الأموال التي يعاد استثمارها و تعديل أسعار الفائدة على القروض، و تشجيع الادخارات الموجهة للاستثمارات المباشرة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية للبلاد؛

- توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف و ترقيتها: و ذلك من خلال:

- توسيع شبكة الوكالات المصرفية الفرعية من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة؛
- إقامة شبكة لغرف المقاصة، و ربط الشبكات المشتركة بين المصارف و كذا ربط شبكات الخزينة و البريد و البورصة، علاوة على تشجيع الشراكة في المجالات المالية؛
- إلزامية فتح حساب لكل تاجر؛
- استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة visa الدولية؛

ب- توسيع منظومة الخدمات المصرفية و تطويرها: و ذلك من خلال:

- وضع سياسات تجارية و ائتمانية متميزة عن طريق تحديث الخدمات المصرفية و إعادة الاعتبار للزبون لأنه الأساس في نشاط كل مصرف و هذا لا يتحقق إلا بوضع إستراتيجية تسويق مصرفي تقوم على:

- تحسين طرق الاستقبال و تخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف؛

- احترام الزبائن و الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم و تلبية حاجاتهم من خلال التقرب من الزبون و فتح وكالات جديد و نشر المعلومات المالية و التشريعية التي تهم الزبائن؛
- السرعة في معالجة العمليات و تطبيق سياسة اتصال تهدف إلى زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية؛
- تحسين صور البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية و الإعلان.

- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، و ذلك من خلال تقوية قاعدة رأس مال المصارف و زيادة عمليات الاندماج لمواجهة المنافسة و استخدام أحدث التقنيات المصرفية، و كذا تقوية دور البنك المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث الجانب الإشرافي و التنظيمي؛[1]

- تصميم نظام إعلامي يتلائم مع احتياجات المصرف و الزبائن، حتى يتمكن البنك من التعرف على كل العمليات المالية و الاقتصادية أو التشريعية التي تهم الزبون و البنك، و متابعة التطورات التقنية المصرفية لتقديم الخدمات الجديدة؛[2]

- مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة و منح الفرصة للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم و تحقيق أهداف المصرف لأنهم سيشعرون بالانتماء إليه.

ج- الاهتمام بالعنصر البشري: إن مشكلة النظام المصرفي الجزائري عموما هي نقص تأهيل العنصر البشري حيث أن نجاح استراتيجيات التأهيل و التطوير مرهون بتوفر إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية حديثة و بالتالي يجب[3]:

- توظيف العناصر المختصة في المجال المصرفي؛

- تلقي العاملين بالمصارف برامج تدريبية لمواكبة تكنولوجيا الاتصالات و الحاسوب باعتبارها عنصرا هاما في العمل المصرفي؛

- تطوير المنتجات المصرفية لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل المصرفي؛

- التوسع في البعثات التدريبية الخارجية للموظفين قصد استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا و التقنيات الحديثة المستخدمة في المصارف العالمية و كيفية تطبيقها في الجزائر، إذ أن بعض المصارف في العام تقوم بتخصيص نسبة من الأرباح لاستثمارها في الموارد البشرية باعتبارها استثمار للمستقبل؛

- تطبيق نظام تحفيزي من خلال مطابقة العلاوات مع الجهود الفردية و الترقية حسب التكوين.

---

[1]- محمد زيدان، **النظام المصرفي و تحديات العولمة**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي 5 و 6 نوفمبر 2001،ص: 38

[2]- نعيمة غلاب و زينات دراجي، **استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي 05 و 06 نوفمبر 2001، ص ص: 252-253

[3]- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، **"تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة"**، المجلد 2003/35، ص: 39

المطلب الرابع: الإجراءات الأخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي

لقد تناولنا أهم المبررات الداعية إلى تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، وقد بذلت عدة محاولات للإصلاح المصرفي فيها عموما، إلا أن هذا القطاع بقي بعيدا عن أداء الدور المنوط به تجاه الاقتصاد الوطني.

أولا: التطهير المالي للمصارف العمومية:

يمكن تعريف التطهير المالي للبنوك العمومية في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة و المستحقة على المؤسسات العامة بغية القضاء على العجز المالي و مديونية المؤسسات العمومية حتى يصبح هيكلها المالي متوازن، و تمتد جذور هذه العملية إلى الثمانينات مع إعادة هيكلة العضوية و المالية للمؤسسات.

بدأت عمليات التطهير في سنة 1991 و ذلك بالمرسوم 27/91 لوزارة الاقتصاد و المديرية المركزية للخزينة الصادرة في 1991/03/16 الذي يحدد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة و المؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، و ذلك بشكل قيم منقولة أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر، و التي يتم تحديد نوعها و مبلغها و مدى صحتها كموضوع للشراء بناء على اتفاق بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و البنوك التجارية لتنظيم عملية التطهير المالي، ثم فتح حساب رقم 063،203 لصندوق تطهير المؤسسات العمومية على الخزينة،يسجل في جانب الإيرادات تخصيصات من ميزانية الدولة و موارد الإقراض، و في جانب النفقات تخصيصات تكوين رأس مال هذه المؤسسات هدفه البحث عن الاستقرار النقدي الداخلي.

التطهير المالي للبنوك العمومية يحتوي على شراء الخزينة العمومية لديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية و ديون أخرى، هذه الديون المشكوك فيها التي تم شراؤها من طرف الخزينة هي:

- ديون مستحقة على الشركات الأم للمؤسسات العمومية التي أعيد هيكلتها في سنة 1983؛
- ديون مستحقة على المؤسسات العامة والتي ضل تواصل نشاطها؛
- ديون مستحقة على المؤسسات العامة المنحلة.

ومن هذا المنطلق أخذت الخزينة على عاتقها:

- خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات؛
- الفرق بين أسعار فائدة القروض؛
- العمليات المختلفة التي تقوم بها المصارف عند طلب المساهمين[1].

ثانيا: إعادة رسملة البنوك العمومية:

ترجم التطهير المالي للبنوك بدعم الملاءة المصرفية عن طريق عمليات لإعادة الرسملة، و لقد بدأت المرحلة الأولى من عمليات إعادة الرسملة في سنة 1991، و التي ركزت على التقييم الذي قام به " بنك الجزائر " و المتعلق بالوضعية المالية للبنوك في نهاية 1990، بالإضافة إلى تشخيص وظائف البنوك عند تقييمها، أما عمليات إعادة الرسملة التي تمت

[1]- قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 168-169

خلال السنوات 1993، 1995 و 1997 فقد تم توجيهها بنتائج تقييم البنوك التي تمت عن طريق مكاتب الدراسات الدولية و المؤيدة من طرف "بنك الجزائر"، إذ أجريت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لـــ 5% سنة 1996، و قد تقرر رفع هذه النسبة إلى 8 % سنة 1999.

ومنذ عام 1996 قامت البنوك التجارية بالقيام بالعديد من الإجراءات تمثلت في:

- إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العمومية بتحويل المسحوبات على المكشوف القصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل؛
- قيام المؤسسات بتصفية عدد من الوحدات المتعثرة العاملة في شركات قوية؛
- تنفيذ عقود الأداء من جانب مديري المؤسسات العامة؛
- مشاركة البنوك العمومية في أسهم رأس مال المؤسسات.

ثالثا: فتح رأس مال المصارف العامة:

ألح صندوق النقد الدولي أن تتخلى الدولة عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية و هذا إما ببيعها للخواص أو المساهمة في رأس المال الأجنبي فيها أو تصفيتها، و بهذا تضع الدولة حدا لتدخلها في المجال الاقتصادي و ترك المنافسة حرة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص باعتباره كفئ يسمح بتحسين فعالية هذه المؤسسات. و في إطار خصخصة البنوك بدأ تقييم أداء بنك التنمية المحلية حيث باشر في تجميع فروع تتواجد في مناطق متقاربة وتتمتع بأوضاع سليمة لتكوين بنوك جديدة لديها قاعدة زبائن ثابتة و محفظة قروض جديدة، فبعد عملية تطهير محفظة الديون أنجز بنك التنمية المحلية عملية إعادة هيكلة شاملة نجم عنها إقفال 38 فرعا للخصخصة بناء لرغبة الحكومة لامتيازها هذا البنك الذي يتمتع بمرونة كبيرة.

و لدعم القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية ينبغي إدخال المفاهيم التسيرية الحديثة كمفهوم إدارة الجودة الشاملة، و الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي إذ يعتبر هذا الأخير من المهام الرئيسية للمنظمات الحديثة و يمكن البنك من القدرة على التكييف مع البيئة المحيطة المتغيرة باستمرار.[1]

[1]- قادة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص: 179

خلاصة:

من الناحية التاريخية نجد أن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي، و هو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية، و أداة تحت تصرف الخزينة العمومية، الأمر الذي عطل أو لم يسمح بالانطلاقة السليمة و الصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية، و بعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، كان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي و حتمية الإصلاحات.

و كنتيجة لذلك أدخلت تغيرات على تسيير المنظومة المصرفية من خلال قانون النقد والبنك 12/86 بتاريخ 1986/08/19، و في سنة 1988 تم الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة بصدور القانون 10/88 الصادر في 1988/01/12 الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، كان بمثابة إصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي جاء ليغير بنية القطاع المصرفي الجزائري ليجعله نظام يتلائم مع اقتصاد السوق و ذلك بإدخال البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية و طرأت على هذا الأخير تعديلات تمثلت في الأمر 01/01 و الأمر 11/03، و الأمر 04/10 و الأمر 03/09 من أجل جعل القطاع المصرفي يتلائم مع التغيرات المصرفية الجديدة.

و رغم الإصلاحات المصرفية المجسدة في قانون النقد و القرض و تعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية، و لم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك.

و منه أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية.

الفصل الثاني:

العولمة المالية و أثرها على الجهاز المصرفي

تمهيد:

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية و التطورات العلمية و التكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، و أحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، و تغيرات سريعة في أساليب الإنتاج و العمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة و مظاهرها المختلفة. كما انه لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير في الاقتصاد العيني، بل أن التغير شمل أيضا العلاقات المالية و أدوارها.

لذلك ابرز ما يمكن التكلم عليه في ظل العولمة هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية، خاصة بعد تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي و المتقدم بمعدلات كبيرة، هذا مما قد يخلق فرصا جديدة للمنفعة الاقتصادية على الدول النامية، إلا انه في المقابل قد يحدث مخاطر و تحديات و آثار سلبية على أوضاع اقتصاديات الدول النامية.

و هذا ما سنحاول التطرق إليه في موضوع هذا الفصل للتعرف على مفهوم العولمة و بالأخص العولمة المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية.

المبحث الثاني: مراحل تطور العولمة المالية و مؤسساتها.

المبحث الثالث: آثار و انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي.

المبحث الأول : ماهية العولمة المالية

عرف العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التحولات على جميع الأصعدة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية أدت إلى بروز ظاهرة العولمة التي يصعب وضع تعريف شامل لها و كذا تحديد آثارها وكيفية عملها والاتجاه الذي تسير إليه.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في نقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا إن أحسن التصرف فيها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة و أنواعها و خصائصها

إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة، و من خلال هذا المطلب نقوم بدراسة مختلف المفاهيم التي أعطيت للعولمة، والتطرق إلى أنواعها.

الفرع الأول : مفهوم العولمة

هناك عدة تعاريف للعولمة لكن لا يوجد تعريف واحد شامل و جامع، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم و امتداده في مجالات التطبيق إلى الجوانب الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، التكنولوجيا و المعلوماتية و من أهم التعريفات التي تناولت مفهوم العولمة ما يلي:

يقابل مصطلح العولمة أو الكوكبة في اللغة العربية مصطلحات متعددة في اللغات الأجنبية تحمل المفهوم نفسه، فهذا المصطلح تقابله في اللغة الانجليزية (Globalization) التي تعني الكوكبة، كما يستخدم البعض (International) التي تعني التدويل أو العالمية.[1]

تعرف العولمة بأنها الاختراق المتزايد في السرعة و الحجم للأسواق المحلية من قبل المنافسين الأجانب.[2]

و يمكن تعريف العولمة أيضا أنها تعي بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية و إلى التدخل في سيادة الدولة، و العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.[3]

---

[1]- احمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2008، ص: 23

[2]- عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 07

[3]- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف-نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ص: 10

و إذا أردنا أن نقترب من صياغة التعريف الشامل للعولمة فلابد أن نضع بالاعتبار ثلاث عمليات: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة بين الناس، و العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، و العملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات و المؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات و إلى نتائج ايجابية بالنسبة لبعضها الأخر.[1]

و من التعاريف السابقة نستنتج أن العولمة هي حرية انتقال رؤوس الأموال، المعلومات، السلع و الخدمات، الأشخاص و الاستثمارات...لخ بين الدول دون قيود.

الفرع الثاني : أنواع العولمة.

أ- العولمة الثقافية و الإعلامية:

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية و الإعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة للتعبير عن نفسها. والانطلاق من إطارها المحلي المغلق إلى أفاق رحبة فسيحة من العالمية، وفق فرص متكافئة أمام الثقافات كلها، بحيث تتفاعل هذه الثقافات و الحضارات فيما يسمى بحوار الحضارات و الثقافات، بحيث تتأثر و تؤثر كل واحدة على الأخرى في إطار من الحرية المطلقة.

هذا هو تصور العولمة الثقافية و الإعلامية في صورها النظرية و التجريدية، لكن الواقع يخالف تماما هذا التصور بحيث إن انتقال المعلومات و الأنماط الثقافية و الحضارية إنما هو باتجاه واحد، أي من الغرب إلى باقي دول العالم، و هذا نتيجة التفوق الإعلامي و التكنولوجي الهائل لدى الغرب، و قدرته على تحصين نفسه ضد التأثيرات الثقافية غير الغربية.[2]

ب- العولمة الاقتصادية و المالية:

تقوم العولمة المالية على كيانات مصرفية ضخمة، لها القدرة على الوجود و الانتشار في السوق المالية العالمية، و لها القدرة على صناعة الفرص الاقتصادية و لها من القوة و النفوذ بحيث أصبحت أقوى من الحكومات و الدول. ذلك لأن قيام أي دولة بوضع قيود على أنشطتها، يجعلها تقوم بتحويل أنشطتها و استثماراتها إلى أماكن أخرى مما يفقد هذه الدول فرص النمو و التقدم.

اتخذت العولمة في جانبها الاقتصادي شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق و انفتاح الدول على بعضها البعض، و قد نما هذا التيار مع تطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، و انهيار اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق.[3]

---

[1] - السيد ياسين، **في مفهوم العولمة**، ندوة العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ص: 27

[2] - يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص: 12.

[3] - أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27

ت- العولمة المصرفية:

العولمة المصرفية هي حالة عالمية فاعلة و متفاعلة لتخرج البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، و اندماجه نشاطيا و دوليا في السوق العالمي بجوانبه و أبعاده المختلفة، و بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من السيطرة و الهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو و التوسع و الاستمرار[1].

إذا العولمة من المنظور المصرفي هي اتجاه يجسد المنافسة و الصراع بين البنوك، للبقاء في عالم تسوده التكتلات المصرفية العملاقة التي تسعى إلى السيطرة على السوق المصرفي العالمي من خلال التواجد في جميع نقاط العالم، و هي لا تعني تخلي البنك عن السوق المحلية بل الربط و الانتقال بالنشاط المصرفي من الداخل إلى الخارج لضمان الامتداد و التوسع المصرفي، و في الوقت ذاته تفعيل و تطوير قدرات الإطارات البشرية و الاستفادة من قدراتها الإبداعية.

اتخذت العولمة المصرفية أبعادا جديدة جعلت البنوك تتجه إلى الأنشطة غير مسبوقة، و توسعت نشاطاتها بهدف تعظيم الفرص و زيادة المكاسب و التحرك نحو البنوك الشاملة.

من هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة و الإتاحة للخدمات التي توفرها البنوك، و اكتساب قوة دفع جديدة للانتقال في تقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج، و الارتقاء بالمعارف الوطنية إلى مستويات أكثر دينامكية لضمان التوسع المصرفي.[2]

ث- العولمة الإدارية:

هي عولمة النشاط المالي، التسويقي، الإنتاجي، التكنولوجي و المعلوماتي و هذا في مجال تسييرهم، و لهذا فإن مدير أي منشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية، بحاجة لأن يتعامل مع شرائح من الموظفين و المستخدمين و المسوقين من جنسيات مختلفة و من خلفيات حضارية و ثقافية متباينة، وبذلك مفروض عليه التكلم بعدة لغات.

ج- العولمة السياسية:

تعرف العولمة السياسية على أنها اندثار الحدود الإقليمية و الاتجاه نحو التكتلات و الاندماج بين الدول، بالإضافة إلى حرية انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى دون قيود تذكر.[3]

الفرع الثالث : خصائص العولمة

يمكن حصر أهم خصائص العولمة فيما يلي:

- حرية التجارة الخارجية من خلال حرية انتقال السلع و الخدمات، رأس المال، الاستثمار، و عوامل الإنتاج عبر

---

[1]- زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص: 12

[2]- شامي رشيدة، **المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية (حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 192

[3]- يحياوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 13

الحدود دون عوائق أو حواجز تعرقل هذه العملية؛

- سيادة آلية السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، ثورة الاتصالات، المواصلات و المعلومات بشكل يدعم عملية الإنتاج بأقل تكلفة و أحسن جودة و أعلى إنتاجية، و العمل على البيع بسعر تنافسي؛

- تزايد التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات من خلال اتفاقية تحرير التجارة العالمية، و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأجزاء، تأثر و تتأثر فيما بينها بشكل يدعم عملية توزيع العملية الإنتاجية وفق التقسيم الجديد للعمل الدولي؛

- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل، بحيث لم يعد في أمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تقوم بمفردها بإنتاج منتوج معين بشكل يدعم عملية التخصيص؛

- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي بدرجة عالية، كونها تملك حوالي ضعف الاحتياطي الدولي من الذهب و الاحتياطات النقدية الدولية؛

- إن من أهم الخصائص المميزة للعولمة هو الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الاقتصادية العالمية في تعميق العولمة و تتمثل هذه المؤسسات أساسا في المنظمة العالمية للتجارة و التي تعتبر مسؤولة عن إدارة و نظام التجارة، البنك العالمي، و صندوق النقد الدولي[1].

المطلب الثاني : تعريف العولمة المالية

عدت العولمة ظاهرة شمولية لها أبعادها السياسية، الاقتصادية و الثقافية ...الخ، و عقد التسعينات أظهر لنا ما نسميه اليوم بالعولمة المالية، إذ ازدادت تحركات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات فاقت نمو التجارة العالمية، و يعرفها الاقتصادي الأمريكي هيلان راي (Helen Ray) بأنها (الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، و أنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول و من دون قيود تذكر)، كما عرفها نفس الباحث بأنها (الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى الأسواق المالية العالمية).

قد عرفت بأنها الظاهرة التي نمت و تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية و نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف، و إزالة الحدود و القوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي و العالمي.[2]

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003،ص ص: 24-25

[2]- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الاردن، 2011، ص ص: 42-43

تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود و لتنصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا.[1]

تمثل العولمة المالية الانفتاح بدون حدود أو شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص، و القيام باستثمارات مالية كالمتاجرة في العملات و الأوراق المالية التي تتخذ من سوق رأس المال مركز لها.[2]

و بناء على ذلك يمكن صياغة تعريف شامل للعولمة المالية فهي تعني التكامل المالي العالمي و الانفتاح على أسواق رأس المال، حيث يسمح بزيادة العمليات و التبادل بين دول العالم، أو بتعبير آخر فهي النمو الهائل في حجم و نوعية المعاملات المالية التي تخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية و القيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

المطلب الثالث: أسباب ظهور العولمة المالية

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمن و كان أهم العوامل المفسرة لها :

أ- تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية، تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي،وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض و استثمارات) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ في حجم التدفقات المالية الرسمية و الحكومية، و كذلك في المنح و المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة و المنظمات الدولية.[3]

قد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور الاقتصاد الرمزي، الذي تحركه مؤشرات الثروة العينية (الأسهم و السندات) التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية و عبر الحدود بدون عوائق، فهو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية، و تؤثر فيه أية تغيرات تحدث في أسعار الفائدة و أسعار الصرف الأجنبي و موازين المدفوعات، معدلات البطالة، المستويات العامة للأسعار، الشائعات، العوامل النفسية و البيانات الصادرة من المسؤوليين الماليين

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 33

[2]- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانية التحكم: عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 16

[3]- أحمد سليمان خصاونة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37

و محافظي البنوك المركزية.[1]

ب- عجز الأسواق المالية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية في ضوء عولمة الأسواق المالية، الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي لم تستطع أسواقها المالية استيعابها، فانتهجت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى، وهذا يعبر عن نمو العولمة و بما تعكسه من حركة واسعة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي.

فظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية، تعتبر ظاهرة قديمة، كما أن ظاهرة الاستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية كانت موجودة منذ أولى مراحل تطور النظام الرأسمالي، لكن ما هو جديد في هذه الظاهرة حاليا، هو تزايد حجمها بشكل هائل و تنوع أدواتها المالية و كذلك الارتباط القوي بين الأسواق المالية.

كما أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في إطار العولمة المالية، ما هي في حقيقة الأمر سوى انعكاس لاتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض و التدهور في المراكز (الدول) التي تخرج منها هذه الأموال.

ت- ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق (و هي الأسهم و السندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية أهمها[2]:

- الخيارات (Options) : أن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع الحق في شراء أو بيع الأسهم في أوراق معينة بسعر محدد خلال وقت محدد مقابل هامش، فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري، أي يمنح للمستثمر حق بيع أو شراء عدد من الأسهم و السندات و العملات إلى طرف آخر بسعر محدد مقدما، و قد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة؛

- العقود المستقبلية (Futurs forword Contracts): هي عقود قانونية تنص على أن التبادل يكون في المستقبل للأصول المالية (أسهم وسندات) بين بائع و مشتري، و تنص على أن يسلم البائع الأصل في وقت محدد مقابل مبلغ محدد من المشتري، يتفق عليه أثناء التعاقد و بالتالي فهذه السوق هي سوق عقود مستقبلية للأسهم و السندات و لكن من خلال اتفاقيات يتم تنفيذها لاحقا. تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية محددة من الأدوات المالية المعينة بذاتها بسعر محدد في وقت إبرام العقد؛

- المقايضات (Swaps): وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل تدفقات نقدية في تاريخ معين و هي

---

[1]- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق القاهرة، 1998، ص ص: 122-123

[2]- عبو هودة، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2006"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2008/2007، ص: 19

المبادلات التي يتبادل طرفاها مدفوعات الفائدة الخاصة بكل منهما، و المحسوبة بناءا على معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة، و هذه التقنية تمكن المدنين من تغيير العملة المقوم بها الدين أو طريقة حساب معدل الفائدة عليه.
كما تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما و بيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أي بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما شراء و الآخر عقد بيع، و قيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية.[1]

كل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى لأخرى و على نحو سريع، بحيث تتيح هذه الابتكارات المالية للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب و التشابك بين مختلف الأسواق المالية.[2]

ث- التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات و المعلومات مساهمة فاعلة في دمج و تكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية و الزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة. و انخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و اللاسلكية و عمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة .[3]
في إطار التقدم التكنولوجي تم تغطية الكرة الأرضية بشبكة الكترونية يطلق عليها الانترنت، هذه الشبكة تجعل العالم حاضرا على مدار الساعة على صعيد تبادل المعلومات التي تساعد على رصد و إدارة المخاطر المالية، و كذا معرفة حركة الأسعار في الأسواق المالية و المقارنة بينها و إتخاذ القرارات المناسبة لعمليات الشراء و البيع بسرعة فائقة و بأقل تكلفة.

ج - التحرير المالي المحلي و الدولي:

في بداية التسعينات أصبحت كثير من البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء، تعمل على تحرير أنظمتها المالية عن طريق السماح للمستثمرين الأجانب و المحليين بحرية تحويل أرصدتهم المالية من بلد إلى أخر، و من عملة إلى أخرى بأسعار الصرف السائد من أجل إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.
و من الجدير بالذكر أن مزايا الانفتاح المالي تبدو أشد وضوحا بالنسبة للاقتصاديات الصناعية التي لديها أشد حسابات رأس المال إنفتاحا، و من ثم فإن التجارب الأكثر إيجابية نسبيا للبلدان الصناعية تشير إلى أن الحل بالنسبة

[1]- صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الانسانية، قسم علوم الاقتصاد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، جوان 2002، العدد 205، ص ص: 6-7
[2]- عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص: 20
[3]- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الاردن، 2008، ص ص: 22-23

للاقتصاديات النامية يكمن في زيادة التكامل المالي.[1]

ح- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية و إعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين و على وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيدين المحلي و الدولي؛
- دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، و صناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار، كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية؛
- في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية، قامت بالاندماج فيما بينها، و ذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية اليابان و الدول الأوروبية.[2]

المطلب الرابع: أسس العولمة المالية و مؤشرات قياسها

لقد كانت الوضعية التي أفرزها التطورات السابقة قد مهدت في بداية الثمانينات لبروز ظواهر مالية و قانونية غير مسبوقة عاشتها الأسواق المالية، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، و من ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات و الأسواق المالية.

الفرع الأول : أسس العولمة المالية

تتمثل أسس العولمة المالية فيما يلي:[3]

أ- تغير القوانين و التنظيمات " la déréglementation":

و هو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تحديد كل القوانين و التنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات و الأسواق المالية، و إدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة و معدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارات و العقود المستقبلية...الخ)، إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

---

[1]- عبد الرزاق سلام، **أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزئر، 2006/2005، ص ص: 22-23

[2]- شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-22

[3]- نادية العقون، **العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012، ص ص: 50-51

و قد سجلت هذه الحركة في إطار سلسلة من عمليات تحرير حركية رؤوس الأموال التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينات ثم توسعت فيما بعد إلى باقي دول العالم، حيث يمثل انفتاح النظام المالي الياباني خلال الفترة (1983-1984)، ثم انهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أوروبا، مع خلق سوق موحدة لرؤوس الأموال سنة 1990، أهم العوامل التي أدت إلى تسارع الانتقال الجغرافي لرؤوس الأموال.

ب- تقليص دور الوساطة في التمويل"la Désintermédiation":

و هو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية و المصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف و الاقتراض، غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية و أهميتها في تمويل الاقتصاد.

ت- عدم الفصل بين مختلف أقسام أسواق رأس المال "le Décloisonnement":

و هو يعني رفع و إلغاء الحواجز القانونية و الإدارية داخليا، من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي (الأسواق النقدية و أسواق رأس المال)، و أسواق الصرف (تبادل العملات فيما بينها)، و خارجيا بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة. فالعولمة المالية لا تعني فقط انفتاح الأسواق على بعضها البعض، و لكن أيضا إنفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق و توسعها.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس العولمة المالية

و يمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:[1]

- المؤشر الأول: تطور المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996، و على ما يزيد عن 200% في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام؛

- المؤشر الثاني: تطور النقد الأجنبي علي الصعيد العالمي فان الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم المعاملات اليومية في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت إلى 84% من الاحتياطات الدولية، و تجدر بنا الإشارة إلى انه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فانه لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية مازالت في درجة اقل من العولمة الإنتاجية، و من ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال، و يقصد بذلك إلغاء الخطر علي المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات. و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و الاستثمار المباشر وتفصيلًا فان

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية منظماتها، شركتها و تداعياتها**، الدار الجامعية الابراهيمية، 2008، ص ص: 49-50

العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :

أولا: المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم و السندات و الأوراق الاستثمارية؛

ثانيا: المعاملات المتعلقة بالثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛

ثالثا: معاملات الائتمان التجاري، المالي، الضمانات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو علي التدفقات للخارج؛

رابعا: المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية و هي تشمل الودائع؛

خامسا: المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية و التي تشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح ...الخ؛

سادسا: المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و هي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد للداخل أو المتوجه للخارج أو علي تصفية الاستثمار و تحويلات الأرباح حول الحدود.

المبحث الثاني:مراحل تطور العولمة المالية و مؤسساتها

تعرف العولمة المالية عادة كظاهرة غير مسبوقة و هي عولمة المبادلات التجارية في السلع، و لكن بالعودة للماضي تتضح أمور أخرى فإذا ما قورنت الوضعية الحالية بتلك التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر، يري المؤرخون الاقتصاديون أنه يمكن القول أن الأسواق المالية آنذاك كانت علي نفس القدر من التمويل الذي تشهده اليوم، إن لم تكن أكثر فقد مثلت التدفقات الصافية لرؤوس الأموال حوالي 5% من الدخل الوطني الإجمالي لبريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر[1].

المطلب الأول: مراحل تطور العولمة المالية

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي و رفع الحواجز في الولايات المتحدة و بريطانيا مابين (1979-1982)، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، و مهما يكن فقد مرت بالمراحل التالية[2]:

أ- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر(1960- 1979):

استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 و حتى سنة 1979 و تميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية؛
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية؛
- ظهور وتوسع أسواق الأورودولار*، بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛
- إنهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني و الدولار)؛
- إنهيار نظام وإتفاقية "بريتون وودز" في عام 1973، و إنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة؛
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة؛
- إنتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم و التي منحت العديد من القروض الدولية؛
- بداية المديونية لدول الخارجية العالم الثالث؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات و الإختيارات على العملات و أسعار الفائدة؛

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 34

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 248 – 253

* الأسواق الأورو دولار هي أسواق فيما بين البنوك.

- إرتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة[1].

ب- مرحلة التحرير المالي (1980-1985):

لقد تزامنت هذه المرحلة مع وصول السيدة "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا و تولي "بول فولكر*" رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، و هما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية و المالية، على المستوى الوطني و العالمي، ففي هذه المرحلة تم تحرير حركة رؤوس الأموال من و إلى الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي خلق ما يسمى باقتصاد السوق المالية بربط الأسواق المالية الوطنية بعضها البعض، كما نلاحظ توسعا كبيرا في أسواق السندات و ارتباطها على المستوى الدولي، مما مكن الدول الصناعية الكبرى من تمويل العجز في ميزانياتها و ذلك بإصدار أدوات مالية في الأسواق المالية العالمية، خاصة سندات الخزينة.

و قد فتح هذا التحرير المجال أمام المستثمرين الأجانب، و ما يميز العولمة المالية في هذه المرحلة، هو الفاعلون الجدد في الأسواق المالية الذين يسيرون موارد مالية ليست ذات مصدر رأسمالي، و هذه الموارد تسير على مستوى شركات خاصة تقوم بجمع الادخار، و هي صناديق المعاشات، هذه الأخيرة تحولها إلى رؤوس أموال مالية و في الحقيقة أن صناديق المعاشات لا تملك رأس مال أصلا و هدفها الأساسي هو تحقيق الربح.

ت- مرحلة تعميم المراجحة و ضم الأسواق المالية الناشئة (1986 حتى الآن):

ما يمكن أن نميز في هذه المرحلة هو زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، بفضل التطور و استعمال وسائل الاتصال الحديثة التي تمكن أيا كان و في أي مكان في شراء ما يرغب من أي سوق مالي في العالم، هذا الارتباط رافقه تحرير سوق الأسهم على غرار سوق السندات، و تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها، بالإضافة إلى توسع التمويل المباشر و تغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية، و زيادة التعامل بالأدوات المالية المشتقة (الخيارات و المستقبليات)، كما ميز هذه المرحلة الأزمات التي عرفتها البورصات العالمية و التي كلفت العالم خسارة قدرت بملايير الدولارات، و إفلاس العديد من البنوك بالإضافة إلى أنه في أوائل التسعينات تم ضم و ربط العديد من الأسواق المالية الناشئة بالأسواق المالية العالمية، مما زاد من تدفق رؤوس الأموال إليها، و سهل من توجه ادخار عالمي معتبر إلى تلك المنطقة.

* **بول فولكر** بالإنجليزية (Paul Volcker) ولد في 5 سبتمبر1927 تولّى رئاسة مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في أوت عام 1979 بعد وصول الرئيس الديموقراطي جيمي كارتر إلى الحكم في الولايات المتحدة. وظل في منصبه حتى أوت عام 1987.

[1]- طارق محمد خليل الأعرج، **مقرر العولمة المالية**، الدراسات العليا دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الفصل الدراسي الثالث، 2012، ص ص: 4-5

من خلال عرض هذه المراحل نلاحظ أن العولمة المالية جعلت البلدان تقترب أكثر فأكثر لتصبح قرية صغيرة تسيير وفق نظام مالي عالمي خاصة بعد رفع الحواجز و التخلي عن نظام الوساطة المالية.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة المالية

يعتبر كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة مؤسسات العولمة و أطرفا مشاركة بفعالية في صياغة أسس و قواعد النظام الاقتصادي الدولي:

أولا: صندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز الأمريكية، يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين (1929)، ومن أبرز أهداف صندوق النقد الدولي:[2]

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛

- تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية، و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها، و في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء؛

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛

- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، و على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف؛

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحا لها إستخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها.

من خلال هذه الأهداف يتبين لنا أن صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرير، حيث يرى أن هناك حاجة للعمل بجدية أكبر لجعل العولمة أكثر شمولا.

---

[1]- طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة المالية الحالية و تداعياتها-حالة الجزائر)**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، ص ص: 18-19

[2]- نبيل حشاد، **العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي الفرص و التحديات**، دار يحي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص ص : 181-186

ثانيا: البنك الدولي

هو أحد مؤسسات إتفاقية بريتون وودز التي وقعت عام 1944م و أنشئ البنك عام 1945م، و بدأ بممارسة نشاطه عام 1946م و قد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجات الماسة إلى رأس المال، من أجل تمويل إعادة بناء و تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.[1] و يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية و الفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، يتألف البنك الدولي من مؤسستين إنمائيتين، و هما: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية.

و لكل مؤسسة منهما دورا مختلفا، فالبنك الدولي للإنشاء و التعمير يركز على البلدان المتوسطة الدخل و البلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، بينما المؤسسة الدولية للتنمية تركز على البلدان الأشد فقرا في العالم، و تقدم المؤسستان معا قروضا بأسعار فائدة منخفضة و اعتمادات بدون فوائد، و منحها للبلدان النامية لأغراض التعليم، الرعاية الصحية، البنية الأساسية و الاتصالات، فضلا عن العديد من الأغراض الأخرى.[2]

ثالثا: منظمة التجارة العالمية

أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945م مشروعا لإنشاء هذه المنظمة على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز إلا أن الكونغرس لم يوافق على هذا المشروع .

و في عام 1947م تم إعلان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1948م، و توالت جولاتها من أجل التخفيضات الجمركية.[3] و جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الإنتهاء من جولة الاوروغواي 1996، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي، و هو ما أخاف الدول النامية و الفقيرة من تحول اقتصاديات المناطق الغنية و العالم الصناعي في أمريكا و اليابان و أوروبا على حساب اقتصاديتها النامية أو العاجزة.[4]

و تتمثل أهم وظائف هذه المنظمة فيمايلي:

- مراقبة تطبيق إتفاقيات المنظمة التي تمخضت عنها جولة الاورغواي، من خلال توفير الأطر القانونية و التنظيمية؛
- توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الأعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الإتفاق عليها في جولة الاورغواي و قضايا أخرى، الهدف من ذلك تحرير التجارة الدولية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف؛
- حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الإتفاقات التجارية الدولية؛

---

[1]- أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 47

[2]- نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 194-195

[3]- أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45

[4]- نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص: 201

- تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في الدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها و السهر على تأمين الشفافية و سيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية؛

- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز المنافسة العادلة، و منح الدول النامية و الأقل نموا معاملة تفضيلية من خلال فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها المنظمة للدول المتقدمة؛

- التعاون مع صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي، بهدف ضمان المزيد من الإتساق في عملية صنع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.[1]

المطلب الثالث: مزايا العولمة المالية

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: ترشيد القرار التمويلي

إن إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي تتيح فرصا كبيرة و متنوعة من المعاملات المالية، و المهم في ذلك أنها توفر خيارات و بدائل يمكن المفاضلة بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.

ثانيا: سهولة الوصول إلى مصادر التمويل

تسمح العولمة المالية للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة و يسر و الحصول على أموال لسد فجوة الموارد المحلية، ففي دول شرق أسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق المالية لحدوث الأزمة الأسيوية 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي، و الذي يقارب فيها المعدل المحلي للادخار 30% .

ثالثا: تقليل تكاليف التمويل

هناك منفعة أخرى للعولمة و هي أن المقترضين و المستثمرتين الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار، يستطيعون التسوق في أنحاء العالم بين مجموعة متنوعة و متنافسة من الموردين للحصول على قروض بسعر فائدة أقل، و الاقتراض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية و هذا ما يشجع الاستثمار و الادخار، مما ييسر النشاط الاقتصادي الحقيقي و النمو و يحسن الرفاهة الاقتصادية،[2] و سوف تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي، كما أن القطاع الخاص يفضل اللجوء إلى التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص لأن تكلفة التمويل

[1]- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الاورو متوسطية)**، رسالة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 109

[2]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 16

سوف تقتطع من الضريبة على أرباحه، كما أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل كانعكاس لنجاح العولمة المالية، سوف يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية.

رابعا: الحد من المديونية

سوف تقلل من ميل البلدان من الاستدانة الخارجية، فمع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة و الممثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمار المحافظ المالية يسمح بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية و القروض الحكومية من جانب الدولة، و هو أمر يساعد على التحرك نحو الحد من نمو حجم الديون الخارجية و نمو أعبائها.[1]

خامسا: زيادة الادخارات

توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية و توجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في التخصيص الجيد للموارد و زيادة النمو الاقتصادي.

سادسا: تطوير الأنظمة المالية الوطنية

عمليات التحرير المالي التي أقدمت عليها الكثير من الدول النامية لعبت دورا كبيرا في زيادة فعالية أداء الأسواق المالية المحلية، من خلال دخول الأجانب للاستثمار في هذه الدول، كما أن الاحتكاك المباشر مع مستثمرين دوليين على درجة عالية من الخبرة في ميدان الاستثمار، سمح بنقل الكثير من التقنيات و الخبرات مما ساعد في تطوير أداء الأنظمة المالية الوطنية للدول النامية، فأصبحت لا تبتعد كثيرا عن مستوى الأداء الذي تعرفه الأنظمة المالية في الدول المتقدمة.

سابعا: الاستفادة من التكنولوجيا و الأدوات المالية الحديثة

كان للعولمة المالية أثارا ايجابية على العديد من الدول و ذلك بفضل إزالة الحواجز بين أسواقها المالية المحلية و العالميةمما أدى إلى زيادة المنافسة بين هذه الدول، الأمر الذي ترتب عنه الرفع في جودة الخدمات المالية الناتجة من طرف الاقتصاد المحلي، و انخفاض أسعار هذه المنتجات و ذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت سهلة الانتقال من دولة لأخرى، و أيضا الاستفادة من الأدوات و الابتكارات المالية الحديثة.

ثامنا: انتقال الاستثمارات

تتيح العولمة المالية للمستثمرين الدوليين في الأسواق المالية العالمية إمكانية الحصول على تنويع دولي لمحافظهم الاستثمارية، و ذلك من أجل تعظيم أرباحهم و الحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مشاريعهم، في حالة إذا ما كانت في دولة واحدة فلو تعرضت هذه الدولة إلى خطر معين، مثل الحروب أو تغير نظام الحكم و القوانين المنظمة

[1]- عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص: 28

للاستثمارات فان جميع المشاريع ستفلس.[1]

المطلب الرابع: مخاطر العولمة المالية

كما رأينا للعولمة المالية مزايا فإنها أيضا لم تسلم من مخاطر و مشكلات تؤثر على اقتصاديات الدول و التي تتمثل في:

أولا: المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال

وصل في عام 1997 حجم انسياب رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلاد النامية حوالي 280 مليار دولار، حيث كان الاستثمار في الحافظة المالية يمثل حوالي ثلث هذا الانسياب بينما وصل نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي 140 مليار دولار نحو البلدان النامية، و 10% من الانسياب في شكل قروض من البنوك التجارية دولية النشاط. بتحليل حركة هذا الانسياب، يتضح أن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، و بضخامة الحركة و التنقل من سوق لأخر و بصورة فجائية، و قد أكدت الكتابات و البحوث أن درجة التقلب التي تتسم بها حركة الاستثمار في الحافظة المالية كبيرة جدا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأن النوع الأول من الاستثمار تحكمه العوامل قصيرة الأجل و سعيه للأرباح السريعة، في حين أن النوع الثاني من الاستثمار الذي يأخذ الآن شكل فروع للشركات متعددة الجنسيات عادة ما يهتم بالأرباح طويلة الأجل، و يتجسد هذا الأخير عادة في شكل طاقات إنتاجية جديدة، و لذا فمن الصعب تصفية أو بيع تلك الطاقات في الأجل القصير، بينما نجد التخلص من الاستثمار في الحافظة المالية يتم بسهولة عن طريق البيع في الأسواق المالية، و على كل حال فإن قرارات المستثمرين في الحافظة المالية يتسم بدرجة عالية من الحساسية اتجاه الأمور الجارية في الأجل القصير، فهم يميلون إلى بيع استثماراتهم على نحو واسع و الخروج بها من البلد حينما تحدث أية أزمة، و قد يعودون بكميات كبيرة باستثمارهم حينما تسترد الأسواق الثقة فيها.[2]

لهذا فان الحركة الواسعة و السريعة و المفاجئة لرأس المال الأجنبي تتسبب في العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني نوجزها فيما يلي:

أ- حالة زيادة التدفقات نحو الداخل:

-إرتفاع أسعار الأصول و خاصة الأراضي و العقارات و الأصول المالية؛

- زيادة معدل التضخم؛

- زيادة الاستهلاك المحلي؛

- إرتفاع في سعر العملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات و زيادة الواردات و بالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

[1]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-17

[2]- بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص: 67

ب- حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال:

يتسبب الخروج المفاجئ لرؤوس الموال فيما يلي:

- إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية؛
- إنخفاض و تدهور أسعار الأصول المالية و العقارية؛
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات؛
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي؛
- قد تلجأ الحكومة إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الإجراء يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض و بالتالي تنخفض معدلات الاستثمار.[1]

ثانيا: مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال):

لقد ساهمت العولمة المالية في خلق بيئة مناسبة لتنقل رؤوس الأموال عبر الدول بعد أن تم إلغاء الرقابة على الصرف و تحرير حساب رأس المال، و هذا ما استغلته بعض الفئات الإجرامية فقامت بنهبها للأموال و نقلها من بلد لأخر و من ثم غسلها.

و يقصد بغسيل الأموال كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حيث تظهر كأنها نشأت من مصدر مشروع و قانوني، و يتم غسل الأموال عبر ثلاث مراحل أساسية و هي:

- **المرحلة الأولى توظيف الأموال القذرة:** يتم وضع الأموال القذرة في البنوك أو غيرها داخل البلاد أو خارجها، أو مؤسسات مالية أو شراء أسهم، خاصة الأسهم لحاملها التي لا تشير إلى مصدر تلك الأموال.
- **المرحلة الثانية التمويه و التعتيم:** و يتم إخفاء الصفة الغير شرعية للأموال عن طريق قطع العلاقة بين هذه الأموال و المصدر الغير مشروع الذي يعتبر المصدر الحقيقي لها، و يسهل إخفاء هذا المصدر الغير مشروع في نطاق الأنظمة الاقتصادية التي لا تفرض قيود على حركة رأس المال و يسهل فيها إنشاء شركات وهمية.
- **أما المرحلة الثالثة و هي الإدماج:** يعاد ضخ تلك الأموال الغير مشروعة التي تم تمويه مصدرها في الاقتصاد مرة أخرى، كما لو كانت أموال مشروعة نظيفة المصدر، و بالتالي تكتسب مظهرا قانونيا و تدور في حلقة الاقتصاد و ذلك بأن يتم استغلالها في مشروع تجاري استثماري يدر عائد مشروعا، و تختلط بذلك الأموال المشروعة بالأموال الغير مشروعة بلا تفرقة.[2]

و لظاهرة غسيل الأموال أثارا سلبية على الاقتصاد الكلي نلخصها فيما يلي:

- إنتشار الفساد الإداري في الجهاز المصرفي؛
- إضعاف هيئة الدولة و تشجيع التهرب من تنفيذ القوانين؛

[1]- عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30-31

[2]- عبد الرزاق سلام، **أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46-47

- إنتشار و توسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية و الاجتماعية؛
- فقدان الثقة في السوق المالي المحلي؛
- تحويل إتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة؛
- التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة و خسارة في الإيرادات العامة للدولة.[1]

ثالثا: مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج

لعل أهم ما نجم عن عولمة الأسواق المالية في الدول النامية هو تدويل مدخرتها الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستثمر خارج حدود الوطن لأسباب كثيرة و مختلفة، و المثير للدهشة، هو أن هذا الأمر يحدث في الدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، و من ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن، كما يحدث هذا أيضا في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا و الإعفاءات و الحوافز، و لو منحت هذه الأخيرة لرأس المال المحلي لكان أفضل و أنفع لها من جلب رؤوس الأموال الأجنبية و ما ينتج عنها من مخاطر.

و من المفارقات المدهشة أيضا في هذا الجانب هو أن هناك دول تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100% مثل حالة فنزويلا في بداية الثمانينات.

و عموما، رغم توجه البلدان النامية نحو تحرير حساباتها الرأسمالية و فتح المجال لرأس المال الأجنبي للاستثمار فيها، فإنها لم تتمكن من تحقيق غايتها باستثناء بعض البلدان التي حظيت بتدفقات رأسمالية هامة مثل دول جنوب شرق أسيا و أمريكا اللاتينية، بل على العكس من ذلك فقد شهدت تدفقا عكسيا لرأس المال المحلي نحو الخارج.[2]

رابعا: مخاطر تعرض البنوك للأزمات

تجدر الإشارة إلى أن أبرز سمات الأزمة المالية هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم، و بالتالي الآثار السلبية على قطاعي الإنتاج و المال و ما ينجم عنهما من أعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية، و نتيجة للتشابك و الترابط بين حدوث الأزمات النقدية و المصرفية، فهناك عنصران رئيسيان يفسران حدوث الأزمة المالية يمكن توضيحهما فيما يلي:[3]

- تأثير تخفيض العملة: إن إجبار الدولة على تخفيض قيمة عملتها بنسبة كبيرة يلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال تأثيرها السيئ على بورصة الأوراق المالية و البنوك، فالمستثمرون داخل البورصة و خاصة الأجانب منهم يلجؤون إلى بيع ما يمتلكونه من أسهم للحصول على العملة المحلية بغرض تحويلها إلى عملة أجنبية،

[1]- عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص: 33

[2] العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60-61

[3]- عبد الحافظ بدوي، **إدارة الأسواق و المؤسسات المالية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص: 41

الأمر الذي يؤدي فقط إلى التراجع الحاد في أسعار الأسهم، بل إلى المزيد من التدهور لقيمة العملة؛

- تأثير ارتفاع أسعار الفائدة: إن المبالغة في رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية يحدث آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره السلبي على البورصة و البنوك، حيث يقوم المستثمرون بتوجيه استثماراتهم من الأسهم و الودائع المصرفية بغية الحصول على عائد أكبر و مخاطر أقل، حيث يؤدي هذا السلوك إلى عرض كبير من أوامر البيع دون أن يقابلها أوامر الشراء، و كنتيجة لهذه الزيادة من معروض الأوراق المالية في السوق المالية التي لا تقابلها طلبات شراء يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم وانهيار البورصة[1].

خامسا: إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية

مع التطبيق المتزايد للعولمة، و تزايد اندماج و تكامل الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، فإنه من المتوقع أن تفقد الدول سيطرتها و سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية و السياسة المالية.

فتأثير العولمة المالية على السياسة النقدية يتجلى في فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية، مما يؤدي للتضخم و تغير أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لذلك. و مع تزايد مستوى العولمة المالية فإن تحديد أسعار الفائدة ستخرج عن سيطرة البنك المركزي، حيث سترتبط أسعار الفائدة المحلية، و خاصة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الخارجية، لذلك فأن محاولة لتحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف لا تتفق مع مثيلتها في الخارج يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لداخل الدولة أو لخارجها من رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

أما تأثير العولمة المالية على السياسة المالية فإنها تظهر أكثر كلما تزايدت درجة العولمة المالية. ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية، تلجأ الشركات و المستثمرين الكبار في الدول الصناعية للخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها مع معدلات الضرائب على الدخل و الأرباح منخفضة مما يؤدي ليس فقط لخفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب، بل لإضعاف فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها. كما أنه مع تزايد خروج رؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية بسبب الضرائب ستزداد معدلات البطالة في دول نزوح رأس المال و لمقابلة ذلك ستضطر الحكومات لخفض معدلات الضرائب على الشركات مما سيؤدي لانخفاض الإيرادات الضريبية و زيادة عجز الموازنات العامة، وقد تقوم الدولة عندئذ مجبرة بالتخلي عن بعض البرامج الاجتماعية[2].

[1]- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 232

[2]- عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33-34

المبحث الثالث: آثار و انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي، في أي دولة من دول العالم، و ننوه من البداية أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الايجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

و بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال:[1]

المطلب الأول: تنويع النشاط المصرفي و تغيير هيكل الخدمات المصرفية

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية و المصرفية، و التي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي:

الفرع الأول : تنويع النشاط المصرفي و الاتجاه في التعامل في المشتقات المالية

شمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول و إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، و على مستوى الاستخدامات و التوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة و إنشاء الشركات القابضة المصرفية و التوريق، أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية و الأقدام على مجالات استثمار جديدة و اقتحامها مثل الإسناد و أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية و تمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي و الاتجار بالعملة و تعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، و إنشاء صناديق الاستثمار، و نشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية و إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.[2]

الفرع الثاني : إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

إن التغيير الكبير في نشاط البنوك و توسيع نطاق الأعمال أدى بها إلى تقديم خدمات مصرفية و مالية غير معروفة من قبل، مما انعكس على ميزانية هذه البنوك حيث بينت التقارير أن المصدر الرئيسي للأرباح لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي (الإقراض)، بل أصبح من الأصول الأخرى غير الاقراضية.

هذا بالإضافة إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 26

[2]- عبد المنعم محمد الطيب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 15

المطلب الثاني: التحول إلى البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي

بدأت تواجه البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية، و في ظل العولمة زاد إتجاه البنوك و بخاصة البنوك التجارية إلى:

الفرع الأول : التحول إلى البنوك الشاملة

لقد إتجهت البنوك و خاصة التجارية إلى التحول للبنوك الشاملة، حيث يمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر، و تعبئة أكبر قدر ممكن المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و تفتح و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال.[1]

الفرع الثاني : الاندماج المصرفي

حيث أصبح هناك موجة عالمية من عمليات الاندماج و الاستحواذ وتوحيد الخدمات المالية، و ذلك بهدف خلق و مؤسسات مالية شاملة فيشير مصطلح الاندماج إلى "مشروعين أو أكثر ويشمل ذلك إصدار أوراق مالية جديدة".[2]

و يمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه "تحرك جمعي نحو التكتل و التكامل و التعاون بين البنوك من أجل إحداث شكل من أشكال التوحد، و يؤدي إلى خلق كيان أكثر قدرة و فاعلية على تحقيق الأهداف التي كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل عملية الاندماج".[3]

و للاندماج المصرفي مزايا عدة أهمها:

- الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف المستهدف؛
- خفض تكاليف الوحدات وزيادة كفاءة العمال عن طريق التخلص من المرافق والأفراد الزائدين عن الحاجة مما يؤدي إلى تحسين جودة ونوعية الإدارة؛
- تحقيق وفرات الحجم عن طريق خلق مصرف ذو حجم أكبر؛
- تحقيق التنويع ودرجة أكبر من استقرار الأرباح[4]؛
- إكتساب قوة التفاعل و التواصل بين عناصر المزيج الذي تم بعد عملية الاندماج؛
- إكتساب قوة التفاؤل الدافعة للانفتاح؛
- زيادة قدرة المصرف على فتح فروع جديدة داخلية و خارجية؛

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 19

[2]- طارق عبد العال حماد، **اندماج وخوصصة البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص: 67

[3]- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص: 319

[4]- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 219

- زيادة قدرة المصرف بعد عملية الاندماج على الإنفاق على البحوث و الدراسات؛
- تعزيز القدرة التنافسية.[1]

المطلب الثالث: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال و إحتدام المنافسة المصرفية

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك و احتدم المنافسة في السوق المصرفية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف في ظل في ظل العولمة و المتغيرات الدولية الحديثة

الفرع الأول: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال

مع تزايد العولمة المالية أصبح العمل المصرفي أكثر عرضة للمخاطر سواء أن كانت ناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية، و أصبح إلزاما على البنوك أن تحتاط لهذه المخاطر، و بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال و الاحتياطات و قد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، حيث أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل نسبة رأسمالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992.[2]

قد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرف بمقررات بازل 2، و هذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية و من هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد و شامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال، ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا، و يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز و أمان و سلامة النظام المالي الدولي، و ذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة و المتزايدة، و تعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.

يركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، و في نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان و السلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة، و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية

[1]- مرابط آسيا، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة قدمت في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة شلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص: 243

[2]- رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص: 30

و التي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية. و في بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، و بالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رأس مال كاف.

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي، خاصة ميادين الأوراق المالية و التأمين، لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين، و فيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين و الأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال.[1]

الفرع الثاني: احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م، و قد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر و اتجاهات رئيسية:

- **أولا:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية؛
- **ثانيا:** المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى؛
- **ثالثا:** المنافسة فيما بين البنوك و المؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية و خاصة في أسواق الخدمات المالية، و من المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التامين و شركات الأوراق المالية و مؤسسات الوساطة المالية و ذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.[2]

المطلب الرابع: تزايد حدوث الأزمات بالبنوك و انتشار عمليات غسيل الأموال

أظهرت الأزمات المالية الأخيرة آثارا على النظام المالي، و بالتالي على الاستقرار الاقتصادي للبلد و على النظام المالي الدولي.

الفرع الأول : تزايد حدوث الأزمات بالبنوك

يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من دول العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980 – 1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات

[1]- عبد المنعم محمد الطيب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16

[2]- بن داودية وهيبة ومديوني جميلة، **مداخلة بعنوان واقع الجهاز المصرفي العربي تحديات العولمة**، جامعة شلف، بدون تاريخ، ص: 10

المتحدة الأمريكية و كندا و شمال أوروبا و جنوب شرق آسيا، و قد حدثت كل تلك الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا و دول شرق آسيا و وسط أوروبا، و قد حدثت كل تلك الأزمات في ظل العولمة، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثيرا شديدا على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، بل و امتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في بلاد أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة و لذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحوط لكل هذه الأزمات و أهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.[1]

الفرع الثاني : إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

كان من الآثار الاقتصادية للعولمة هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، و قد وضحنا ذلك من قبل عندما أشرنا إلى أن هذا الاتجاه هو من الخصائص الهامة للعولمة أو ما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا و عجز البنوك المركزية التام عن إنقاض العملة الوطنية و سعر الصرف في تلك الدول إلى التدهور و انخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي في الربح السريع.[2]

الفرع الثالث: انتشار عمليات غسيل الأموال

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها و النامي على حد سواء في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية، ففي ظل العولمة و التجارة و الصيرفة الالكترونية و نمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، و قد حمل هذا في طيَّاته تنامي حركة الجريمة المنظمة و تزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي و الدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات و تهريب السلاح و أعمال الفساد الإداري و الرشوة، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، و يطلق على هذه العمليات "غسيل الأموال".

و تواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي. و يكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام و التي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، و يعتبر البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال و تقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي،

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص: 64

لاسيما و أن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة[1].

[1]- هارون الطاهر، **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 8

خلاصة:

لقد ساهمت عدة عوامل في إنتشار العولمة بصفة عامة، و العولمة المالية بصفة خاصة و من بينها تنامي الرأسمالية، عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية و ظهور ابتكارات مالية بالإضافة إلى التحرر المالي. كما ساعدت العولمة المالية من خلال عملية التحرر المالي إلى حدوث تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال.

و لقد عزز هذا التحول المكاسب التي تحققت على صعيد تقنية المعلومات و التي ألغت في الواقع أهمية الموقع الجغرافي، و هذا ما فرض على البنوك بضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل للأداء المصرفي، و تطوير أدائها على مختلف المستويات من خلال إعطاء مكانة للقطاع الخاص و القيام بالاندماج لتقوية المراكز المالية للبنوك الجزائرية.

و على الجزائر أن تعمل على الاستفادة من العولمة المالية من خلال أداء قطاعها المالي، و من خلال الاستفادة من التجارب و الخبرات الدولية لوصول القطاع الوطني إلى مصاف الأجهزة المصرفية و المالية العالمية.

الفصل الثالث:

الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية

تمهيد

نظرا للتحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي فية ظل التطورات الاقتصادية العالمية يتوجب على المشرفين على البنوك في الدول النامية ومن بينها الجزائر، الدراية الكاملة بهذه التحديات و الرهانات، و من ثم إتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف مع هذه التحديات والمستجدات التي حفلت بها الساحة المصرفية العالمية.

كما يقتضي الأمر الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، حيث نجد أن البنوك في كثير من الدول أعدت العدة لمواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال الانتقال من الأشكال التقليدية للعمل المصرفي إلى تبني أسلوب وفلسفة البنوك الشاملة، كما شهدت الساحة العالمية تنامي عمليات الاندماج بين البنوك سواء على المستوى الدولي أو المحلي، وذلك بغية تقوية القاعدة الرأسمالية، ولتكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى التوجه الواسع نحو خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي.
المبحث الثاني: الاهتمام بحوكمة البنوك.
المبحث الثالث: إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية.
المبحث الرابع: استراتيجيات أخري لمواجهة تحديات العولمة المالية.

المبحث الأول: التوجه نحو البنوك الشاملة والاندماج المصرفي

أدت العولمة المالية و المصرفية و إزالة القيود المعيقة لتطورهما على المستوى الدولي، إلى إعادة أصلاح و تنظيم داخلي متسارع في أوساط الأسواق المصرفية نتج عنها تضخم و تكبير الكيانات المصرفية، حيث أصبح موضوع البنوك الشاملة و الاندماج المصرفي يطرح نفسه على السلطات النقدية في دول العالم كافة و في الجزائر خاصة كأحد الحلول التي تخفف من أثار العولمة السلبية و كأحد متطلبات مواكبة التغيرات على المستوى العالمي.

المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة و متطلبات التحول إليها

لقد فرضت التغيرات العالمية و إعادة صناعة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية خاصة البنوك التجارية ضرورة التحول إلى نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة و الوفاء بمتطلبات السوق العالمية.

الفرع الأول : تعريف البنوك الشاملة

يمكن القول أن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء و أعمال البنوك هو ظهور و نمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك.

هذا الاتجاه المتزايد نحو العولمة أظهر الكيان الخاص "بالبنوك الشاملة " Universel Banks، و هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال.[1]

يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف و المهام و لا يحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية و المالية و غيرها، يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.
ولكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر مايلي :

- إمتلاك البنوك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية والغير التقليدية معتمدا في ذلك توافر خبرات وكوادر مصرفية عريقة؛
- ضرورة امتلاك البنك لإسم عريق في السوق المالي و المصرفي؛
- توفر أساليب تكنولوجية حديثة في مجال الاتصالات و الإدارة؛
- دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة؛

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عمليتها و إدارتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-19

- ضرورة الإتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة وطويلة الأجل والمشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية أي الجمع بين وظائف البنوك التجارية المتطورة وبين وظائف بنوك الاستثمار و الأعمال والبنوك المتخصصة مع تبني إستراتيجية للتطور المستمر.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الشاملة هي الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، ولتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية و المالية المستحدثة في جميع الأنحاء بالداخل و الخارج و الموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء من أفراد و مشروعات، حيث تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، و هذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الثاني : متطلبات التحول إلى البنوك الشاملة

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما:

المنهج الأول: تحويل بنك (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل (و هو المنهج الأسرع و الأسهل)

يجب أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل) بنك كبير الحجم، و قابل للنمو و لديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا و معلوماتيا، و لديه كوادر بشرية مؤهلة و مدربة و لديه تطلع إلى العالمية، و يتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس و قواعد أهمها:

- **التدرج:** أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، و لضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، و لتقديمها بمعايير الدقة و السرعة و الفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة؛
- **التطوير:** أي إعادة الهيكلة التنظيمية، و تطوير اللوائح و النظم الداخلية، و كذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات و السلطات، و تعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة و الشكل و المضمون و المطلوب؛
- **التجهيز:** و هي توفير الإمكانيات المادية و التكنولوجيا و المعلوماتية المطلوبة لإنشاء البنك الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية؛
- **الخطة:** من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، و كافة خطوات التحول إلى البنك الشامل لبرنامج مخطط، و مبرمج زمنيا، و في إطار عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز و المتابعة للتغلب على معوقات و محددات التغيير المطلوب، مع ضمان و تأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

و يدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار و خلق الأفكار، و بناء القيم المحفزة للعمل، و القدرة على التطوير و التغيير، و العمل على إنجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير و شل فاعلية التطور.

[1]- رشيد صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العرابية، 2000، ص: 122

المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد

حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة و إختيار كوادر بشرية قادرة و مؤهلة، و تدريبها، و تطوير قدرتها، و التعاون مع بنوك أجنبية شاملة للاستفادة من خبرتها، و توفير المكان المناسب، و تجهيزه شكليا و تكنولوجيا و مصرفيا و القيام بالحملات الدعائية و التسويقية و الترويجية اللازمة، لإنجاح فكرة البنك الشامل.

و يؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر و التأثير و أن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها.

المنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوفر فيه الشروط و الخصائص المحددة لذلك، و في الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، و استيعابه لمعاملات و خدمات البنك الشامل، و التغلب على العقبات، و معالجة القيود و المحددات التي تواجه عملية التحول و التطوير. و بذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد تتوافر فيه الإمكانيات و القدرات و الخبرات، و في الوقت نفسه يكون قابلا للنمو، و الاتساع، و الانتشار بشكل كبير، و لديه إستراتيجية طموحة لقيادة توجيه السوق، و ريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، و ضم أعماله و معاملاته و عملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، و تقويته، بما يضمن للبنك الشامل حجم أعمال مناسب و تحقيق التشغيل المتوازن، و الدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة و رائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا.[1]

الفرع الثالث : مزايا و عيوب البنوك الشاملة

أ- مزايا البنوك الشاملة

- تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة العمل على أساس الحجم الكبير؛
- التنويع الهيكلي لمكونات محفظة القروض والاستثمارات، مما يترتب عليه تقليل المخاطر الائتمانية؛
- الاستفادة من تنوع الخبرات للمتعاملين في هذه البنوك ذات الأنشطة المتعددة؛
- تنوع و زيادة مجال الخدمات المصرفية بما يؤدي إلى كسب شريحة واسعة من العملاء؛
- القيام بدور فعال في تنشيط و تشجيع سوق الأوراق المالية بشقيه الأولي و الثانوي؛
- تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنك موارده، و تجنب المخاطر التي قد تنجر عن التركيز على مجال واحد كالائتمان؛

[1]- رابح عرابة، **دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية** – مع الإشارة إلى حالة مصر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد السادس ،ص ص: 199-201

- تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية و الاستثمارية.[1]

ب - عيوب البنوك الشاملة

رغم ما تكتسبه البنوك الشاملة من المزايا (التي أشرنا إليها سابقا) إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إليها، و أثارت جدلا حول التوسع في نظام هذه البنوك أو تقييده ومن أهم هذه الانتقادات نذكر مايلي:

- تركيز السلطة الاقتصادية: حيث بسبب اعتبار البنوك الشاملة بنوكا كبيرة الحجم بطبيعتها، ومن خلال ملكيتها لأنصبة كبيرة من أسهم الشركات الصناعية و التجارية و غيرها قد تكون لها القدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني عل نحو يخالف المصلحة الوطنية، و أحيانا تكون لها رؤى مختلفة عما تقتضيه المصلحة العامة، و لذلك قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك و مصلحة الاقتصاد ككل؛

- تركيز القوى السياسية: في ظل وجود الكيانات القوية و الضخمة متسعة النشاط و باعتبار البنوك الشاملة عينة من هذه الكيانات و اتساع علاقاتها مع عملائها قد تتدخل في الحياة السياسية للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أو إدارتها لصالحها، و ذلك في حالات مثل التشريعات الضريبية، مجالات النشاط، الحصول على مزايا معينة أو السيطرة على مشروعات معينة؛

- تعارض المصالح: حيث قد ينشأ تعارض بين مصلحة البنك و مصالح عملائه و خاصة في بعض الأنشطة مثل الأوراق المالية، فيحاول البنك أن يشجع عملائه على امتلاك أسهم و سندات معينة، أو يعيق ظهور شركات أخرى منافسة للمشروعات التي له ارتباط بها، و هو الأمر الذي دعا بعض الدول مثل انجلترا إلى فصل إدارة الاستثمار في البنوك عن الأنشطة الأخرى و جعلها مستقلة ذاتيا داخل البنك الواحد. و لوحظ أيضا التعارض والصراع بين إدارة الائتمان و إدارة الاستثمار حيث الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإدارتين. و لكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط و التنسيق الجيد، و التعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل؛

- درجة التعرض للخطر: حيث يمكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، و يعزى ذلك إلى دخولها إلى أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى و لكن ذات مخاطر أكبر، و يمكن للبنوك الشاملة التغلب على المخاطر بإتباع إجراءات عديدة منها الدراسة الجيدة للمشاريع و التحوط للمخاطر عن طريق التأمين و الأدوات التمويلية المستحدثة (كالمشتقات المالية بصفة خاصة) و المتابعة المستمرة و الرقابة و التصحيح و غيرها من الإجراءات التي تحتاج إلى خبرات بشرية مؤهلة؛

- الوصول إلى حد الأمان: حيث يصعب السماح بانهيار البنوك الكبيرة نتيجة التكاليف الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن تنتج عن هذا الانهيار، و عادة ما يقال أنها أكبر من الفشل أو الإخفاق. و بوصف البنوك الشاملة بنوكا كبيرة تسعى للحيلولة دون فشل مشروعاتها و تمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها، و هو ما قد

[1]- فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – حالة الجزائر -**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع أدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 ص: 192

ينجر عنه مخاطر اقتصادية، و ما قد يؤدي إليه من تكاليف غير محسوبة قد تؤدي في النهاية إلى تهديد حدود الأمان بالنسبة لكل من المشروعات و البنوك، و يؤثر ذالك في النهاية على مدى استقرار و انتظام الأنشطة الاقتصادية و على الارتباط بمعدل الأمان المطلوب لها. و يمكن تجنب ذلك بفهم البنك الشامل لطبيعة عمله و تحليل بيئتها و أهم المخاطر التي قد تنشأ و يتعرض لها أو يتعرض لها المتعاملون معه و الاستعداد جيدا لمواجهة تلك المخاطر؛

- **صعوبة الرقابة و الإشراف:** حيث يفرض كبر حجم البنوك الشاملة قواعد خاصة و متطورة للرقابة و الإشراف تتناسب و طبيعة حجم نشاط هذه المؤسسات العملاقة و عادة ما يكون وضع و تطبيق هذه القواعد صعبا في ظل المنشآت الكبيرة الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة بدرجة عالية من الأحكام؛

- **إخفاء الأداء الضعيف للإدارة:** حيث قد تعمد البنوك الشاملة إلى إخفاء الأداء الضعيف للإدارة أو إلى تغطية خسائر قطاعات معينة من خلال فوائض قطاعات أخرى، و هو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد مراكز الربحية و الأداء للقطاعات المختلفة خاصة في ظل التعدد و الاتساع الكبير للأنشطة، و لقد لجأت بعض الدول مثل المملكة المتحدة إلى فصل الأنشطة التقليدية عن أنشطة الأوراق المالية فصلا إداريا داخل البنك الواحد، و لا تلتقي هذه الإدارات إلا في نطاق الإدارة العليا للبنك، حيث يمكن تحديد الأنشطة ذات الربحية و الأنشطة ذات المخاطر المتزايدة، الأمر الذي دعا بعض الدول مثل أمريكا إلى الدعوة إلى أن تكون الأنشطة الاستثمارية على شكل فروع مستقلة أو وحدات منفصلة حتى يمكن تحديد مراكز الربحية بسهولة؛

- **الاحتكارات المحلية:** حيث عادة ما يؤدي تعاظم حجم البنوك الشاملة إلى محدودية المنافسة أو تآكلها، و في ظل ضيق الأسواق الاقلمية وصعوبة النفاذ إلى الأسواق العالمية تنتج زيادة درجة الاحتكارات المحلية.

غير أنه في واقع الحال فإن رغم هذه الانتقادات لازال نظام البنوك الشاملة يشهد توسعا كبيرا في أغلب أرجاء العالم نظرا لما يتسم به هذا النظام من مزايا.[1]

المطلب الثاني: تجارب البنوك الجزائرية نحو التحول للبنوك الشاملة بالمقارنة مع دول رائدة في هذا المجال

لقد كانت فكرة البنوك الشاملة في الأصل ألمانية حيث تطورت منهجية العمل المصرفي و نشأت البنوك التي تقدم خدمات متنوعة لعملائها، و ترجع تجربة البنوك الشاملة في ألمانيا إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر[2]. عندما ظهرت إلى الوجود أصول أكبر ثلاثة بنوك خاصة وهي: Commerz Bank، Dresdner Bank Deutsch Bank، وقد قامت هذه البنوك في الفترة 1895– 1924 بتدعيم وصفها كبنوك تجارية واستثمارية، حيث تزايدت أعمالها وتنوعت في الأسواق المالية والنقدية على حد سواء.

[1]- زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 76-77

[2]- هبة محمد الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003، ص:127.

ومع بداية عام 1960 تحركت البنوك التجارية الألمانية في اتجاه نموذج كامل للبنك الشامل، حيث سعت تلك البنوك إلى تقديم خدمات التجزئة المصرفية ومنح الائتمان الاستهلاكي و الائتماني العقاري، و كذلك توسعت مجالات الاستثمارات المالية و أعمال الوساطة المالية الدولية.

و قد تعمقت ظاهرة البنوك الشاملة في ألمانيا تدريجيا حتى أصبح الطابع الشمولي هو التسمية البارزة للعمل المصرفي في ألمانيا، و يصل عدد البنوك الشاملة فيها حوالي أربعة آلاف بنك شامل يصل عدد فروعها إلى 45 ألف يعمل بها أكثر من 750 ألف عامل و يمثلون حوالي 3 % من إجمالي العمالة الكلية بألمانيا.[1]

أما فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية، فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد و القرض أو من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض، مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية و وظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية، و التي يسمح لها بممارسة و تقديم الخدمات الاستثمارية، و إن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري، و الاستثمارات المالية، و الخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

من جانب آخر نجد أن قانون النقد و القرض 90-10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة " Banque universelle"، إلا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع و منح القروض، في مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صبغة البنك الشامل.

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية و المؤسسات المالية، بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية الطويلة الأجل وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية، مما يقيد روح الإبداع و التطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي و يحرم بالتالي إمكانية الاستفادة من ما يتيحه تنويع النشاط المصرفي و المالي الممارس من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء[2].

المطلب الثالث: تعريف الاندماج المصرفي

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت تبرز اتجاهات جديدة لدى البنوك العالمية لمواكبة التطورات التكنولوجية و تيارات العولمة المالية. و مواجهة المنافسة القوية من خارج القطاع المصرفي، و تمثلت أهم هذه الاتجاهات في تزايد عمليات الاندماج المصرفي، و ذلك بهدف تكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة على المستوى الدولي وتستطيع الالتزام بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى التمكن من الاستثمار في تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

[1]- حمدي عبد العظيم، **أهمية التحول إلى البنوك الشاملة**، مجلة البنوك، القاهرة، العدد الثاني، 1996، ص:59.

[2]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 175-176

وفيما يلي سوف نتناول ظاهرة الاندماج المصرفي من حيث مفهومها و دوافعها و أنواعها، ايجابياتها وسلبياتها بالإضافة إلى آليات اتخاذ قرار الاندماج وموقع البنوك الجزائرية منه.

الفرع الأول: تعريف الاندماج المصرفي

عرفت مختلف القطاعات الاقتصادية أشكالا متنوعة من الاندماج و التي مست كلا من القطاع المالي و المصرفي، و مفهوم الاندماج بصفة عامة هو "اتحاد بين شركتين أو أكثر، و قد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد، أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، و كذالك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أو لا إرادي".[1]

يعد الاندماج شكلا من أشكال الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الدمج إلى زوال كل البنوك المشاركة في العملية و ظهور بنك جديد له صفته القانونية أو زوال أحد البنوك من الناحية القانونية و ضمه إلى البنك الدامج، الذي يمتلك كافة حقوق البنك المندمج و يلتزم بكافة التزاماته تجاه الغير.[2]

و الاندماج المصرفي يمكن اعتباره عملية توسع بتملك بنك لبنك واحد أو عدة مصارف أخرى، و ظهور كيان جديد سواء على المستوى الوطني أو الدولي و هو على غير مفهوم الاتحاد الذي يعني اتحاد منشأتين أو أكثر، مع بقاء شخصيتهم المعنوية على ما هي عليه.[3]

من هذه التعاريف يمكننا القول أن الاندماج المصرفي هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر و ذوبانهم إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الجديد ذا قدرة و فاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن لا تتحقق بدون عملية الاندماج.

الفرع الثاني : دوافع الاندماج المصرفي

هناك العديد من الأسباب و الدوافع كانت وراء الاندماج المصرفي و لعل من أهمها ما يلي:

- تقوم البنوك بالاندماج مع البنوك الأخرى، و كذلك مع شركات الأوراق المالية و التأمين، في محاولة لاستغلال وفورات الحجم و النطاق الكبير لتظل قادرة على المنافسة و زيادة حصصها السوقية؛
- تنويع محفظة التوظيف نتيجة لجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف، بما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية و تأمين تدفق الإيرادات؛
- ساعد إلغاء القيود في القطاع المالي، في العديد من الدول خلال العقدين الماضيين على تشجيع عمليات الاندماج في

[1]- طارق عبد العال حماد، **اندماج و خصخصة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 5

[2]- محمود عبد العزيز، **التعرف على إمكانية تجميع البنوك العربية لتصبح مؤسسات مصرفية كبرى**، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص: 84

[3]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مصادر التمويل**، منشأة المعارف، مصر، 1998، ص: 529

القطاعات المالية لهذه الدول، سواء مع مؤسسات أجنبية تعمل في نفس النشاط أو بين مؤسسات ذات أنشطة مالية متباينة. حيث كانت الحكومات سابقا تتدخل في عمل الأسواق من خلال تأثيرها على المنافسة و وضع قواعد للدخول و الخروج من الأسواق؛

- أدت الأزمات الاقتصادية العالمية، و الأزمات المصرفية و ما نجم عنها من تغير في البنوك العالمية، إلى الاندماج لتحسين أوضاعها؛[1]

- إن سياسة الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى آليات و اقتصاديات السوق، و من ثم التحرر من القيود أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك و بالتالي تسعى إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية؛

- من أهم الدوافع و الأسباب نحو إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية، تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية، و قيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفة الشاملة؛

- الاندماج الذي حدث بين العديد من البنوك، كان ذلك لتعزيز مراكزها المالية و مواجهة المنافسة الضارة و مشاكلها الداخلية و التي تتعلق بتدني الربحية و ضعف القواعد الرأسمالية؛

- لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير وإستحداث أساليب رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة في النشاط المصرفي؛

- هناك كذلك الدافع التنظيمي، فقد تقرر السلطات النقدية إدماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي.[2]

الفرع الثالث : أنواع الاندماج المصرفي

تعددت الأشكال و التصنيفات التي تتخذها حالات الاندماج المصرفي مع تنوع و تعدد الأسباب و كذا الظروف و الأهداف المستقبلية من عملية الاندماج و من أهم هذه الأنواع نجد:

أ- الاندماج من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

يتم على أساس هذا المعيار التفرقة بين ثلاثة أنواع للاندماج المصرفي:

- الاندماج الأفقي:

و هو دمج يجمع بين بنوك تعمل في أنشطة و تخصصات مختلفة، أي يجمع بين بنوك تجارية، و أخرى استثمارية، و بنوك متخصصة أي يكون بعضها متخصص في مجال إقراض زراعي، أو عقاري، أو صناعي، أو سياحي. و يرتبط الدمج الأفقي بالامتداد الجغرافي للبنك

[1]- رابح عرابة، **التسويق البنكي و أفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائري في ظل اقتصاد السوق –حالة القرض الشعبي الجزائري -** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009-2010 ، ص: 144

[2]- بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ص ص: 178-179

بحيث يكون البنك قادرا على الانتشار بعد الدمج من أجل:

- معالجة خطر التركيز الائتماني؛
- زيادة الحصة السوقية؛
- امتلاك قدرة أفضل على تنويع المحافظ الائتمانية.[1]

- الاندماج الرأسي:

و هو دمج يتم بين بنكين أو أكثر في نفس التخصص، أو في ذات المجال المصرفي، أي أن يقوم بنكين أو أكثر يعملان في مجال الائتمان التجاري، يقومان بالاندماج معا ليزداد قدرة و قوة على تقديم نفس الخدمات المصرفية. و في الوقت ذاته إلغاء حالة المنافسة القائمة بينهما، و يحتاج الدمج الرأسي إلى دراسات أكثر عمقا من حيث الأوضاع التي قد تترتب على الدمج مستقبلا.[2]

- الاندماج المختلط:

و هو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة بينها، أي يتم بين أحد البنوك التجارية و أحد البنوك المتخصصة، أو بين أحد البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و يحقق هذا النوع من الاندماج التكامل في الأنشطة و تنوعها و ممارسة نشاط البنوك الشاملة، هذا النوع من الاندماج هو الذي أصبح سائدا في فترة التسعينات التي تميزت بتعدد النشاط المصرفي و نمو الصيرفة الشاملة.

ب- تبعا لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

يتم تقسيم الاندماج المصرفي وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع و هي:

- الاندماج الطوعي أو الإداري:

و هو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر و يكون برضا كافة الأطراف، بمعنى أنه يتم بموافقة إدارة و مساهمة كل من البنك الدامج و المندمج.

و تعمل السلطات النقدية للعديد من الدول على تشجيع الدمج الطوعي من خلال إظهار فوائد الاندماج المصرفي، و خلق الحوافز التي تدفع البنوك إلى الاقتناع بالدمج و القيام به طوعا، مما يمكنها من توفير الموارد المالية للبنوك التي تمكنها من ممارسة نشاطها على أكمل وجه لتستطيع البقاء و الاستمرار في ظل المنافسة العالمية.

- الدمج القسري أو الإجباري:

إن هذا النوع من الاندماج تلجأ إليه السلطات النقدية و خصوصا في البنوك التي تعود ملكيتها للقطاع العام، و في حالات الأزمات و تعثر البنوك و ضعف أدائها، و ذلك بإرغام البنوك المتعثرة على الاندماج في أحد البنوك الناجحة

[1]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص: 52

[2]- نفس المرجع، ص: 48

الكبيرة.

و الدمج القسري يتم كمحطة نهائية لتقنية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة، أو التي على و شك الإفلاس و التصفية و بالتالي فإن البنوك المتعثرة و إدارتها سوف ترحب بالدمج و تتعاون لإنجاحه بدلا من زوالها نهائيا، على أن يتم ذلك من خلال منح البنك الدامج قروضا مساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك الدامج.

- الدمج العدائي:

هو دمج يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج، و عادة ما يلقى معارضة البنك المستهدف أو المدمج لأن البنك الدامج يقدم عرضا لشراء أسهم البنك المستهدف سعر أعلى من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض، كما يمكن للبنك المغير الاستحواذ على أسهم البنك عن طريق شرائها في البورصة، أي أن الدمج العدائي هو دمج لا إرادي و غالبا ما يترتب عليه منازعات بين البنوك، و يلقى مقاومة من طرف أعضاء مجلس الإدارة و النقابات.[1]

المطلب الرابع : ايجابيات و سلبيات الاندماج المصرفي

لا شك أن الدمج و الاستحواذ يؤدي إلى مجموعة من الآثار الايجابية و السلبية، وتمتد هذه الآثار إلى كل من البنوك و المؤسسات المالية الداخلة في عملية الاندماج و كذا إلى عملاء هذه البنوك من مودعين ومقترضين، و على ايرداتها و العاملين بها، و المساهمين فيها، وهكذا تمتد إلى الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الأول : ايجابيات الاندماج المصرفي

إن استمرار عمليات الاندماج و اتساعها، سببه المزايا و المكاسب المتحققة من عمليات الاندماج المصرفي، حيث أن هناك العديد من المزايا التي تعود على البنوك المندمجة و التي من بينها المزايا التالية:

- تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي الكبير: و التي يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، بحيث تمكن الأولى من تحمل أعباء التحديث التكنولوجي، و كذلك اجتذاب أفضل الكفاءات و تحضير برامج التدريب الكفيلة بتطوير و تنويع الخدمات المصرفية إلى جانب تجديد النظم الإدارية و إعادة هيكلة الموارد البشرية وفق معايير جودة الإنتاج و سرعة الانجاز، أما الوفورات الخارجية فالمراد بها تحسين شروط التعامل مع سائر البنوك و المراسلين، إما لجهة أحجام التسليفات و التوظيفات، لجهة معدل العمولات، ما يعني أن كل الوفرات من شأنها زيادة العائدات و خفض النفقات، و التقليل من المخاطر؛

- الدمج كوسيلة للنمو و التوسع: حيث يعتبر شراء بنوك قائمة و التوسع في عدد الفروع، من أفضل الوسائل للنمو و التوسع، خاصة في حالة عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية، إذ غالبا ما يكون للبنك القديم

[1]- بعلي حسني مبارك، **امكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص: 122

المدموج، عملاؤه و حصته من السوق التي ينشط فيها، في حين أن فتح الفروع يحتاج إلى الجهد و الوقت للحصول على عملاء جدد، بالإضافة إلى ذلك فإن تحسين مستوى الخدمات المقدمة من البنك الجديد يؤدي إلى تعزيز موقع المؤسسة في السوق المصرفية، و زيادة حصتها و نشاطها بطريقة أسهل؛

- **تعزيز قدرة المنافسة:** حيث بدأت البنوك الداخلية (خاصة في الدول النامية) تعاني منافسة متزايدة و شديدة من البنوك الأجنبية الوافدة، و في حالة عدم قيام الدول النامية بالاندماج فإن المؤثرات المصرفية ستبدأ في الميل لمصلحة البنوك الأجنبية؛

- **تحقيق الوفورات الإدارية:** تؤدي عمليات الاندماج و التملك إلى توفير الكفاءات الإدارية و التوسع في برامج التدريب للعمالة، فينعكس هذا إيجابا على نوعية الإنتاج و زيادة الإنتاجية؛

- **النفاذ إلى السوق:** حيث يمكن للشركة المستحوذة زيادة قنواتها التسويقية من خلال الشركات المستحوذة عليها، على سبيل المثال يمكن للبنك الذي يستحوذ على شركة وساطة (سمسرة) في الأسهم بيع منتجاته المصرفية إلى عملاء شركة الوساطة في الأسهم بينما تستطيع شركة الوساطة توقيع عقود مع عملاء المصرف لفتح حسابات خاصة بالسمسرة؛[1]

- **انتقال الذمة المالية:** يترتب عل الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها، و يتم انتقالها دونما الحاجة إل تصفية المؤسسة المصرفية المندمجة و سداد ما عليها من التزامات الأمر الذي يعني أن الدمج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة، أو التي تواجه صعوبات و متاعب مالية و مخاطر التصفية و ما لهذا الأمر من أثار سلبية على الجهاز المصرفي و بالتبعية على الاقتصاد القومي؛

- **ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة:** يترتب على الاندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين و مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، بل ينتج عن هذا الاندماج وضعيات ذات مستوى أفضل منها قبل الاندماج فيما يتعلق بتركيبة الأصول و الخصوم و قاعدة رأس المال و الأرباح و الفوائد و معدلات العائد على الاستثمار، و هذا ما يعني زيادة قدرات المؤسسات المصرفية المندمجة على الاستحواذ على ثقة المؤسسات المالية المحلية و الأجنبية؛

- **خلق إستراتيجية دفاعية:** يترتب على عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق إستراتيجية دفاعية، حيث أن الاندماج قد يستخدم كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية أو خاصة بملاءة رأس المال، هذا بالإضافة إلى أن الاندماج يمكن أن يستخدم في الحد من المنافسة الشديدة و الضارة أحيانا، مما يجعل الكيان الجديد يعمل في ظروف أكثر أمنا و استقرار من ذي قبل، كما أن

[1]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقيم الأداء و متطلبات الإصلاح**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188-189

الاندماج المصرفي يترتب عليه حماية المؤسسة المصرفية من دمج عدائي من جانب أطراف أخرى و ذلك عن طريق اندماجها طوعا في مؤسسة مصرفية أخرى.[1]

الفرع الثاني : سلبيات الاندماج المصرفي:

مثلما يترتب على الاندماج المصرفي، نتائج ايجابية يمكن أيضا أن يترتب عليه أثار سلبية و تتمثل بعض هذه الآثار السلبية فيما يلي:

- قد يؤدي الاندماج المصرفي إلى نشوء أوضاع احتكارية تؤدي إلى الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء، و ارتفاع معدل الرسوم المصرفية مما ينج عنه اضطرابات السوق المصرفية و بالتالي التأثير على الاقتصاد؛

- قد ينج عن الدمج محاولة استغلال قانون الإدماج المصرفي و التقديمات التي يجزيها، للحصول على قروض ميسرة طويلة الأجل بأسعار فائدة تشجيعية؛

- زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومي ككل بحيث إن إفلاس أو تعثر بنك عملاق قد يؤدي إلى كوارث مالية مكلفة؛[2]

- يترتب عن الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية و شبه احتكارية، بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار؛

- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم، مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك و من ثم خفض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تفلح الإدارة في إدخال اللامركزية في إدارة أعمال البنك؛

- بينت تجارب الدمج المصرفي أن المؤسسات المالية و المصرفية المندمجة قد تجد أن تشكيلة المنتجات (الخدمات) التي تقدمها لا تتكامل بالقدر الذي كان متصورا من قبل، و بالتالي لابد من حذف أو تقليص بعض الخدمات التي تتنافس مع بعضها، و هذا الحذف أو التقليص في هيكل الخدمات يقتضي تقليصا في الهيكل التنظيمي لها، الأمر الذي يتطلب بدوره تقليصا في حجم العمالة مما يخلق مشكلة التخلص من جزء قد يكون كبيرا من العمالة و ما يترتب على ذلك من مشاكل مع النقابات و اتحادات العمال أو مشاكل تعويض هذه العمالة عند الاستغناء عنها.[3]

[1]- مطاي عبد القادر، **أبحاث اقتصادية و إدارية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص ص: 121-124

[2]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقيم الأداء و متطلبات الإصلاح**، مرجع سبق ذكره، ص: 190

[3]- مطاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124- 125

المطلب الخامس: آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

إن إقرار الاندماج المصرفي يحتاج إلى دراسة متأنية وعميقة قبل إقرار عملية الاندماج المصرفي المستهدفة من أجل ذلك لا بد من توفر شروط وضوابط الاندماج المصرفي

الفرع الأول : آليات اتخاذ قرار الاندماج المصرفي

أ- شروط و ضوابط اتخاذ قرار الاندماج المصرفي:

هناك عدة شروط و ضوابط يجب الأخذ بها عند اتخاذ القرار الخاص بالاندماج، حتى يكون أكثر فعالية و يحقق الأهداف المنتظرة من عملية الاندماج المصرفي.

- شروط الاندماج المصرفي:

تتمثل أهم شروطه فيمايلي:

- أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي؛
- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد و مجلس الإدارة و الخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها؛
- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة و اللوائح، القوانين و القرارات، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات؛
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

- ضوابط نجاح الاندماج المصرفي:

إن الشروط المذكورة سابقا تحتاج إلى دراسات مسبقة و ضوابط ضرورية لنجاح الاندماج المصرفي و من أهم هذه الضوابط مايلي:

- من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية و إدارية للبنوك الداخلية في عملية الاندماج؛
- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجمالي للبنوك إلا في أضيق الحدود؛
- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية؛
- دراسة تجارب الدول المتقدمة و النامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها و إمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية؛

- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة و تعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي،
- و هو ما يتطلب إتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج.

و من الأهمية أن تسبق عملية الاندماج المصرفي دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج و الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية له.

ب - مراحل تحقيق الاندماج المصرفي

من المنطلق أن قرار الاندماج المصرفي قرار استراتيجي مصيري فإنه يخضع لدراسات دقيقة و شاملة الجوانب و الأبعاد من أجل إتمامه بأفضل صورة ممكنة و لتحقيق هذا فأنه يمر بعدد من المراحل نوجزها فيمايلي:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد البنك للاندماج من خلال إعادة هيكلة وتحديد قيمة البنك وأساليب تسديدها والقيام بدراسة دقيقة للمتعاملين في السوق المصرفي؛
- **المرحلة الثانية:** الإعلان عن الاستعداد للاندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه؛
- **المرحلة الثالثة:** و هي مرحلة تقدير و تحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج و كيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، و كيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد و مدى تأثيره على السوق المصرفي و كيفية تحقيق أكبر عائد ممكن، و كيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة. و تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الطرق التي تعتمد لإتمام عملية الاندماج بقرار إداري تأخذه السلطة المختصة بذلك و من أهم الطرق المتبعة مايلي:

- **الطريقة الأولى:** تقوم على التقاء إرادة و رغبة بنكين أو أكثر نحو الاندماج المصرفي و يطلق عليها العملية التفاوضية الودية التي تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضين؛
- **الطريقة الثانية:** بعد اتخاذ قرار الاندماج المصرفي وفقا للأغلبية، و بعد موافقة السلطات النقدية في الدولة يتم شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر.

و لتحقيق اندماج مصرفي ناجح لابد من أن تحرر في البداية الجوانب التالية:

- **الجانب الأول:** الأهداف التي يراد تحقيقها؛
- **الجانب الثاني:** تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة، من حيث كونه اندماج رأسي أو اندماج أفقي...إلخ؛
- **الجانب الثالث:** الطريقة التي سنباشر بها الاندماج المصرفي من حيث كونها ضم أو استحواذ أو مزج أو اندماج؛

- **الجانب الرابع:** وضع خطة الاندماج المصرفي و التي تضع قرار الاندماج الرشيد.[1]

الفرع الثاني : موقع البنوك الجزائرية من الاندماج المصرفي

لم يحدث أي حالة اندماج مصرفي في الجزائر، و لعل السبب يعود في ذلك لطبيعة الجهاز و التشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها، أو بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة الوطنية سواء كانت وطنية أو أجنبية، و لعل القرار المتخذ من طرف وزارة المالية في جوان 2005، و القاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51 % من رأس المال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة و الشراكة و هي: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الجزائرية.

و لكي تشجع عمليات الاندماج المصرفي و تحقيق النتائج المرغوبة على الدولة ضبط عملية الاندماج و تدعيم أسس الرقابة و الإشراف، كما يتطلب الأمر منح حوافز لتشجيع عمليات الاندماج سواء كانت حوافز ضريبية و غيرها.[2]

[1]- بركان زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179-182

[2]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره, ص ص: 195-196

المبحث الثاني: الاهتمام بحوكمة البنوك

أصبحت أعمال البنوك شديدة التعقد بحيث لا يمكن لمشرفي البنوك وحدهم مراقبتها، وعلى هذا الأساس تلقى مسؤولية كبيرة على المساهمين و ممثليهم في مجالس إدارة البنوك لتحقيق سلامة و أمن العمليات المصرفية، و قد لا تتوقف العملية على البنوك بمفردهم بل تمتد المسؤولية إلى جميع المتعاملين داخل الجهاز المصرفي لتحقيق الاستقرار المالي و المصرفي، و رغم وضوح هذه الفكرة استمرت الأزمات و الافلاسات المتوالية للبنوك في العديد من دول العالم، و هو الأمر الذي دفع العديد من الهيئات و اللجان المالية و المصرفية و النقدية العالمية للمساهمة بأفكار جديدة حول الحوكمة السليمة للبنوك على غرار ما قامت به لجنة بازل[1].

وعليه سنحاول ضمن هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الحوكمة و أهميتها، و مدى تطبيقها في الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة و أهميتها

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، و قد تعاظم الاهتمام بهذا المفهوم في الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة على حد سواء، و في خلال السنوات العشرين الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك نتيجة للتطورات السريعة و التقدم التكنولوجي.

الفرع الأول : مفهوم الحوكمة

لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنجليزي للكلمة و هو Governance، و قد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح، حيث تم استخدام مضامين أخرى مثل الإدارة الرشيدة و الحاكمية، الحكم الراشد لذا يطلق على اصطلاح Corporate Governance بحوكمة الشركات، و يرى بعض الخبراء أن مفهوم حوكمة الشركات يشير بشكل عام إلى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، و الممولين و أصحاب المصالح من جهة أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم و تعظيم ربحية و قيمة أسهم الشركات في الأجل الطويل و تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة.

هذا و قد حددت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE تعريفا لحوكمة الشركات "بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه و إدارة شركات الأعمال و يحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد و إجراءات

[1]- حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد السابع، ص ص: 75- 76

اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة و وسائل تحقيقها و وسائل الرقابة على الأداء".[1]

أما حسب لجنة بازل تعني الحوكمة بصفة عامة الإدارة الرشيدة و تحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مودعين، مساهمين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة و الحكومة...الخ)، و محاولة تلافي تعارض المصالح و ذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، و يضمن إدارة البنك خصوصا إدارة المخاطر و بصورة واضحة و جيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

الفرع الثاني : أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي

تنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي في جملة من النقاط نوردها كما يلي:

- أصبحت درجة التزام البنوك و الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرار الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي سيتم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية، و من ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع و اقتحام الأسواق و جلب العملاء؛

- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك و تجنب التعثر و الإفلاس و يضمن تطوير الأداء و يساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛

- يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت و نظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام؛

- تبني معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل مع المستثمرين و المقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية؛

- توجد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباط وثيقا (على مستوى الأسواق الناشئة) بين أداء البنوك و مدى الالتزام بتطبيق المعايير و المبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة.[2]

المطلب الثاني: العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة البنوك

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالجهاز المصرفي نذكر ما يلي:

- وضع أهداف و إستراتيجية و مجموعة من القيم و المبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة و إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة و عدم خضوعهم لأي تأثيرات، سواء داخلية أو خارجية؛

[1]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 215-216

[2]- محمد زيدان، **أهمية ارساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة شلف، العدد التاسع، ص: 20

- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين و الخارجيين في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك و أهدافه و البيئة المحيطة؛
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة و الإدارة العليا؛
- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعليا؛
- مبادرات التعليم و التدريب لبناء طاقات في حوكمة الشركات؛
- تطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق و واجبات البنك[1].

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة في البنوك

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي توفر مجموعة من العناصر الأساسية نستعرضها فيما يلي:

أولا: وضع أهداف إستراتيجية و مجموعة القيم و المبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك

يصعب إدارة الأنشطة المتعلقة بأية مؤسسة مصرفية بدون تواجد أهداف إستراتيجية و مجموعة من المبادئ للإدارة يمكن الإستيراد بها، لذا تقع على عاتق مجلس إدارة البنك وضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك.

كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك و يجب أن تؤكد هذه المبادئ أهمية المناقشة الصريحة و الآنية للمشاكل التي تعترض البنك، و أن تضمن هذه المبادئ وضع حد لحدوث الفساد والرشوة، و يتطلب الأمر من مجلس الإدارة أن يضمن قيام الإدارة العليا بالبنك بتنفيذ سياسات من شانها منع أو تقييد الممارسات التي تضعف من كفاءة تطبيق الحوكمة؛

ثانيا: وضع و تنفيذ سياسات واضحة في البنك

يجب على مجلس الإدارة الكفء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك للإدارة العليا، كما يتعين على الإدارة العليا تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي؛

ثالثا: ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية، إذ يعتبر مجلس الإدارة المسئول الأول عن عمليات البنك وعن المتانة المالية له، مما يتحتم عليه مجلس الإدارة متابعة أداء البنك وأن تتوافر لديه المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من إتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب؛

[1]- حبار عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81

رابعا: ضمان توافر مراقبة ملائمة أنشطة البنك

من المهم للغاية أن تضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصرا أساسيا في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هياكل البنك؛[1]

خامسا: الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعين الداخليين و الخارجيين

يعد الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة، لذا يجب على مجلس الإدارة و الإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة و العمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، و إتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن إستقلالية المراجعين و تمكنهم من رفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، كما يتعين الاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون مع العمل على حل المشاكل التي يحددها المراجعون؛

سادسا: ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك

يجب أن تتوافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك و أهدافه و إستراتيجيته و البيئة المحيطة به، و يتطلب تحقيق هذه الأمر أن يكون في البنك سلم واضح للمكافآت و الحوافز و ربطها بالأداء؛

سابعا: مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة

لابد من مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة إذ لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك بدقة في حالة نقص الشفافية في المعلومات و عدم تمكين أصحاب المصالح و المساهمين و المتعاملين في السوق و الزبائن من الحصول على المعلومات الكافية حول البنك و مدى صحته المالية و كفاية رأس ماله و غيرها من الأمور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه، لذا فإن الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة؛

ثامنا:دور سلطة الإشراف و الرقابية

يتعين أن تكون السلطات الرقابية على دراية وعي كامل بأهمية الحوكمة و تأثيرها على أداء البنوك، كما تعمل بحرص على جعل البنوك تتبنى هذه المبادئ، و نظرا لأهمية دور سلطات الإشراف و الرقابة فقد أكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين و التشريعات التي تتولى الدولة إصدارها و التي من شانها حماية حقوق المساهمين و ضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد و الرشوة و وضع معايير للمراجعة و المساءلة ...إلخ.[2]

[1]- محمد زيدان، **أهمية ارساء و تعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

[2]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره, ص ص: 221-222

المطلب الرابع: مدى تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، حتى إن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين و أجهزة الإعلام، و لكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على الجزئي في إدارة المؤسسات، و نظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية و ضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة " الحكم الراشد" و حتى إن كان تأسيس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقديم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار فيها.

أما في المجال المصرفي، فقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات للمصرفي، ومن بينها:

أ- سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: ومن أهم هذه القوانين نجد:

- قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:

أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، و الذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل 2.

و وفقا للمادة الثالثة من النظام 03/02، فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك و المؤسسات المالية ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية:

- نظام مراقبة العمليات و الاجرءات الداخلية؛
- تنظيم محاسبي و معالجة المعلومات؛
- أنظمة تقييم المخاطر و الن
- أنظمة الرقابة و التحكم في المخاطر؛
- نظام التوثيق و الإعلام.

- قوانين محاربة الفساد المالي و الإداري:

إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة و الجنح المنشئة لها، و لم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة و ذلك من خلال إصدار الأمر رقم 22/96 المؤرخ في 1996/07/09 و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاص بالصرف الأجنبي و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج...إلخ.

و بتاريخ 1996/09/06 صدر المرسوم الرئاسي يقضي بإنشاء مرصد وطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها، و هو هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة و معاقبة ممارسيها.[1]

كما أسس وزير العدل بتاريخ 2003/04/12 مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال.
و مع أن هذه المفوضية لا تملك الصلاحيات التشريعية، إلا أنه من المتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك و محاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبييض الأموال و الجرائم العابرة للحدود و المساس بأنظمة معلوماتية.

ب- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة:

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي، فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل ادخال وسائل دفع و شبكات تبادل تضمن سرعة و تأمين العمليات البنكية. و بغرض تحسين إدارة المخاطر و تعزيز قواعد الحذر و ترقية انضباط السوق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بازل 2 بطريقة تدريجية و بالتشاور مع البنوك و المؤسسات المالية.

و تنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية و منسقة مع الأوساط المصرفية، و قد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية؛ ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية؛
- إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعداده لتلبية مقتضيات بازل 2.

و ضمن هذا الصدد، نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم و عصرنة النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوروبي، من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي و إرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، و وضع مخطط مراقبة التسيير.
و قد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بمايلي:

- **وضع عقود الكفاءة:** حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك و ذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنوات سابقة؛
- **تحسين دور مجالي الإدارة:** و ذلك من خلال إعادة تشكيلها و وضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، و هذا الدور سيعزز من خلال خبرة الأعضاء.
- **تحسين إدارة البنوك:** و ذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية و مدونة أخلاق المهنة؛

[1]- أمال عياري وأبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص ص: 14-15

- تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد و تطبيق معايير بازل 2، و ذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية.

ت- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات:

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2008 و الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في جوان 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات و قد حاء صدور المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 2009/03/11 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع الجهاز المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال و تعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية و التقليل من تداعياتها. إن تحفيز و تعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام و الخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق. و حتى وقت قريب، كانت منشآت الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ "سليم عثماني" رئيس مجلس إدارة فريق العمل لحوكمة الشركات، أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار و التطوير، و لن يقوم رجال البنوك أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فان الالتزام بمدونة حوكمة الشركات سيخلق موردا أكبر و يساعد على تنمية الأعمال.[1]

[1]- أمال عياري و أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16

المبحث الثالث: إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية

إن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو الخوصصة هو أحد أبرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم و المتنامي، و هي عملية ذات أهمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية و مالية، و تتطلب عملية تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص، اجراءات تقييم أصول المصرف و خصومه من اجل معرفة قيمته الحقيقية، حيث يتم التنازل بطرق و أساليب تحددها الدولة عن طريق سن قوانين و تشريعات، و وفقا لأهداف تتناسب مع سياستها.

المطلب الأول: مفهوم الخوصصة البنوك

خوصصة البنوك هي وسيلة من وسائل الديمقراطية الاقتصادية، و تلجا الدولة إلى خوصصة بنوكها بطرق و أساليب متنوعة، تتوافق مع أهدافها المسطرة.

الفرع الأول : مفهوم الخوصصة البنوك

هناك عدة مفاهيم للخوصصة نذكر منها مايلي:

عرفها البنك الدولي سنة 1977 " أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة و ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، و يعتبر الايجار وعقود الادارة و الاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص".[1]

و يعرفها البنك العالمي بالمفهوم التالي: "تعني الخوصصة زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة و ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الدولة أو ممتلكاتها[2].

تعبر الخوصصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقاءها مملوكة للدولة، و تعتبر الخوصصة إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الخوصصة تعني التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بهدف زيادة الأرباح و تحسين الانتاجية.

الفرع الثاني : أسباب خوصصة البنوك

تختلف أسباب الخوصصة باختلاف الدول و طبيعة اقتصادياتها، و قد ساعدت الأوضاع الدولية الراهنة، و منها العولمة على توجه بعض الدول نحو خوصصة مصارفها، حيث يرتكز قرار تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص على عدة أسباب تتمثل في:

---

[1]- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 24

[2]- إيهاب الدسوقي، **التخصيصية و الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجزئة المصرية**، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص: 13

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 273

أ- الدافع السياسي و القانوني:

لقد حدث توسع كبير في الملكية العامة في معظم دول العالم، نتيجة موجة التأميم التي حدثت خلال عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي[1]. و في ظل العولمة زالت دوافع الملكية العامة للبنوك، حيث أدى التدخل المتزايد للحكومات في النشاط الاقتصادي إلى كبح النشاط المالي و المصرفي، و ذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة و هياكلها إداريا، و فرض سقوف على أسعار الإقراض و الاقتراض[2].

ب- الدافع الاقتصادي و المالي:

تزيد الخوصصة من الكفاءة في الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة، و ترفع فعالية و معدلات الأداء، و تزيد من الجودة، و تضمن تقديم سلع و خدمات بأسعار مقبولة.

و يمكن للخوصصة أن تساعد في:

- معالجة ضعف و نقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية؛
- معالجة العجز في الموازنة العامة أو في ميزان المدفوعات، حيث تؤدي الخوصصة إلى:

- زيادة حصيلة الدولة من بيع وحدات القطاع العام، و بالتالي زيادة الايرادات؛
- تشجيع الجهاز المصرفي الخاص على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية، و بالتالي التخفيف من النفقات؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة، و بالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية و الخارجية، إذ تحقق الكفاءة المصرفية المثلى في ظروف المنافسة الكاملة[3].

ت- دافع العولمة:

تعمد الدول إلى خوصصة بنوكها لمواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي، و الذي يتمثل بعضه في:

- ظهور البنوك الشاملة التي تضعف من قدرة البنوك التجارية العمومية على المنافسة بكسبها لحصص اضافية من السوق المصرفي، لذا يعد اللجوء إلى خوصصة البنوك العمومية ضرورة من أجل تحسين و توسيع الخدمات المقدمة للعملاء؛
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي؛
- اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في سوق المال بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار؛

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار غريب، القاهرة، 2002، ص: 142

[2]- سميرة أيوب ابراهيم، **صندوق النقد الدولي و قضية الاصلاح الاقتصادي و المالي**، دراسة تحليلية تقيمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص: 53

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص: 143

- التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية و تطويرها و تحديثها؛
- انتشار ظاهرة التكتل و الاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة؛
- تطوير الإدارة و رفع مستوى كفاءة العاملين، و زيادة الإنتاجية، و تحسين الخدمات المصرفية[1].

المطلب الثاني: أهداف خوصصة البنوك

بالإضافة إلى الدوافع المختلفة لخوصصة البنوك هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من خلال إتباع إستراتيجية الخوصصة لعل من أهمها:

- زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي، حيث تؤدي المنافسة المصرفية إلى تحسين الأداء المصرفي في عده اتجاهات سواء في ابتكار و استحداث خدمات بنكية جديدة بأحسن جودة و أقل تكلفة و بأعلى إنتاجية و بسعر تنافسي في أسرع وقت ممكن، و هو ما يزيد من القدرات التنافسية للبنوك العامة في ظل العولمة؛
- تساعد خوصصة البنوك العامة، من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية، و من ثم زيادة سعة السوق و تطورها و خاصة أن أسهم البنوك عادة تلقى ثقة كبيرة في التداول، كما أن، طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم، و يجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة أكثر سهولة؛
- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، حيث تتيح خوصصة البنوك حرية في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال و النقد، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة و التطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، و تحتاج إلى تحرير الإدارة و زيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومي؛
- ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية، حيث أن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك قد يدفع الحكومة إلى ترشيد النفقات العامة، كما أن خوصصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل إستخدام عمليات السوق المفتوحة، و بكفاءة أكبر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة[2].

المطلب الثالث: شروط وضوابط نجاح خوصصة البنوك

هناك العديد من الشروط و الضوابط التي تكفل نجاح خوصصة البنوك من أهمها:

- إعادة هيكلة شاملة للبنوك المراد خوصصتها و حل مشكلاتها و ضمان حقوق العاملين فيها؛
- أن تكون الخوصصة جزئية و تدريجيا بمعنى عدم الخروج المفاجئ للقطاع العام؛
- عدم السماح لحدوث سيطرة من طرف الأجانب على البنوك المحلية؛
- تأكيد استقلالية البنك المركزي و زيادة قوته و سيطرته و فاعليته، دون أن تخل الخوصصة بضروريات الرقابة على

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 220-221

[2]- بعلي حسني مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 139-140

المؤسسات المصرفية والمالية؛

- تفعيل نظام التأمين على الودائع بما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة و تحقيق الأرباح و مواجهة المخاطر، بالإضافة إلى زيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل؛

- ضرورة احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف، و تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي؛

- تطوير الجهاز المصرفي و استخدام أحدث التقنيات المصرفية الجديدة لمسايرة التطورات العالمية و التكيف مع العولمة[1]؛

- تنمية و تطوير سوق رأس المال و جعله قوي، حتى لا تتشكل مشاكل أثناء القيام بعمليات الخوصصة، و هذا بالعمل على إيجاد سوق مال و بورصة للأوراق المالية على درجة كبيرة من الكفاءة، كي تساهم في إنجاح عملية الخوصصة[2]؛

- ضرورة توفر كوادر مدربة على التفاوض و البيع، حتى تستطيع الحكومة الالتزام الزمني لبرامج صندوق النقد، بالإضافة إلى إمكانياتها لبيع البنوك غير الجذابة، و تفادي البيع بشروط مالية غير ملائمة، أو بأقل من قيمتها؛[3]

- ضرورة تحرير البنوك المخوصصة من القيود السيادية و القانونية و التشريعية التي كانت عليها أثناء ملكيتها للدولة.[4]

المطلب الرابع: تجربة الخوصصة في الجزائر

رغم المجهودات المبذولة لانطلاق أول عملية خوصصة لبنك عمومي في الجزائر، و عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي طالب الجزائر بضرورة تشجيع مسار خوصصة الجهاز البنكي لضمان تسيير تجاري للبنوك، إذ تسيطر البنوك العمومية تقريبا على 90% من السوق المصرفية الوطنية، و ذلك بضرورة الإسراع بخوصصة بنكين عموميين الأكثر صحة من الناحية المالية.

حيث شرعت السلطات في فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، و الذي يعتبر أكثر جاهزية للخوصصة، خصوصا بعد تطهير جزء كبير من محفظته، و ارتفاع نسبة ملاءته بالإضافة تحقيقه لنتائج ايجابية لعدة سنوات.

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري سنة 2001 تجربة فاشلة بعد مفاوضات متقدمة مع الشركة العامة الفرنسية، و التي أبدت استعدادها فيما سبق للاستحواذ على حصة 50% من رأسمال البنك على ان يشمل ذلك الشبكة القائمة بأكملها، و في ديسمبر 2002 تم إعادة إحياء المشروع إذ كلف بنك الإخوة لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، من خلال قيامه بدراسة الجدوى و التدقيق المحاسبي، فضلا عن إيجاد متعاملين

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 223-224

[2]- فالح أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر و التزويع، الأردن، 2008، ص: 31

[3]- منير ابراهيم هنيدي، **الخصخصة خلاصة التجارب العالمية**، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص ص: 324-325

[4]- صلاح عباس، **الخصخصة: المصطلح – التطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص: 79

مهتمين بالمشروع الذي سيفضي إلى خوصصة 49% من رأسماله كأول إجراء من نوعه في الجزائر. إلا العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك و ثقل محفظته بالقروض المتعثرة من جهة، و من جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـــ 49% فقط، و هذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية الجزائرية إلى التخلي عن هذا الشرط و إعلان بإمكان تملك الأجانب أكثر من 50% من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة، كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية و البنك الوطني الجزائري، و يبقى مجرد مشروع.

و عموما يمكن حصر العراقيل التي حالت دون التمكن من خوصصة بعض البنوك العمومية إلى:

- الديون المتعثرة التي تعاني منها البنوك العمومية الجزائرية؛
- غياب طبيعة قانونية واضحة و خصوصا في مجال العقار؛
- المتاعب المالية التي لحقت ببعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخوصصة و التي تضررت من أزمة الرهون العقارية.

و بالتالي فإن بقاء الساحة المصرفية الوطنية بهذا الشكل (هيمنة البنوك العمومية الجزائرية من جهة و البنوك الأجنبية)، و يمكننا تصور إحدى الوضعيتين التي يمكن أن يكون عليها الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة المقبلة:

- إما نشهد زيادة و نمو حصة البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري و سيسمح ذلك بتنويع مجالات نشاطها و منتجاتها و خدماتها نظرا لخبرتها المكتسبة و قدرتها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية، و هو أمر من شأنه تحفيز البنوك العمومية على تحديث و عصرنة تسيرها و تطوير منتجاتها و خدماتها و تطوير قدرتها التنافسية لمسايرة و تيرة المنافسة التي تفرضها البنوك الأجنبية، و عليه يمكننا تصور بأن تصبح السوق المصرفية الجزائرية أكثر تنافسية مما يشجع دخول بنوك أجنبية أخرى إلى السوق الجزائري؛
- أما الوضع الثاني الذي يمكن أن يكون علية الجهاز المصرفي في المرحلة المقبلة هو بقاء حصة البنوك الأجنبية جد محدودة في السوق (لا تتجاوز 10%)، و بقاء هذه البنوك الأجنبية محدودة النشاط و مقتصرة على القطاعات وشركات تابعة لبلدانها الأصلية و بالتالي تصبح البنوك الأجنبية موجودة فقط لرعاية مصالح هذه الشركات و القيام بالتحويلات المالية نحو الخارج.

إن بقاء الحال بهذا الشكل يبقي على هيمنة البنوك العمومية على السوق و بالتالي ضعف التنافسية في السوق المصرفية الجزائرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير الخدمات المصرفية و مواكبة أحدث التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية في العالم[1].

[1]- بعلي حسني مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 142-143

المبحث الرابع: استراتيجيات أخرى لمواجهة تحديات العولمة المالية

لقد أدت المتغيرات السابقة إلى السيطرة الكاملة على المؤسسات العاملة في الحقل المصرفي فكان لابد من وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء المؤسسات في دائرة المنافسة و تحقيق الميزة التنافسية، و قد برزت مجموعة من الخيارات الإستراتيجية و التي يمكن أن تساعد المصارف العربية على مواجهة هذه التحديات و الاستحقاقات.

المطلب الأول: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي

مع نمو و تزايد الدور الذي تقوم به البنوك و غيرها من المؤسسات المالية و الائتمانية في اقتصاديات الدول ازدادت الحاجة إلى إدارات مصرفية تتمتع بدرجة عالية من الكفاية في تسويق الخدمات المصرفية و قد برز في العقد الماضي توجهات جادة حول تطبيق مفاهيم و أساليب التسويق المصرفي الحديث، و هذا لكون أن التسويق أصبح ضرورة ملحة تقتضيها البيئة التنافسية للمصارف فازدياد المنافسة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية و دخولها في أنشطة هامة اقتصرت في السابق على المصارف، أدت بالمصارف الى التفكير جديا لإيجاد طريقة فعالة تمكنها من مواجهة التحديات، هذا علاوة على تنامي حاجات و متطلبات العميل ومن هذا المنطلق فانه لزاما على المصارف تبني منهج حديث للتسويق من أجل البقاء و الاستمرار.

الفرع الأول: مفهوم التسويق المصرفي

لا يختلف التسويق المصرفي عن المفهوم المعروف للتسويق في الكتابات الخاصة بهذه العلم، و بالتالي فالتسويق المصرفي لا يخرج عن كونه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجرى من أجل دراسة سوق الخدمات المصرفية و بخاصة عملاء البنك الحاليين و المرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة و المتطورة، و العمل على إشباع هذه الرغبات و الحاجات بأقصى كفاية ممكنة و ذلك من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة، و ذلك حتى يمكن أن يحقق البنك أهدافه و أولها نقطة الربحية و بالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع و مصالح المتعاملين.[1]

كما يمكن تعرفيه "بأنه ذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يضطلع بمهمة تخطيط و تنظيم و توجيه و متابعة تدفق و انسياب المنتجات المصرفية عبر شبكة متكاملة من فروع البنك و وحداته المسؤولة عن توزيعها و إتاحتها لإشباع رغبات العملاء و بما يحقق ربحية البنك، توسعه، استمراره".[2]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 197- 198

[2]- محسن احمد الخضيري، **التسويق المصرفي مدخل متكامل للبنوك لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الجات**، ايتراك للنشر و التوزيع ، مصر، الطبعة الاولى، 1999، ص: 71

الفرع الثاني: أهداف التسويق المصرفي

يهدف التسويق المصرفي إلى ابتكار و أداء الخدمات و إيصالها نحو العميل عن طريق منافذ مناسبة باستخدام وسائل الترويج المتاحة، و هذا قصد إرضاء العملاء الحاليين، جذب عملاء جدد بما يحقق الربحية للبنوك، و بذالك يساهم التسويق المصرفي في تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[1]

- **تحسين سمعة البنك:** وذلك من خلال:
  - تحسين مستوى الخدمات المصرفية؛
  - توسيع قاعدة الخدمات المصرفية؛
  - تطوير أساليب الأداء؛
  - رفع الوعي المصرفي خصوصا لدى موظفي البنك.
- **تحقيق الأهداف المالية:** و المتمثلة في:
  - أهداف السيولة و الربحية و الأمان؛
  - أهداف نمو الموارد.
- **أهداف توظيف الأموال:** عن طريق:
  - زيادة حجم القروض و السلفيات؛
  - زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية.
- **أهداف الابتكار و التجديد:**
- ابتكار خدمات مصرفية جديدة تستجيب لرغبات العملاء
- تطوير الخدمات المصرفية الموجودة و تغير أنماط تقديمها للعملاء
- **أهداف كفأة و فعالية الجهاز الإداري:** و ذلك بـــ :
  - تدريب الإطارات القائمة على الجهاز التسويقي بالبنك و تنمية قدراتهم في التعامل مع العملاء ؛
  - خلق روح الانسجام بينهم، و تشجيع روح المبادرة في أداء الخدمات في الوقت و المكان المناسبين.

الفرع الثالث: وظائف التسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية خاصة ما يتعلق منها باحتدام المنافسة، حيث أدركت هذه الأخيرة أهمية تطبيق و ممارسة الوظائف التسويقية و التركيز عليها حتى تساهم في زيادة موارد البنك و أرباحه هذه الوظائف لخصها اتحاد المصارف العربية في إحدى دورياته الصادرة سنة 2002 بعنوان "المصارف العرابية و العودة إلى المستقبل" في النقاط التالية:

[1]- زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة الباحث، العدد الثاني، 2003، ص ص: 13-14

- المساهمة في اكتشاف الفرص التسويقية و دراستها لتحديد المشروعات الجيدة الممكن استغلالها بما يكفل إيجاد عملاء جدد؛

- القيام بدراسات كافية لاحتياجات العملاء الحاليين و المرتقبين من أجل تصميم مزيج الخدمات المصرفية القادر على إشباع تطلعاتهم بشكل مستمر يضمن رضاهم عن البنك؛

- يتضمن التسويق المصرفي العديد من المهام التي تعمل على موازنة النشاط المصرفي و درء مخاطر الاختلال في هذا التوازن، و من أهمها: دراسة سلوك العملاء و اتجاهاتهم، دراسة اقتراحات و شكاوي العملاء، اختيار مواقع الفروع و توزيع الخدمات المصرفية فيها، فضلا عن التعريف بالبنك و الترويج لخدماته من خلال الاتصال و الإشهار عبر كافة الوسائل المتاحة بما فيها الانترنيت و أجهزة الصرف الآلي؛

- المعايشة الكاملة للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التنافسية التي تحيط بالبنك مع استخدام المنهج العلمي في تحليل قدرات العملاء المالية و تحديد احتياجاتهم ليتم تصميم المزيج التسويقي الذي يتلائم معهم، و ذلك باستخدام أساليب مبتكرة سواء في نوعية أو وسيلة تقديم الخدمة؛

- تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل، و هذا ما يتوقف على مدى قدرة إدارة التسويق في انتقاء الموظفين ذوي الصفات المميزة من لباقة و ذكاء أثناء الاحتكاك بالعملاء و كذا اعتماد أسعار تتوافق و طموحات العملاء.[1]

المطلب الثاني: تنويع الخدمات المصرفية

في ظل المنافسة المحتدمة التي أصبحت تواجهها البنوك ليس فقط من قبل البنوك المنافسة ولكن المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى، ولاسيما بعد موجة التحرر من القيود التي سادت في العقدين الأخيرين في القرن العشرين، وإزاء هذا التحدي يعد لزاما على البنوك الجزائرية إذا أردت الاستمرار على الساحة والحفاظ على حصتها السوقية أن تقدم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع مابين التقليدي و المستحدث، و ما بين الخدمات التي تنتجها صيرفة الجملة وخدمات التجزئة، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بعملائها، بما فيه خدمات الصيرفة الإسلامية التي بدأت تفرض نفسها بقوة خصوصا عقب الأزمة المالية العالمية والتي من المنتظر أن تستقطب شريحة واسعة من العملاء.

و في هذا الإطار يجب على البنوك تلبية كافة احتياجات العملاء و تنويع خدماتها للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة، مع التركيز على صيرفة التجزئة كتقديم القروض الاستهلاكية و إصدار بطاقات الائتمان التي أصبحت تستحوذ على اهتمام متزايد من قبل البنوك خلال السنوات القليلة، و من أهم هذه الخدمات:

[1]- جمعي عماري، **التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 14 و 15 ديسمبر 2004، ص ص: 32-33

- الاهتمام بالقروض الشخصية و التي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية و العائلية مثل شراء وحدات سكنية وسيارات أجهزة منزلية؛

- تشجيع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، للوقوف عند رغبة شريحة كبيرة من العملاء.[1]

المطلب الثالث: مواكبة المعايير الدولية

و يكون ذلك من خلال ما يلي:

أ- تدعيم القواعد الرأسمالية: الخاصة بكفاية رأس المال و ما يفرضه ذلك من تحديات عديدة أمام البنوك تقتضى منها اتخاذ إجراءات سريعة في هذا الخصوص؛

ب- تطوير السياسات الائتمانية للبنوك : حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة هامة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، وكفاية سياسات تقييم جودة الأصول، و كفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الإقراض للعملاء ذوى العلاقة بالبنك.

ج- الاهتمام بإدارة المخاطر: حيث أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

والجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى" لجنة إدارة المخاطر " يناط بها مسئولية وضع السياسات العامة، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة؛

- يتم تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفى مجال خدمات البنك ؛

- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للائتمان والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة؛

- لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية ؛

- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛

- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

[1]- بعلي حسني مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 160

د- متطلبات مكافحة عمليات غسيل الأموال: تمشيا مع المواثيق الدولية بشأن مكافحة غسيل الأموال وعلى رأســـها وثيقة المبادئ التي أقرتها لجنة بازل عام 1988.

هـــ - تحديث نظم الإدارة ودعم الرقابة الداخلية: من خلال تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بما يحقق مصالح ذوى الشأن من العملاء والمساهمين والموظفين مع التأكد أن المؤسسة ستدار بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية حماية لمصالح المودعين.[1]

المطلب الرابع: تنمية الموارد البشرية

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية؛
- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطي والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية؛
- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد البنوك التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.[2]

[1]- هارون الطاهر، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 10

[2]- بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-13

خلاصة:

لقد أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التحولات العالمية التي يشهدها القطاع المصرفي وتحولها إلى اقتصاد السوق، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من الاستفادة من الايجابيات والتحديات الراهنة، و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي تفرزها التطورات العالمية في المجال المصرفي، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات.

ولعل من أهم هذه الاستراتيجيات هي تبني فلسفة البنوك الشاملة من خلال تشجيع البنوك العاملة في القطاع على ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية و الاستثمارية و المالية التي تمنح فرص تحقيق أرباح و نتائج أفضل، كما أن عليها القيام بعملية الاندماج المصرفي لتعزيز وتقوية مراكزها المالية كما تتيح لها الاستفادة من تخفيض تكاليف التشغيل وزيادتها قدراتها في إقتناء التكنولوجيات المصرفية والعمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجلاته وتخصصاته، والممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة لدعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها "لجنة بازل" للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية.

كما أن خوصصة البنوك العمومية يساعد على تدعيم القطاع المصرفي وتقويته، ويؤدي إلى وجود نظام مصرفي قوي وقادر على القيام بدوره الرئيسي، وبالتالي فهي تمثل أحد الاستراتيجيات الهامة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي لرفع كفائته.

إن إعتماد إستراتيجيات لمواجهة تحديات والعولمة إنما يعود بالأساس إضافة لهدف تحقيق الربح و توسيع النشاط و ضمان الاستمرارية إلى القدرة على توفير حزمة متكاملة و متنوعة من الخدمات المالية و المصرفية و الاستثمارية بتقنية متطورة و تكاليف منخفضة وبجودة عالية.

خاتمة عامة

خـــاتمـــة:

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة أن تعي هذا و خصوصا تأثير هذا الجهاز على تنميتها و تطورها الاقتصادي، فقد عملت الجزائر للحصول على جهاز مصرفي عصري متطور للاندماج في الاقتصاد العالمي.

و على هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية، التي يمثل فيها الجهاز المصرفي دورا بارزا لا غنى عنه باعتباره القلب النابض للاقتصاد و هذا ما يقضي إعادة النظر في تسييره، لذا شهد إصلاحات متتالية و متعاقبة و مجملها قانونية، فبعد ما تم تأميمه في السنوات الأولى للاستقلال عرف تعديلات في سنة 1971، غير أنه لم يستطع مواكبة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني فاتخذت السلطات عدة إجراءات جديدة و فعالة لإصلاح الجهاز المصرفي، و بعد ذلك تم إصدار قانون 1986 المتعلق بنظام القرض و البنك، و تلاه إصدار قانون سنة 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك، إلى أن جاء قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الذي يحمل في طياته بوادر الإصلاح في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

حيث يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات و المتغيرات العالمية و في مقدمتها العولمة المالية و ما ينتج عنها من تحديات و آثار سلبية، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك التحديات و التقليل من آثارها السلبية وتعظيم مكاسبها وذلك من خلال قيام البنوك الجزائرية بتوفير المناخ الملائم للعمل المصرفي الحديث، حتى تتمكن من كسب قدرات أداء متطورة، من خلال تطبيق ثقافة مصرفية جديدة تعمل على خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية وتطبيق التكنولوجيات المصرفية الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متطورة.

يفرض التطور الحاصل في العمل المصرفي على مواجهة التحديات و المتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العلمي و المحلي، وذلك من خلال الاندماج المصرفي الذي يساعد على خلق كيان مصرفي قادر على مواجهة المنافسة في السوق المصرفية، و كذا التحول نحو أعمال الصيرفة الشاملة، كما تبرز أهمية مباشرة جهود خوصصة البنوك العمومية لإعادة هيكلة القطاع، ليكون قادرا على أداء دوره الرئيسي في تحفيز النمو الاقتصادي، و القيام بإدخال أساليب الإدارة الرشيدة (الحوكمة) الأمر الذي يرفع من قوة و متانة البنوك، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المصرفية الالكترونية التي توفر الجهد و الوقت و التكاليف.

و عليه فإن أي جهد للإصلاح و التطوير يجب أن تعمل على تحديث و عصرنة آليات لتسيير البنوك الجزائرية، و الأخذ بمبادئ و أسس إدارة الجودة الشاملة والحكم الراشد، و الاهتمام أكثر بالابتكار و تطوير الخدمات المصرفية و التوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: الإصلاحات المصرفية في الجزائر لم تسمح بتحسين أداء و تنافسية الجهاز المصرفي.

إن هذه الفرضية **صحيحة** و ذلك لأن الإصلاحات المصرفية سواء تلك المجسدة في قانون النقد و القرض، أو من خلال التعديلات التي مسته فيما بعد، و التي تركزت أساسا حول تحديد الأطر و العلاقات الوظيفية التي تحكم مكونات و هياكل النظام المصرفي و طرق و آليات الرقابة عليه، و لم تفعل آليات تحسين الأداء و التحكم في التسيير.

الفرضية الثانية: الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي لما تحدثه من آثار سلبية.

هذه الفرضية **خاطئة** فمن خلال التطرق إلى آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي تبين أن لها آثار سلبية و أخرى ايجابية حيث تكمن الآثار الايجابية في تنويع النشاط المصرفي و إعادة هيكلة الخدامات المصرفية و التحول إلى البنوك الشاملة، أما من آثارها السلبية ظهور عملية غسيل الأموال و تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.

الفرضية الثالثة: اعتمدت الجزائر على إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية لمواجهة تحديات العولمة.

هذه الفرضية **خاطئة** حيث كانت محاولة خوصصة بنك واحد و هو القرض الشعبي الجزائري في سنة 2001 لكن هذه التجربة فشلت بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـــ 49% فقط، و هذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية الجزائرية إلى التخلي عن هذا الشرط و إعلان بإمكان تملك الأجانب أكثر من 50% من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة.

- نتائج البحث:

- تعاني البنوك الجزائرية جملة من أوجه القصور و الضعف الهيكلي و التي يجب مواجهتها و تتمثل في التأخر الشديد في نظم المعلومات والدفع و ضعف استخدام الصيرفة الالكترونية، ضعف تأهيل الإطارات المصرفية؛

- مباشرة الجزائر تحرير القطاع المالي و المصرفي جاء في إطار الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية التي تم إتباعها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق،

- العولمة هي حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع و الخدمات و الاستثمارات و المعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية دون قيود تذكر، هناك عدة عوامل ساعدت على ظهوره العولمة المالية منها تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي، الاتجاه نحو التحرر المالي، وحرية انتقال رؤوس الأموال، التقدم التكنولوجي و انخفاض تكلفة النقل و الاتصالات؛

- ما تزال الجزائر بعيدة عن ما هو معمول به دوليا بالنسبة لتوفير وسائل و أنظمة الدفع الحديثة رغم كل الجهود المبذولة، و ذلك بسبب غياب الإطارات المتخصصة و كذا عدم ثقة بعض العملاء في وسائل الدفع الالكترونية؛

- تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من أجل محاولة مواكبة التطورات العالمية الجديدة في الساحة المصرفية من خلال القيام بتحديث وسائل الدفع و كذا تبني عمليات الصيرفة الالكترونية و سياسات الاندماج المصرفي و المصارف الشاملة إلا أنها بعيدة مقارنة مع المصارف الأجنبية؛

- يعد دعم مبادئ الحوكمة (الحكم الراشد) في البنوك الجزائرية أمرا حيويا من أجل إرساء قواعد الإشراف المصرفي السليم وتفادي تكرار وقوع الفضائح المصرفية؛

- عرفت البيئة المصرفية مجموعة من التحولات أثرت على المصارف المحلية و الدولية و من بين أهم هذه التحولات احتدام المنافسة بين البنوك، تنويع الخدمات المصرفية و المالية، الاتجاه نحو العمل المصرفي الالكتروني و ادخال الأساليب التكنولوجية و التقنية الحديثة التي تعتمد على شبكة الاتصالات، و كذا استفحال ظاهرة خروج الأموال الوطنية للخارج و انتشار الأزمات المالية.

- التـــوصيـــات:

- ينبغي على الجهاز المصرفي الجزائري أن يواصل الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية، و تحقيق بيئة مناسبة و تهيئة مناخ استثماري يمكننا من توطين رؤوس الأموال سواء الداخلية أو الخارجية و تنمية العوائد و المحافظة عليها، لأن هذه الإصلاحات تعتبر الركيزة الأساسية لإقامة جهاز مصرفي كفء؛

- من الضروري على البنوك الجزائرية التوجه نحو الاندماج المصرفي الذي يعتبر من أحد الخيارات التي يجب تبنيها لمعالجة مشكلة ضعف قاعدة رأس المال و زيادة القدرة التنافسية؛

- إعادة هيكلة البنوك الجزائرية و تنويع خدماتها لتضطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية و زيادة عمليات الاندماج المصرفي في ضوء إعادة هيكلتها مع دراسة الأسلوب الأمثل الخوصصة البنوك و زيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي و تحقيق معدلات النمو في ظل هذه المنافسة؛

- التعاون فيما بين المصارف الجزائرية داخليا و مع المصارف الأخرى ذات الأهداف المشتركة خارج الدولة؛

- فتح الحدود أمام العمل المصرفي، يتيح فرصة ممارسة العمل في أسواق جديدة، و هذه إحدى ميزات العولمة، يجب أن يتهيأ القطاع المصرفي الجزائري للاستفادة منها؛

- تشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين البنوك العامة الجزائرية لتدعيم قاعدة رأس المال و لتمكينه من القدرة على المنافسة، و لتجنب مخاطر التعثر المصرفي؛

- يجب على السلطات المعنية في الجزائر الإسراع في إصلاح القطاع المصرفي من خلال تفعيل الشراكة مع المصارف الأجنبية خاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل المصارف العمومية

- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التأهيل و التدريب المستمر، مع أهمية التأكيد على أن تتولى إدارة البنك خبرات مصرفية كافية لها القدرة على تحسين و تطوير أداء البنك و كذلك إعطاء الأولوية في التوظيفات لخريجي الجامعات و لأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي؛

- يجب التركيز على الاهتمام بالتسويق المصرفي، و الذي يعد ثقافة راقية في التعامل المصرفي من أجل كسب ثقة و رضا العملاء، و الوصول إلى هذا الهدف مرتبط بمدى وعي القائمين على تسيير النظام المصرفي بالمفاهيم التسويقية؛

- تنويع الخدمات المصرفية و الاهتمام بجودتها لتلبية رغبات الزبائن، مع ضرورة المتابعة المستمرة لتلك الخدمات لمعرفة

مدى رضا العملاء عنها.

- آفاق البحث:

بعدما تناولنا بحثنا هذا لموضوع تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهتها، وما استطعنا من استخلاص للنتائج سابقة الذكر، و جدنا أن الموضوع يأخذ حيزا كبيرا من الدراسات الحديثة، وفي اعتقدنا أنه ما زالت بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق و بحوث جديدة، و إلى دراسات مكملة تغطي جوانب القصور في هذا البحث، لهذا رأينا أن هناك مواضيع و إشكاليات نراها جديرة بالبحث في مناسبات لاحقة، نحدد بعضها كما يلي:

- حوكمة القطاع البنكي؛
- دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري؛
- التأهيل المصرفي للخوصصة؛
- دراسة معايير تقييم النظام المصرفي العالمي و محاولة اختبار إمكانية تطبيقها على النظام المصرفي الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب:

1- أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2008.

2- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008.

3- أحمد ماهر، **دليل المدير في الخصخصة**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.

4- أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

5- إيهاب الدسوقي، **التخصيصية و الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجزئة المصرية**، دار النهضة العربية، مصر، 1995.

6- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

7- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، 1998.

8- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.

9- خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008.

10- رحيم حسن، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.

11- رشيد صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العرابية، 2000.

12- سميرة أيوب إبراهيم، **صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي**، دراسة تحليلية تقيمية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.

13- السيد ياسين، **في مفهوم العولمة ندوة العرب و العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

14- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2008.

15- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الاردن، 2008.

16- صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، دار غريب، القاهرة، 2002.

17- صلاح عباس، **الخصخصة: المصطلح و التطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

18- طارق عبد العال حماد، **اندماج و خوصصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

19- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،

.1999

20- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2004.

21- عصام الدين اباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العرابية، القاهرة، مصر، 2010.

22- عبد الحافظ بدوي، **إدارة الأسواق و المؤسسات المالية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.

23- عبد الرحمان بلحفصي، **محاضرات في الاقتصاد المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

24- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانية التحكم: عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

25- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

26- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية** ، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2008.

27- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، بدون طبعة، مصر، 2000.

28- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

29- عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

30- لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

31- محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2001.

32- محسن احمد الخضيري، **التسويق المصرفي**، ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1999.

33- محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2005.

34- محمود عبد العزيز، **التعرف على إمكانية تجميع البنوك العربية لتصبح مؤسسات مصرفية كبرى**، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

35- منير إبراهيم هنيدي، **الفكر الحديث في مصادر التمويل**، منشأة المعارف، مصر، 1998.

36- منير إبراهيم هنيدي، **الخصخصة خلاصة التجارب العالمية**، منشأة المعارف، مصر، 2004.

37- نبيل حشاد، **العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي الفرص و التحديات**، دار يحي للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

ب- الرسائل و الأطروحات:

1- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

2- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3- بعلي حسني مبارك، **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.

4- بلاغ سامية، **دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003/2002.

5- بن عيسى شافية، **أثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

6- بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة سكيكدة، 2008.

7- حدو على، **انعكاسات الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، حاهعة الجزائر، 2011-2012.

8- رابح عرابة، **التسويق البنكي و أفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائري في ظل اقتصاد السوق –حالة القرض الشعبي الجزائري -** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2010/2009.

9- رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008.

10- زقرير عادل، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

11- شامي رشيدة، **المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية (حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

12- صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

13- طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة المالية الحالية و تداعياتها-حالة الجزائر)**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، السنة الجامعية 2010/2009.

14- عبد الرزاق سلام، **أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزئر، 2006/2005.

15- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

16- عبو هودة، **آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006/1970"**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2008/2007.

17- فاطمة بوسالم، **أثر تحرير التجارة الدولية على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع أدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

18- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الاورو متوسطية)**، رسالة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2012.

19- قادة عبد القادر، **متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009/2008.

20- مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف، 2009.

21- نادية العقون، **العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012.

22- هبة محمد الطنطاوي الباز، **التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003.

23- يحياوي سمير، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة الجامعية 2005/2004.

ت- المؤتمرات و الملتقيات:

1- أمال عياري وأبو بكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 06 و 07 ماي 2012.

2- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية و منهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع و تحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، بشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

3- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، يومي 29-30 أكتوبر 2004.

4- بن داودية وهيبة ومديوني جميلة، **مداخلة بعنوان واقع الجهاز المصرفي العربي تحديات العولمة**, جامعة شلف، بدون تاريخ.

5- جمعي عماري، **التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

6- سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب و المبررات**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية " ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

7- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف-نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثالث، بدون تاريخ.

8- محمد زيدان، **النظام المصرفي و تحديات العولمة**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر (واقع و أفاق)، جامعة قالمة، يومي 5 و 6 نوفمبر 2001.5

9- مرابط آسيا، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة قدمت للملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة شلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004.

10- نعيمة غلاب و زينات دراجي، **استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي 05 و 06 نوفمبر 2001.

11- هارون الطاهر، **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة، مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 6 و 7 جوان 2005.

ث- المجلات:

1- بركان زهية، **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثاني،

بدون تاريخ.

2- حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد السابع.

3- حمدي عبد العظيم، **أهمية التحول إلى البنوك الشاملة**، مجلة البنوك، القاهرة، العدد الثاني، 1996.

4- صالح مفتاح، **العولمة المالية**، قسم علوم الاقتصاد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، جوان 2002، العدد 205.

5- رابح عرابة، **دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية** – مع الإشارة إلى حالة مصر- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد السادس.

6- الطيب ياسين،النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث عدد2003/03.

7- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف-نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثالث.

8- كمال عايشى، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006.

9- محمد زيدان، **أهمية ارساء وتعزيز الحوكمة في القطاع المصرفي**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة شلف، العدد التاسع.

10- مطاي عبد القادر، **أبحاث اقتصادية و إدارية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010.

11- زيدان محمد، **دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة الباحث، العدد الثاني، 2003، توزيع ، مصر، الطبعة الاولى، 1999.

ح- التقارير:

1- بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية، **"تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة"**، المجلد 2003/35.

2- طارق محمد خليل الأعرج، **مقرر العولمة المالية**، الدراسات العليا دكتوراه إدارة مصارف، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الفصل الدراسي الثالث، 2012.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

1- Benhlima ammour, **le système bancaire algérien textes et réalité, 2 édition, Dahleb, Alger, 2001.**